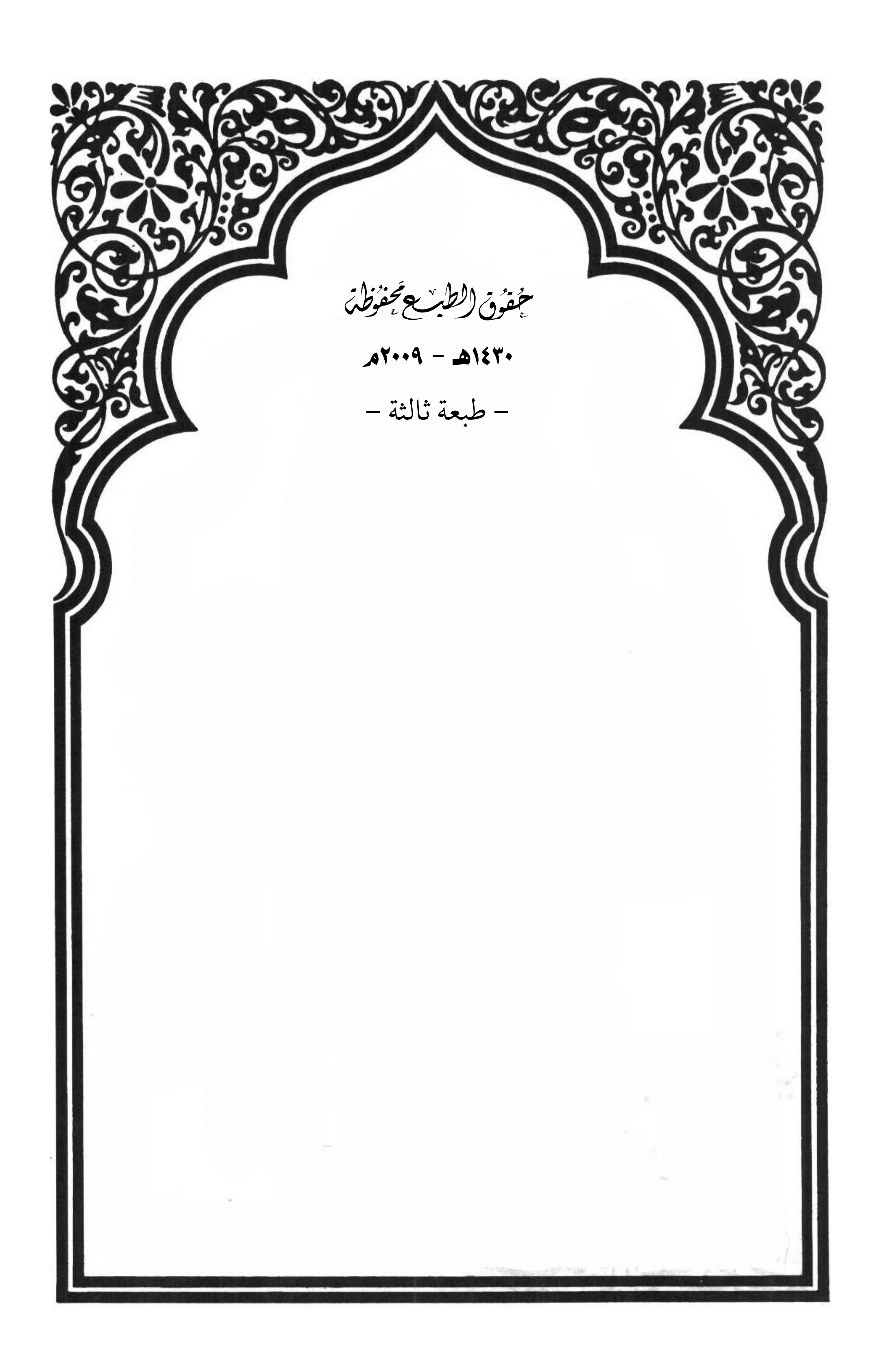


السَّلفِيَّةُ لِمَاذَا؟؟

مَعَاذًا ومَلاذا



١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

- طبعة ثالثة -

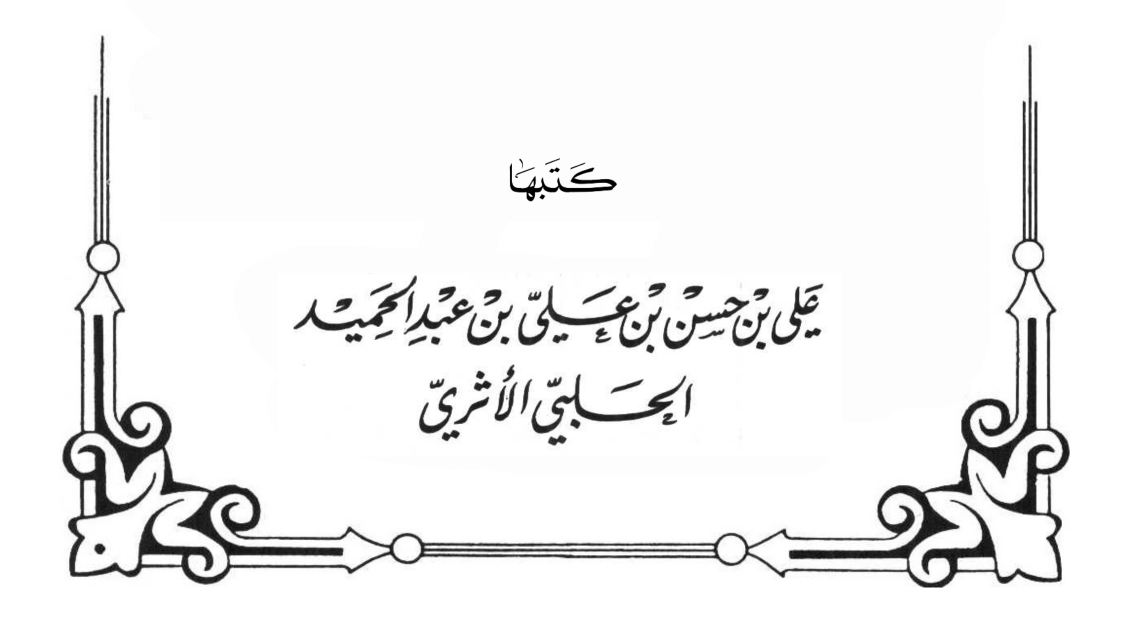


صفحات من تاريخ الدعوات ❷

السَّلَفِيَّةُ لِمَاذَا؟؟

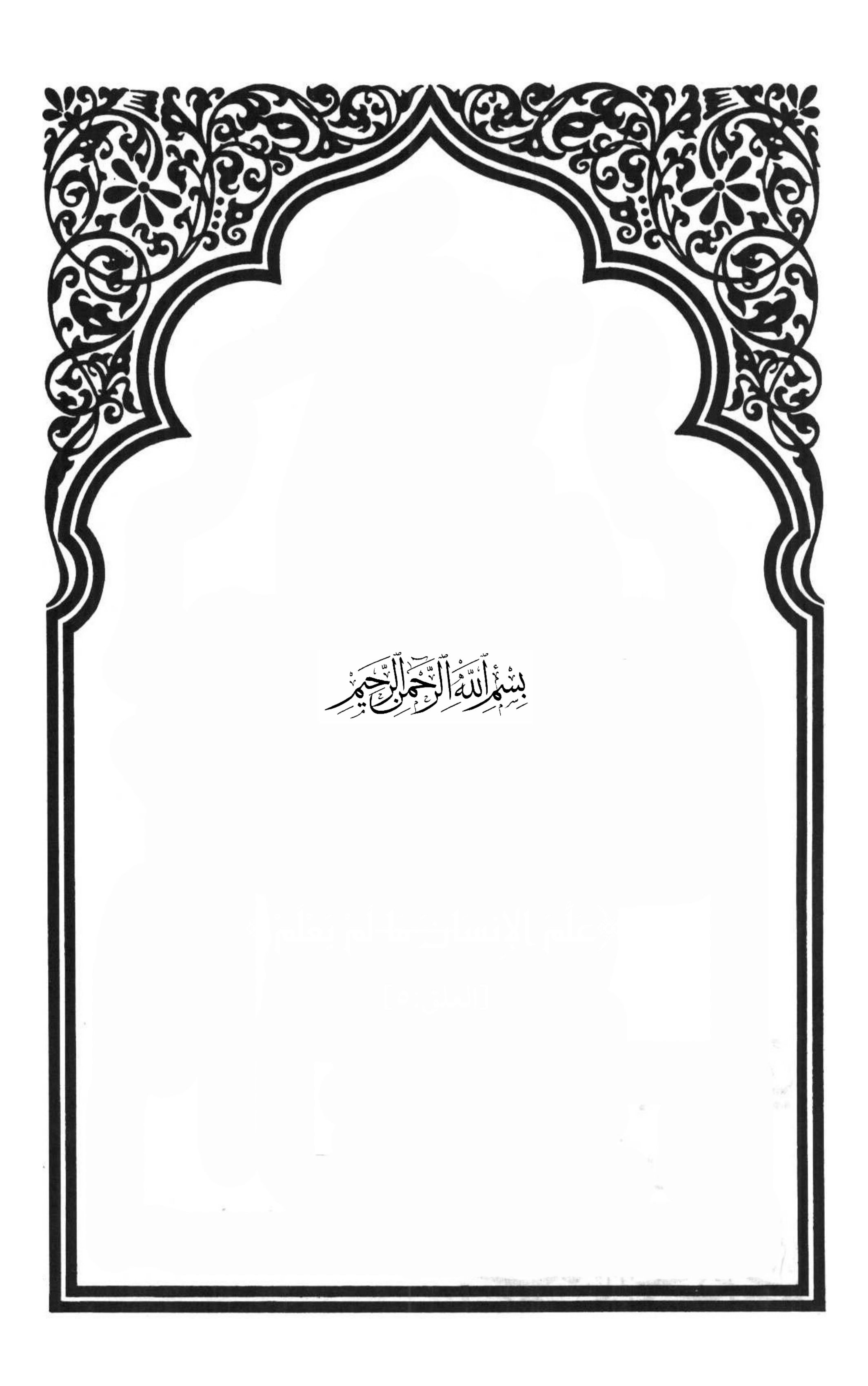
مَعَاذًا ومَلاذًا

أبحاثٌ ومقالات، وحقائق وبَيِّنات، وَرَدٌّ على شُبُهات



كَتَبَهَا

علي بن حسن بن عليّ بن عبد الحميد
الحلبيّ الأثريّ


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ الله؛ فَلا مُضِلَّ لَه، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلاَ هَادِيَ لَه.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ الله -وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه-.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا * يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾.

أَمَّا بَعْدُ:

إِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كِتابُ الله، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَة، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّار.

وَبَعْد:

فبادئَ بَدْءٍ أقولُها بوضوحٍ وظهورٍ:

إن الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ أَجَلُّ مِن أَن تَكُونَ حِزْباً، أَوْ حَرَكَةً، أَو تَنْظِيماً -سَوَاءً سِرِّيًّا أَو عَلَنِيًّا!!-.

وَإِنَّمَا هِيَ -بِالحَقِّ وَاليَقِين-: تَصَوُّرٌ لِلدِّين، وَهُدىً مُسْتَبِين، تَنْأَى بِنَفْسِهَا عَن خَوْضِ الظَّانِّين، وَظَنِّ الخَائِضِين.

وَالكِتَابَةُ العِلْمِيَّةُ -كَيْفَمَا كَانَتْ- صُنُوفٌ وَأَلْوان، فُنُونٌ وأَفْنَان.

وَلَعَلَّ مِن أَكْثَرِهَا قِيمَةً، وَأَعْظَمِهَا شَأْنَاً: ذَلِكَ النَّوْعَ الَّذِي يَنْتُجُ مِنْ مُعَانَاةِ الكَاتِبِ، وَرُدُودِ أَفْعَالِه.

نَعَمْ؛ رُدُودُ الأَفْعَالِ قَدْ تَكُونُ -أَحياناً- انْفِعالِيَّةً سَلْبِيَّةً، لاَ تَنْضَبِطُ بِهَا أَحْكَام، وَلاَ تَصْدُرُ عَنْ صَاحِبِهَا بِإِحْكَام!

وَلَكِن؛ إِنْ خَلَتْ رُدُودُ الأَفْعَالِ -تِلْكَ- مِنْ هَذَيْنِ المَأْخَذَيْنِ -وَمَا أَوْصَلَ إِلَيْهِمَا- كَانَ نَفْعُهَا أَكْثَرَ، وَأَثَرُهَا -بِالخَيْرِ- أَوْفَرَ.

وَهَذا الكِتَابُ الَّذِي أُقَدِّمُهُ لإِخْوَانِي القُرَّاءِ -اليَوْمَ-: كِتابٌ مِنْ هَذَا الصِّنْفِ؛ فَهُوَ -فِي مُجْمَلِه- مَقَالاتٌ مُتَنَوِّعَة، وَكِتَابَاتٌ مُتَعَدِّدَة -عقائديةً، ومنهجيةً، وتربويةً-؛ كُتِبَتْ فِي مَوَاقِعَ عِدَّة -صُحُفاً، وَمَجَلَّات، و(إِنْتَرْنِت)- وَفِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَة، وَمُنَاسَباتٍ مُتَعَدِّدَة، وَفِي مَواضِيعَ مُتَغايِرة؛ بِحَيْث يَكُونُ جَدِيراً بِأَن يُعَدَّ تَأْرِيخاً عَمَلِيًّا تَطْبِيقِيًّا لِجَوَانِبَ مُهِمَّةٍ -نَظَرِيَّةً وعَمَلِيَّةً- لِلدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّة..

جُلُّهَا -كَانَتْ- رَدًّا عَلَى مَنْ طَعَنَ بِالدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّة، أَوْ غَمَزَ بِعُلَمَائِهَا، أَوْ شَكَّكَ بِمَرْجِعِيَّتِها، أَوْ هَوَّنَ مِنْ قَدْرِهَا، أَوْ قَلَّلَ مِنْ مَنْزِلَتِها!!!

وَقَدْ سَمَّيْتُ هَذا المَجْمُوعَ العِلْمِيَّ:

« السلفية لماذا؟؟ -معاذاً وملاذاً- »

وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي -مِن أولئك- بِيَقِين- مِنْ مُخَالِفَةِ الحَقّ الأَمِين، وَمُنَاقَضَةِ الصِّدْقِ المُبِين.

وَهَذا لاَ يَعْنِي -أَلْبَتّة- ادِّعاءَ العِصْمَةِ لِحَمَلَةِ هَذِهِ الدَّعْوَةِ -كُبَرَاءَ، وَشُيُوخاً، وَطَلَبَةً-؛ فَهُمْ -بِحَمْدِ الله- أَبْعَدُ النَّاسِ -حالاً وَقالاً- عَنْ تِلْكُمُ الدَّعْوى!

وَلاَ يَزَالُونَ يَسْعَوْنَ لِلْحَقِّ -رَغْبَةً بِهِ، وَحِرْصاً عَلَيْهِ، وَرُجوعاً إِلَيْهِ-.

فَماذَا نَقُولُ فِيمَنْ يَكْتُبُ: (لِمَاذا نُقاوِمُ السَّلَفِيَّة؟![1])- هَكذَا بِكُلِّ فَظَاظَة-؟!

وَمَاذَا نَقُولُ فِيمَن (يَكْتُبُ)؛ فيكذب - غَامِزاً (السَّلَفِيَّة) بِـ (الألبانِيَّة)!!- قَائِلاً- بِكَذِبٍ قَبِيحٍ -: (يُكَفِّرُونَ بَعْضَ الجَمَاعَاتِ الإِسْلاَمِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ)[2]؟!

وَمَاذَا نَقُولُ فِيمَنْ (يَكْتُبُ) (!) مُؤَلِّباً السُّلطَانَ[3]؛ بِالتَّشْوِيشِ، وَالظَّنِّ، وَالفِرَى، وَالبُهْتَان!!

وَرَحِمَ اللهُ مَنْ قَال:

مَا عِنْدَهُم عِنْدَ التَّنَاظُرِ حُجَّةٌ ... أَنَّى بِهَا لِمُقَلِّدٍ حَيْرَانِ

لاَ يَفْزَعُونَ إِلَى الدَّلِيلِ وَإِنَّمَا ... فِي العَجْزِ مَفْزَعُهُم إِلَى السُّلْطَانِ

وَقُلْتُ:

يَا لَيْتَهُم قَالُوا بِصِدْقِ مقولةٍ ... لَكِنَّهُمْ هَرَبُوا إِلَى البُهْتَانِ

وَمَاذَا نَقُولُ فِيمَن فُتِحَت لَهُ أَبْوَابُ الصُّحُفِ، وَلاَ يَزَالُ -بِالجَهْلِ وَالتَّعَدِّي- يَصُولُ وَيَجُول؟!

---

(١) انْظُر ما سَيَأْتِي (ص ٧٦).

(٢) انْظُر ما سَيَأْتِي (ص٩٧).

(٣) انْظُر ما سَيَأْتِي (ص١٤٦).

... مَاذَا نَقُول؟! وَمَاذَا نَقُول؟!!

وَلَيْسَ كِتَابِي هَذا -فِي هَذَا المَقَامِ- تَدْلِيلاً عَلَى حُجَجِ صَوَابِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ العَلِيَّة، وَلا تَأْصِيلاً لِقَوَاعِدِ حَقِّهَا العِلْمِيَّة؛ وَلَكِنَّ جُلَّهُ -كَمَا أَسْلَفْتُ- رُدُودٌ عَلَى مَنْ يَسْتَحِقُّهَا، وَتَعَقُّبَاتٌ عَلَى مَنْ تَكَلَّمَ فِيهَا بِغَيْرِ عِلْمٍ، وهَذَى بِشَأْنِهَا بِغَيْرِ هُدَى!!

وَمِنَ الوَاجِبِ بَيَانُهُ الآنَ -وَلاَ بُدَّ-:

أَنَّ سَائِرَ هَذِهِ الكِتَابَاتِ الَّتِي فَرَّغْتُ وَقْتِي لَهَا، وَبَذَلْتُ جُهْدِي فِيهَا، وَأَطَرْتُ نَفْسِي عَلَيْهَا - سَائِلاً رَبِّي الإِخْلاصَ وَالسُّنَّةَ -سَواءٌ مِنْهَا مَا كَانَ بَياناً وتَأْصِيلاً، أَوْ رَدًّا وَتَفْصِيلاً-؛ إِنَّمَا أَكْتُبُهَا لمن «عُنِيَتْ بهدايتهم العلماء؛ وهم مَنْ جَمَعَ خمسةَ أوصاف، معظمُها: الإخلاص، والفهم، والإنصاف، ورابعها -وهو أقَلُّها وجوداً في هذه الأعصار-: الحرصُ على معرفة الحق من أقوال المختلِفين، وشِدَّةُ الدَّاعي إلى ذلك، الحامل على الصبر والطلب كثيراً، وبذلِ الجهد في النظر على الإنصاف، ومفارقة العوائد وطلب الأوابد.

فإنَّ الحق في مثل هذه الأعصار قلَّما يعرفه إلا واحد، وإذا عظم المطلوب قلَّ المساعد، فإنّ البدَعَ قد كَثُرَتْ، وكثرت الدُّعاة إليها، والتعويلُ عليها.

وطالبُ الحقِّ -اليوم-، شبيهٌ بطُلاَّبه في أيام الفترة، وهم: سلمان الفارسي، وزيد بن عمرو بن نُفَيل -وأضرابهما -رحمهما الله-تعالى-؛ فإنَّهم قدوةُ الطالب للحقِّ، وفيهم له أعظمُ أُسوة، فإنهم لَمَّا حرَصوا على الحق، وبذلوا الجَهدَ في طلبه، بلَّغهم الله إليه، وأوْقَفَهم عليه، وفازُوا بهِ من بين العوالم الجمَّة.

فكم أدرك الحقَّ طالبُهُ في زمن الفترة!

وكم عَمِيَ عنه المطلوبُ له في زمن النبوة!

فاعتبرْ بذلك، واقْتدِ بأُولئك، فإنَّ الحقَّ ما زالَ مَصُوناً عزيزاً، نفيساً كريماً، لا يُنالُ مع الإضراب عن طلبه وعدم التشوُّفِ والتشوُّقِ إلى سببه؛ ولا يهجُمُ على المُبطِلِين المُعرضين، ولا يُفاجئُ أشباهَ الأنعام الغافلين؛ ولو كان كذلك ما كان على وجه الأرض مبطلٌ ولا جاهل، ولا بطَّالٌ ولا غافل»[1].

... فإلى العلماء الناصحين: تقديراً وعِرفاناً..

إلى المؤمنين الصالحين: ليزدادوا إيماناً..

إلى غير المسلمين: ليعرفوا أنَّ للحقِّ حُجَّةً وبُرهاناً..

إلى الحُكَّام والسَّلاطين: مناصحةً وإحساناً..

إلى الأعداء والمتربّصين: لينقطعوا عمّا هُم فِيهِ غارِقُون -ظنًّا وبُهتاناً-..

وإلى عموم المسلمين: ليعيشوا حياتهم.. أمناً وأماناً..

وَجَواباً عَلى السُّؤالِ (الكَبِيرِ) -الَّذِي هُوَ عُنْوَانُ كِتَابِي هَذَا -أَقُولُ-ابْتِداءً-:

إِنَّما نَدْعُو إلى (السَّلَفِيَّة): بِفِطْرِيَّتِهَا، وَسَلاَمَتِهَا، وَنَقَائِها؛ **لِأَنَّها دَعْوَةُ الإِيمَانِ، وَالأَمْنِ، وَالأَمَان..**

(١) «إيثار الحق على الخلق» (ص٢٤) لابن الوزير اليماني.

لِأَنَّهَا دَعْوَةُ الرُّجُوعِ إِلى الأَصْلِ المُتَّفَقِ عَلَيْهِ قَبْلَ بُرُوزِ الخَلَلِ الفِكْرِيِّ -مِن الشِّيعَةِ وَالتَّكْفِيرِيِّين وأَضْرابِهِم-، وَقَبْلَ ظُهُورِ سائِرِ حَرَكَاتِ الغُلُوِّ وَالتَّطَرُّف - مِنْ صُنُوفِ الفِرَقِ وَالطَّوائِف -..

لِأَنَّهَا الدَّعْوَةُ الأَمِينَةُ الَّتِي تَدْعُو إِلَى القُرْآنِ وَالسُّنَّة، وَتَدْعُو إِلى فَهْمِهِما بـ(سَبِيلِ المُؤْمنين)، لاَ بِطَرِيقِ الجَاهِلِينَ المُذَبْذَبِين!!

لِأَنَّهَا الدَّعْوَةُ الَّتِي نَأَتْ بِنَفْسِهَا عَنْ أَنْ تَكُونَ حِزْباً يَتَحَزَّبُ إِلَيْهَا النَّاسُ، وَيَتَفَرَّقُونَ عَنْ أُمَّتِهِم إِلَيْهَا -أَوْ إِلَى غَيْرِهَا-...

لِأَنَّهَا الدَّعْوَةُ الَّتِي تُرِيدُ لِلنَّاسِ، وَلاَ تُرِيدُ مِنْهُم...

لِأَنَّهَا الدَّعْوَةُ الَّتِي تَعْرِفُ لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ؛ بَدْءاً مِن مَعْرِفَةِ حَقِّ النَّفْسِ، وَانْتِهاءً بِمَعْرِفَةِ حَقِّ أَوْلِياءِ الأُمُورِ، وَمُرُوراً بِتَقْدِيرِ حُقُوقِ الآخَرِين مِنَ المُؤالِفِين وَالمُخالِفِين -مُسْلِمِينَ وَغَيْرَ مُسْلِمِين-.

لِأَنَّهَا الدَّعْوَةُ العِلْمِيَّةُ (العِلْمِيَّةُ) -بَعِيداً عَنِ العَوَاطِفِ الجَوَارِفِ (النَّفْسِيَّة)، وَالحَماسَاتِ الفَارِغَاتِ (الشَّخْصِيَّة)-.

... لأَجْلِ هَذَا كُلِّهِ -أَيْضًا- وَغَيْرِهِ! - نَصُدُّ - بِالعَدْلِ وَالعِلْمِ - كُلَّ مَنْ (يُقَاوِمُهَا!)، وَنَرُدُّ- بِالحُجَّةِ وَالحِلْمِ - كُلَّ مَنْ يُنَاقِضُهَا...

وَمَا أَجْمَلَ مَا قِيل:

«مَنْ سَلَكَ طَرِيقاً بِغَيْرِ دَلِيلٍ: ضَلَّ، أَوْ تَمَسَّكَ بِغَيْرِ أَصْلٍ: زَلّ»[1].

(١) «صبح الأعشى» (١/ ٩٩) لِلقَلْقَشَنْدِيِّ.

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴾، وَهُوَ -سُبْحَانَهُ- بِكُلِّ جَمِيلٍ كَفِيل...

وَاللهُ المُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلاَن، وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِالله العَلِيِّ العَظِيمِ -كَبِيرِ الإِحْسَان-.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِين.

وكتب
عليُّ بنُ حسنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الحَمِيد
الحَلبيُّ الأَثَرِيُّ
١٥/شعبان/١٤٢٨هـ
عمّان - الأردن
مدينة طارق - حيّ الشهيد
ali.athary@yahoo.com





١- مدخل



- ١ -
الحَقُّ بِدَلائِلِه... لا بِقَائِلِه

يَقُولُ اللهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ۗ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾.

وَيَقُولُ -جَلَّ فِي عُلاَه-: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾...

... هَاتَانِ آيَتَانِ كَرِيمَتَانِ عَظِيمَتَانِ -مِنْ آياتٍ كَرِيمَةٍ عَظِيمَةٍ أُخْرَى- تَدُلُّ -جَمِيعُهَا- عَلَى عَظَمَةِ الحَقِّ، وَرَفِيعِ مَكَانَتِهِ، وَكَبِيرِ مَنْزِلَتِهِ، وَعُلُوِّ مَرْتَبَتِهِ...

وَقَدْ رَوَى البخاري (٢١٨٣)، ومسلم (١٦٠١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ لِصَاحِبِ الحَقِّ مَقَالاً**».

وَرَضِيَ اللهُ عَنِ الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ -القَائِلِ-: «تَلَقَّ الحَقَّ إِذَا سَمِعْتَهُ؛ فَإِنَّ عَلَى الحَقِّ نُوراً»[1].

---

(١) رَوَاهُ أَبُو داوُد فِي «سُنَنِه» (١/ ٤٦)، والحاكم (٨٤٢٢)، وعبد الرزاق (٢٠٧٥٠) بسند صحيح.

وَرَحِمَ اللهُ مَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ السَّنِيَّةِ: «لاَ تَرَى أَحَداً مَالَ إِلَى هَوىً أَوْ بِدْعَةٍ: إِلاَّ وَجَدْتَهُ مُتَحَيِّراً، مَيِّتَ القَلْبِ، مَمْنُوعاً مِنَ النُّطْقِ بِالحَقِّ»[1].

وَهَكَذا... فَالحَقُّ سِلْسِلَةٌ ذَهَبِيَّةٌ: مُتَرَابِطَةُ الحَلْقَاتِ، مُنْضَبِطَةُ الأَحْكَامِ؛ دَقِيقَةُ الإِحْكَامِ؛ لاَ يَعْتَرِيهَا زَيْغٌ، وَلاَ يَرِدُهَا تَرَدُّدٌ، وَلاَ يَقْطَعُهَا انْحِرافٌ؛ بَلِ الثَّبَاتُ نُورُهَا، وَالهُدَى سَبِيلُهَا، وَالصَّوابُ وَاسِطَةُ عِقْدِهَا...

فَمَنْ وَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَى قَبُولِ الحَقِّ، وَارْتِيادِ أَبْوَابِهِ، وَسُلُوكِ أَسْبَابِهِ: سَهُلَ عَلَيْهِ -بِتَوْفِيقِ رَبِّهِ- مَعْرِفَةُ المِعْيَارِ الصَّحِيحِ الَّذِي يُمَيِّزُ بِهِ بَيْنَ الحَسَنِ وَالقَبِيحِ؛ لِيَكُونَ -بِهِ- عِلْمِيَّ النَّظْرَةِ، شَرْعِيَّ الحُكْمِ؛ مِنْ غَيْرِ عَاطِفَةٍ تَغْلِبُهُ فَتُغْرِقُهُ، وَلاَ حَمَاسَةٍ عَنِ الحَقِّ تَحْرِفُهُ؛ فَتُحْرِقُهُ...

فَلاَ كَبِيرَ إِلاَّ الحَقُّ، وَلاَ تَقْدِيمَ إِلاَّ لِلحَقِّ، وَلاَ تَعْظِيمَ إِلاَّ لِدَاعِي الحَقِّ...

وَلَقَدْ كَانَ عُلَمَاؤُنا -مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ- يَفْسَحُونَ لِصَاحِبِ الحَقِّ، وَيَأْنَسُونَ بِكَلاَمِهِ، وَيَفْرَحُونَ بِصَوابِهِ -حَتَّى لَوْ كَانَ -هُوَ- فِي سِنِّ أَبْنائِهِم، وَكَانُوا -هُم- يَعْرِفُونَ كَلاَمَهُ -قَبْلاً-، وَيَعْلَمُونَهُ -سَابِقاً-؛ فَلَمْ نَعْلَمْهُم يُعْرِضُونَ، أَوْ يَتَرَفَّعُون، أَو يَرْفُضُون...

وَرَحِمَ اللهُ التَّابِعِيَّ الجَلِيلَ الإِمَامَ أَبَا مُحَمَّدٍ عَطاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ -القَائِلَ-: «إِنَّ الشابَّ لَيَتَحَدَّثُ بِالحَدِيثِ فَأَسْتَمِعُ لَهُ، وأُنْصِتُ -كَأَنِّي لَمْ أَسْمَعْهُ-، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُولَد»[2]!

---

(١) «الحُجَّة في بَيَانِ المَحَجَّة» (١/ ٤٣١) لِلإِمَامِ الأَصْبَهَانِيّ.

(٢) «الجَامِعُ لِأَخْلاقِ الرَّاوِي وآدابِ السَّامِع» (١/ ٣٠٣) لِلخَطِيب.

وَمِمَّا يجِبُ ذِكْرُهُ، وَيَنْبَغِي الإِشَارَةُ إِلَيْهِ، وَالتَّعْرِيفُ بِهِ: أَنَّ البَعْضَ مِنْ أَهْلِ الفَضْلِ -سَدَّدَهُمُ اللهُ- قَدْ يَكُونُ عِنْدَهُمْ رَغْبَةٌ صَادِقَةٌ فِي إِقَامَةِ إِصْلاَحٍ بَيْنَ مُتَخَاصِمَيْنِ، أَوْ إِنْشَاءِ تَوَسُّطٍ بَيْنَ مُخْتَلِفَيْنِ: لَكِنَّهُمْ يَنْزِعُونَ فِي تَطْبِيقِ ذَلِكَ -غَفَرَ اللهُ لَهُمْ- مَنْزِعاً لاَ وَجْهَ لِلحَقِّ فِيهِ -وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مُرِيدِيهِ-؛ ذَلِكُمْ أَنَّهُمْ يَسْلُكُونَ مَسْلَكاً (يَظُنُّونَهُ) مِنَ (الوَسَط)؛ يَأْخُذُونَ -فِيهِ- مِن هَا هُنَا، وَيَأْخُذُونَ -بِهِ- مِن هَا هُنَا!! فَإِذَا بِهِم يَخْرُجُونَ بِقَوْلٍ رابعٍ لَيْسَ هُوَ مِنَ الحَقِّ الخَالِصِ، وَلاَ هُوَ -فِي نَفْسِهِ- إِلَى مَقَالَةِ هَؤُلاءِ، وَلاَ إِلَى مَقُولَةِ أُولَئِك!!

فَهَذَا -فِي الحَقِيقَةِ- سَبَبٌ وَاصِلٌ لِمَزِيدٍ مِنَ الفِتْنَةِ وَالبَلاَءِ، وَطَرِيقٌ تَتَغَيَّرُ فِيهِ النُّفُوسُ الصَّافِيَةُ، وَتَتَكَدَّرُ بِهِ القُلُوبُ المُطْمَئِنَّةُ...

وَرَضِيَ اللهُ عَمَّنْ قَالَ: «وَكَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ»[1].

وَقَدْ قِيلَ لِلإِمَامِ الأَوْزَاعِيِّ: إِنَّ رَجُلاً يَقُول: أَنَا أُجَالِسُ أَهْلَ السُّنَّةِ، وَأُجَالِسُ أَهْلَ البِدَع! فَقَالَ الأَوْزَاعِيُّ: هَذَا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يُسَاوِي بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِل».

رَوَى ذَلِكَ -عَنْهُ- الإِمَامُ ابْنُ بَطَّةَ فِي كِتَابِ «الإِبَانَة» (٢/ ٤٥٦)، ثُمَّ عَلَّقَ بِقَوْلِهِ: «صَدَقَ الأَوْزَاعِيُّ؛ إِنَّ هَذَا رَجُلٌ لاَ يَعْرِفُ الحَقَّ».

إِذْ كَيْفَ يَجْتَمِعُ النَّقِيضَانِ؟! وَكَيْفَ يَلْتَقِي الضّدَّان؟!

---

(١) هو ابن مسعود -رضي الله عنه-؛ كما في «سُنَن الدَّارِمِيّ» (رقم ٢١٥).
وانظر «السلسلة الصحيحة» (٢٠٠٥) لشيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-.

فَالحَقُّ أَجَلُّ مَا يُطْلَبُ، وَأَعَزُّ مَا يُحَبُّ، وَالبَاطِلُ أَعْظَمُ مَا يُجْتَنَبُ، وَأَكْبَرُ مَا عَنْهُ يُرْغَبُ...

وَهُوَ (الوَسَطُ) الحَقُّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَؤُولَ إِلَيْهِ كُلُّ نِزَاعٍ، وَيَرْجِعَ لَهُ كُلُّ ذِي ابْتِدَاعٍ...

أَمَّا (وَسَطٌ) -فَضْفَاضٌ تَخْتَرِعُهُ العُقُولُ بِالأَمَانِيِّ- فَقَط- يُرَادُ مِنْهُ اجْتِمَاعٌ -أَيُّ اجْتِمَاعٍ!- فَهَذَا عَنِ الهُدَى بَعِيد، وَصَاحِبُهُ عَنْ طَرِيقِ الحَقِّ شَرِيد...

وَنَحْنُ -فِيمَا نكتُبُ ونُبَيِّنُ- بِحَمْدِ الله -تَعَالَى- عَلَى سَنَنِ سَلَفِنَا الصَّالِحِ سَائِرُون، وَلِنَهْجِهِم سَالِكُون؛ كَمَا قَالَ الإِمَامُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ -فِيمَا رَوَاهُ أَبُو نُعَيْم فِي «الحِلْيَة» (٧/ ٣٤)-:

«مَنْ سَمِعَ بِبِدْعَةٍ فَلاَ يَحْكِهَا لِجُلَسَائِهِ، لاَ يُلْقِهَا فِي قُلُوبِهِمْ».

وقد قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ -رَحِمَهُ الله- فِي كِتَابِهِ «سِيَرَ أَعْلاَمِ النُّبَلاَءِ» (٧/ ٢٦١) -بَعْدَ نَقْلِهِ هَذِهِ الكَلِمَةَ-:

«أَكْثَرُ أَئِمَّةِ السَّلَفِ عَلَى هَذَا التَّحْذِيرِ، يَرَوْنَ أَنَّ القُلُوبَ ضَعِيفَةٌ، وَالشُّبَهَ خَطَّافَةٌ».

وَقَدْ قَالَ الإِمَامُ قَتَادَةُ بنُ دِعامَةَ السَّدُوسِيُّ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا ابْتَدَعَ بِدْعَةً يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُذْكَرَ حَتَّى تُحْذَرَ».

وَقَالَ الإِمَامُ ابْنُ القَيِّمِ فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِين» (١/ ٣٢٧):

«وَاشْتَدَّ نَكِيرُ السَّلَفِ وَالأَئِمَّةِ لِلْبِدْعَةِ، وَصَاحُوا بِأَهْلِهَا مِنْ أَقْطَارِ الأَرْضِ، وَحَذَّرُوا، وَبَالَغُوا فِي ذَلِكَ مَا لَمْ يُبَالِغُوا فِي إِنْكَارِ الفَوَاحِشِ وَالظُّلْمِ وَالعُدْوَانِ؛ إِذْ مَضَرَّةُ البِدَعِ، وَهَدْمُهَا لِلدِّينِ، وَمُنَافَاتُهَا لَهُ أَشَدُّ».

وَنَحْنُ فِي ذَلِكَ -أَيْضاً- إِنْ شَاءَ اللهُ- عَلَى سَمْتِ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- وَهَدْيِهِ- القائِلِ: «مَا نَاظَرْتُ أَحَداً؛ فَأَحْبَبْتُ أَنْ يُخْطِئَ»[١]...

وروى الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» (١٢/ ٢٦٩): أَنَّ الإِمَامَ الحَافِظَ عَفَّانَ ابْنَ مُسْلِمٍ الصَّفَّارَ أُعْطِيَ عَشَرَةَ آلافِ دِينَارٍ عَلَى أَنْ يَقِفَ عَنْ تَعْدِيلِ رَجُلٍ (!)، فَلاَ يَقُولُ: عَدْلٌ، وَلاَ: غَيْرُ عَدْلٍ! فَأَبَى، وَقَالَ: «لاَ أُبْطِلُ حَقًّا مِنَ الحُقُوقِ»[٢].

وَقَالَ الحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ المَقْدِسِيُّ: «سَمِعْتُ الإِمَامَ أَبَا إِسْمَاعِيلَ عَبْدَ الله ابْنَ مُحَمَّدٍ الأَنْصَارِيَّ -بِهَرَاةَ- يَقُولُ: «عُرِضْتُ عَلَى السَّيْفِ خَمْسَ مَرَّاتٍ، لاَ يُقَالُ لِي: ارْجِعْ عَنْ مَذْهَبِكَ! لَكِنْ يُقَالُ لِي: اسْكُتْ عَمَّنْ خَالَفَكَ؛ فَأَقُولُ: لاَ أَسْكُتُ»[٣].

فَنَحْنُ -وَالحَالَةُ هَذِهِ- نَكُونُ قَدْ وَافَقْنَا الجَمْعَ بَيْنَ الخَيْرَيْنِ، وَفَارَقْنَا أَكْبَرَ الشَّرَّيْنِ؛ حِرْصاً عَلَى إِظْهَارِ الحَقِّ، وَرَغْبَةً فِي اجْتِمَاعِ كَلِمَةِ أَهْلِهِ...

---

(١) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥/ ٤٨٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١٨)، والبيهقي في «المدخل» (١٧٢).

(٢) وَهَذا يَدُلُّ عَلَى أَهَمِّيَّةِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل، وَعَظِيمِ مَكانَتِهِ فِي الدِّين، وَلُزُومِ تَطْبِيقِهِ -فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكان- بِقَواعِدِهِ الشَّرْعِيَّةِ وَشُرُوطِهِ المَرْعِيَّة، وَمِنْ أَهْلِهِ وَعَارِفِيه، وَأَصْحَابِهِ وَحَامِلِيه...

فَلاَ يَغُرَّنَّكُم -إِخْوَانَنَا طَلَبَةَ العِلْمِ- تَهْوِيلُ المُهَوِّنِ مِنْ شَأْنِهِ، وَكَلاَمُ المُقَلِّلِ مِنْ قَدْرِهِ!!

وَفِي رِسَالَتِي: «**القواعد النَّاصِرَة في تطبيقات علم (الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ) المُعاصِرَة**» مَزِيدُ بَيَانٍ.

(٣) «الآدابُ الشَّرْعِيَّة» (١/ ٢٠٧) لابْنِ مُفْلِح المَقْدِسِيّ الحَنْبَلِيّ.

وهذا -هكذا- جارٍ على أصل المِلَّة والدين؛ إذ «مبنى الشريعة على قاعدة: تحصيل خير الخَيْرَيْن، وتفويت أدناهما، وتفويت شرِّ الشرَّيْن باحتمال أدناهما.

بل مصالح الدنيا -كلها- قائمةٌ على هذا الأصل»[1].

وَمَا أَجْمَلَ قَوْلَ الصحابيّ الجليل مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: «اتَّقُوا زَيْغَةَ الحَكِيمِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يُلْقِي عَلَى فِي الحَكِيمِ كَلِمَةَ الضَّلاَلَةِ»[2].

وَمِنْهُ: كَلِمَةُ عُبَيْدِ الله بْنِ الحَسَنِ العَنْبَرِيِّ: «لأَنْ أَكُونَ ذَنَباً فِي الحَقِّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكُونَ رَأْساً فِي البَاطِلِ»[3].

وَرَوَى الإِمَامُ اللاَّلَكَائِيُّ فِي «شَرْحِ أُصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» (١٢٢) عَنِ الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قَوْلَهُ: «يَجِيءُ قَوْمٌ يَتْرُكُونَ مِنَ السُّنَّةِ مِثْلَ هَذَا -يَعْنِي: مِفْصَلَ الأُصْبُعِ-؛ فَإِنْ تَرَكْتُمُوهُم جَاؤُوا بِالطَّامَّةِ الكُبْرَى...».

وَقَالَ: -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: «إِنَّا نَقْتَدِي، وَلا نَبْتَدِي! وَنَتَّبِعُ، وَلاَ نَبْتَدِعُ، وَلَنْ نَضِلَّ مَا تَمَسَّكْنَا بِالأَثَرِ»[4].

وَمِنْ نَافِلَةِ القَوْلِ التَّذْكِيرُ -هَا هُنَا- بِلُزُومِ القِرَاءَةِ -فِي كُلِّ شيءٍ-

---

(١) «الدُّرَرُ السنيَّةُ» (١١/ ٥).

(٢) «سُنَنُ أَبِي دَاوُد» (٤٦١١).

(٣) «الإِبَانَة» (٢/ ٨٨٢).

(٤) «حِلْيَةُ الأَوْلِياء» (١/ ٨٠).

وقد تقدّم -قريباً- طرفٌ آخر منه -مع زيادة تخريج-.

لِلمُحْتَوَياتِ وَلِلمَضَامِينِ، وَالنَّظَرِ الصَّادِقِ الأَمِين، دُونَ الاكْتِفَاءِ بِالوُقُوفِ عَلَى مُجَرَّدِ العَنَاوِين، أَوْ تَقْلِيبِ الصَّفَحَاتِ بِغَيْرِ تَبَيُّنٍ أَوْ تَبْيِين؛ ثُمَّ تَبَنِّي المَوَاقِف -مِنْ بَعْدِ- إِلى الشِّمَالِ، أَوْ إِلَى اليَمِين!!!

وَأَخِيراً:

نَقُولُ لِأَنْفُسِنَا، وَأَصْحَابِنَا، وَإِخْوَانِنَا، وَمَشَايِخِنَا؛ مُذَكِّرِينَ، وَنَاصِحِينَ، وَمُنَبِّهِينَ -فَرْداً فَرْداً-:

«اِصْبِرْ نَفْسَكَ عَلَى السُّنَّةِ، وَقِفْ حَيْثُ وَقَفَ القَوْمُ، وَقُلْ فِيمَا قَالُوا، وَكُفَّ عَمَّا كَفُّوا، وَاسْلُكْ سَبِيلَ سَلَفِكَ الصَّالِحِ؛ فَإِنَّهُ يَسَعُكَ مَا وَسِعَهُم»[1].

«وَلَنْ تَخْلُوَ الأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ لله بِحُجَّةٍ»[2]؛ إِطْفَاءاً لِنَارِ البِدْعَةِ، وَإِعْلاءً لِمَنَارِ المَحَجَّةِ...

* * * * *

(١) «تارِيخُ بَغْدَاد» (١٠/ ٣٠٨).

(٢) «الحُجَّةُ فِي بَيَانِ المَحَجَّة» (٤٤٩) لِلأَصْبَهَانِي.

- ٢ -
النَّصِيحَة... دِيانَةٌ وَأَمَانَة

قال الإمامُ ابنُ بطةَ العُكْبَرِيُّ في «الإبانة» (٢/ ٥٤٦-٥٤٧):

«اعْلَمْ -رَحِمَكَ اللهُ-: أَنَّ أَصْلَ الدِّينِ النَّصِيحَةُ، وَلَيْسَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ وُجُوهِ النَّصِيحَةِ أَفْقَرُ، وَلاَ أَحْوَجُ، وَلاَ هِيَ لِبَعْضِهِم عَلَى بَعْضٍ أَفْرَضَ، وَلاَ أَلْزَمَ: مِنَ النَّصِيحَةِ فِي تَعْلِيمِ العِلْمِ؛ الَّذِي هُوَ قِوَامُ الدِّين، وَبِهِ أُدِّيَتِ الفَرَائِضُ إِلَى رَبِّ العَالَمِين.

فَالَّذِي يَلْزَمُ الْمُسْلِمِينَ فِي مَجَالِسِهِمْ وَمُنَاظَرَاتِهِمْ فِي أَبْوَابِ الفِقْهِ وَالأَحْكَامِ: تَصْحِيحُ النِّيَّةِ بِالنَّصِيحَةِ، وَاسْتِعْمَالُ الإِنْصَافِ وَالعَدْلِ، وَمُرَادُ الحَقِّ الَّذِي بِهِ قَامَت السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ.

فَمِنَ النَّصِيحَةِ أَنْ تَكُونَ تُحِبُّ صَوَابَ مُنَاظِرِكَ وَيَسُوؤُكَ خَطَؤُهُ؛ كَمَا تُحِبُّ الصَّوَابَ مِنْ نَفْسِك وَيَسُوؤُكَ الخَطَأُ مِنْهَا؛ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَكُنْ هَكَذَا كُنْتَ غاشًّا لِأَخِيكَ وَلِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَكُنْتَ مُحِبًّا أَنْ يُخْطِئَ فِي دِينِ الله، وَأَنْ يُكْذَبَ عَلَيْهِ، وَلاَ يُصِيبَ الحَقَّ فِي الدِّينِ وَلاَ يَصْدُقَ.

فَإِذَا كَانَتْ نِيَّتُكَ أَنْ يَسُرَّكَ صَوَابُ مُنَاظِرِكَ، وَيَسُوؤَكَ خَطَؤُهُ؛ فَأَصَابَ وَأَخطأْتَ: لَمْ يَسُؤْكَ الصَّوَابُ، وَلَمْ تَدْفَعْ مَا أَنْتَ تُحِبُّهُ؛ بَلْ سَرَّكَ ذَلِكَ، وَتَتَلَقَّاهُ بِالقَبُولِ وَالسُّرُورِ وَالشُّكْرِ لله -عَزَّ وَجَلَّ- حِين وُفِّقَ صَاحِبُكَ لِمَا كُنْتَ تُحِبُّ أَنْ

تَسْمَعَهُ مِنْهُ؛ فَإِنْ أَخْطأَ سَاءَكَ ذَلِكَ، وَجَعَلْتَ هِمَّتَكَ التَّلَطُّفَ لِتُزِيلَهُ عَنْهُ؛ لأَنَّكَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ يَلْزَمُكَ النَّصِيحَةُ لِلْمُسْلِمِينَ بِقَوْلِ الحَقِّ؛ فَإِنْ كَانَ عِنْدَكَ: بَذَلْتَهُ وَأَحْبَبْتَ قَبُولَهُ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ غَيْرِكَ: قَبِلْتَهُ، وَمَنْ دَلَّكَ عَلَيْهِ شَكَرْتَ لَه.

فَإِذَا كَانَ هَذَا أَصْلَكَ، وَهَذِهِ دَعْوَاكَ؛ فَأَيْنَ تَذْهَبُ عَمَّا أَنْتَ لَهُ طَالِبٌ، وَعَلَى جَمْعِهِ حَرِيصٌ؟!

وَلَكِنَّكَ -وَالله -يَا أَخِي- تَأْبَى الحَقَّ، وَتُنْكِرُهُ إِذَا سَبَقَكَ مُنَاظِرُكَ إِلَيْهِ، وَتَحْتَالُ لإِفْسَادِ صَوَابِهِ وَتَصْوِيبِ خَطَئِكَ، وَتَغْتَالُهُ، وَتُلْقِي عَلَيْهِ التَّغَالِيطَ، وَتُظْهِرُ التَّشْنِيعَ، وَلاَ سِيَّمَا إِنْ كَانَ فِي عَيْنِكَ؛ وَعِنْدَ أَهْلِ مَجْلِسِكَ أَنَّهُ أَقَلُّ عِلْماً مِنْكَ؛ فَذَاكَ الَّذِي تَجْحَدُ صَوَابَهُ، وَتَكْذِبُ حَقَّهُ!

وَلَعَلَّ الأَنَفَةَ تَحْمِلُكَ إِذَا هُوَ احْتَجَّ عَلَيْكَ بِشَيْءٍ خَالَفَ قَوْلَكَ، فَقَالَ لَكَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ، قُلْتَ: لَمْ يَقُلْهُ رَسُولُ الله! فَجَحَدْتَ الحَقَّ الَّذِي تَعْلَمُهُ، وَرَدَدْتَ السُّنَّةَ؛ فَإِنْ كَانَ مِمَّا لاَ يُمْكِنُكَ إِنْكَارُهُ أَدْخَلْتَ عَلَى قَوْلِ رَسُولِ الله ﷺ عِلَّةً تُغَيِّرُ بِهَا مَعْنَاهُ! وَصَرَفْتَ الحَدِيثَ إِلَى غَيْرِ وَجْهِهِ!

فَإِرادَتُكَ أَنْ يُخْطِئَ صَاحِبُكَ: خَطَأٌ مِنْكَ، وَاغْتِمَامُكَ بِصَوابِهِ: غِشٌّ فِيكَ، وَسُوءُ نِيَّةٍ فِي المُسْلِمِين...

فَاعْلَمْ -يَا أَخِي!- أَنَّ مَنْ كَرِهَ الصَّوَابَ مِنْ غَيْرِهِ، وَنَصَرَ الخَطأَ مِنْ نَفْسِهِ: لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ أَنْ يَسْلُبَهُ اللهُ مَا عَلَّمَهُ، وَيُنْسِيَهُ مَا ذَكَّرَهُ؛ بَلْ يُخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْلُبَهُ اللهُ إِيمَانَهُ؛ لأَنَّ الحَقَّ مِنْ رَسُولِ الله إِلَيْكَ افْتَرَضَ عَلَيْكَ طَاعَتَهُ؛ فَمَنْ سَمِعَ الحَقَّ فَأَنْكَرَهُ -بَعْدَ عِلْمِهِ لَهُ- فَهُوَ مِنَ المُتَكَبِّرِينَ عَلَى الله، وَمَنْ نَصَرَ الخَطأَ فَهُوَ مِنْ

حِزْبِ الشَّيْطَانِ؛ فَإِنْ قُلْتَ أَنْتَ الصَّوَابَ وَأَنْكَرَهُ خَصْمُكَ وَرَدَّهُ عَلَيْكَ: كَانَ ذَلِكَ أَعْظَمَ لِأَنَفَتِكَ وَأَشَدَّ لِغَيْظِكَ، وَحَنَقِكَ، وَتَشْنِيعِكَ، وَإِذَاعَتِكَ.

وَكُلُّ ذَلِكَ مُخَالِفٌ لِلْعِلْمِ، وَلاَ مُوافِقٌ لِلْحَقِّ».

قلت:

ورحم الله من قال:

نصحتُك والنصيحةُ إن تعدَّتْ　　هوى المنصوحِ عَزَّ لها القَبُولُ

* * * * *

- ٣ -

إِمَامَانِ عَالِمَان... وَكَلِمَتَانِ حَكِيمَتَان...

قَدْ تَغِيضُ الكَلِمَاتُ فِي الصُّدُور، وَتَغِيبُ الأَلْفَاظُ عَنِ السُّطُور، وَلاَ يَـدْرِي -جَرَّاءَ ذَلِكَ- صَاحِبُ الحَقِّ مَاذا يَفْعَلُ أَوْ يَقُول!

جاهِلٌ يَسْتَعْلِي بِسُوءِ أَدَبِهِ، وَحاقِدٌ يَتَطَاوَلُ بِظَلامِ قَلْبِهِ، وَضَالٌّ يَسْتَخْفِي بِقَبِيحِ سَبِّه.

وَلَسْتَ تَدْرِي -فِي هَذا الخِضَمّ- مَنْ هُوَ خَصْمُكَ، وَمَاذَا يُرِيدُ مِنْكَ -أَوْ لَكَ-!!

فَإِذَا حاقَقْتَ واحِداً (!) نَفى، وَتهَرَّب، وَإِذَا صَارَحْتَ آخَرَ (!) هاجَ وَمَاج! وَإِذَا اسْتَعْلَمْتَ وَتَثَبَّتَّ: أُنْكِرَ عَلَيْكَ فِعْلُكَ، وَرُدَّ عَلَيْكَ طَلَبُك.

فَأَنْتَ -فِي هَذا- دَاخِلَ سُوقِ مَا هَبَّ وَدَبَّ، كُلٌّ يَقُولُ مَا يُرِيدُ؛ بِلا ضَوابِط، وَمِنْ غَيْرِ رَوَابِط...

الحَقُّ -هناك- مَا تَهْوَاهُ الأَنْفُسُ، وَالهُدَى -ثَمَّةَ- مَا وافَقَ المُبْتَغَى وَفِعْلَ الرَّدَى...

فَلَمْ أَجِدْ -بَعْدَ ذَا كُلِّهِ- سَلْوَى حَقٍّ يَنْسَى بِهَا أَهْلُ الحَقِّ ظُلْمَ السَّيِّئِين، أَوْ سُوءَ الظَّالِمِين: إِلاَّ كَلِمَاتٍ هادِيَةً لإِمَامَيْنِ جَلِيلَيْن؛ تُغْنِيَانِ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ المِرَاءِ، وَتَدْفَعَانِ كَثِيراً مِنَ الهُرَاء:

أُولاَهُما:

كَلِمَةُ الإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدِ ابْنِ حَزْم -رَحِمَهُ الله-تَعَالَى- في كتابه «الأخلاق والسِّيَر في آداب النفوس» (١/ ٣٥٦ - «مجموع رسائله»): قَال:

«إِنَّ النَّائِلَ مِنِّي لاَ يَخْلُو مِن أَحَدِ وَجْهَيْن، لاَ ثَالِثَ لَهُمَا:

- إِمَّا أَنْ يَكُونَ كَاذِباً.

- وإِمَّا أَنْ يَكُونَ صَادِقاً.

فَإِنْ كَانَ كَاذِباً؛ فَلَقَدْ عَجَّلَ اللهُ لِي الانْتِصَارَ مِنْهُ عَلَى لِسَانِ نَفْسِهِ؛ بِأَنْ حَصَلَ فِي جُمْلَةِ أَهْلِ الكِذْبِ! وَبِأَنْ نَبَّهَ عَلَى فَضْلِي بِأَنْ نَسَبَ إِلَيَّ مَا أَنَا مِنْهُ بَرِيءُ العِرْض!

وَقَدْ يَعْلَمُ أَكْثَرُ السَّامِعِينَ لَهُ كِذْبَهُ؛ إِمَّا فِي وَقْتِهِ ذَلِكَ، وَإِمَّا بَعْدَ بَحْثِهِم عَمَّا قَال!!

وَإِنْ كَانَ صَادِقاً؛ فَإِنَّهُ لاَ يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ مِنْ ثَلاَثَةِ أَوْجُه:

- إِمَّا أَنْ أَكُونَ شَارَكْتُهُ فِي أَمْرٍ اسْتَرَحْتُ إِلَيْهِ اسْتِرَاحَةَ المَرْءِ إِلَى مَنْ يُقَدِّرُ فِيهِ ثِقَةً وَأَمَانَةً! فَهَذَا أَسْوأُ النَّاسِ حَالَةً؛ وَكَفَى بِهِ سُقُوطاً وَضَعَةً.

- وإِمَّا أَنْ يَكُونَ عابَنِي بِمَا يَظُنُّ أَنَّهُ عَيب، وَلَيْسَ عَيْباً! فَقَدْ كَفَانِي جَهْلُهُ شَأْنَهُ، وَهُوَ المَعِيبُ، لاَ مَنْ عاب.

- وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عابَنِي بِعَيْبٍ هُوَ فِيَّ عَلَى الحَقِيقَةِ، وَعَلِمَ مِنِّي نَقْصاً أَطْلَقَ بِهِ لِسَانَهُ! فَإِنْ كَانَ صَادِقاً، فَنَفْسِي أَحَقُّ بِأَنْ أَلُومَ مِنْه، وَأَنَا حِينَئِذٍ أَجْدَرُ بِالغَضَبِ عَلَى نَفْسِي مِنْهُ عَلَى مَنْ عَابَنِي بِالحَقّ».

أَمَّا الكَلِمَةُ الثَّانِيَة:

فَلِلإِمَامِ مُحَمّد بْنِ عَلِي الشَّوْكَانِيِّ -رَحِمَهُ الله-تَعَالَى- في كتابه «أدب الطلب» (ص٣٠)، قَال:

«وَكُنْتُ أَتَصَوَّرُ فِي نَفْسِي أَنَّ هَؤُلاءِ الَّذِينَ يَتَعَصَّبُونَ عَلَيَّ، وَيَشْغَلُونَ أَنْفُسَهُم بِذِكْرِي وَالحَطِّ عَلَيَّ -هُمْ أَحَدُ رَجُلَيْن:

- إِمَّا جاهِلٌ لاَ يَدْرِي أَنَّهُ جَاهِل، وَلاَ يَهْتَدِي بِالهِدَايَة، وَلاَ يَعْرِفُ الصَّوَاب؛ فَهَذَا لاَ يَعْبأُ اللهُ بِهِ.

- أَوْ رَجُلٌ مُتَمَيِّزٌ، لَهُ حَظٌّ مِن عِلْم، وَحِصَّةٌ مِنْ فَهْم؛ لَكِنَّهُ قَدْ أَعْمَى بَصِيرَتَهُ الحَسَدُ، وَذَهَبَ بِإِنْصَافِهِ حُبُّ الجَاهِ؛ فَهَذَا لاَ يَنْجَعُ فِيهِ الدَّواءُ وَلاَ تَنْفَعُ عِنْدَهُ المُحَاسَنَةُ، وَلاَ يَؤَثِّرُ فِيهِ شَيْءٌ.

فَمَا زِلْتُ عَلَى ذَلِكَ، وَأَنَا أَجِدُ المَنْفَعَةَ بِمَا يَصْنَعُونه أَكْثَرَ مِنَ المَضَرَّة، وَالمَصْلَحَةَ العائِدَةَ عَلَى مَا أَنَا فِيهِ بِمَا هُمْ فِيهِ أَكْثَرَ مِنَ المَفْسَدَة».

. . . هَكَذَا تكُونُ نَظْرَةُ أَهْلِ الحَقِّ، وَهَكَذا يَكُونُ صَنِيعُهُم، وَهَكَذَا تكُونُ سَلاَمَةُ قُلُوبِهِم، وَهَكَذا يَكُونُ أُنْسُ نُفُوسِهِم.

فَاللَّهُمَّ اجْعَلْنَا رَاضِينَ بِالحَقِّ؛ لِيَكُونَ قِبْلَتَنَا وَسَبِيلَنَا، وَادْفَعْ عَنَّا مَوانِعَهُ وَطَرَائِقَ رَدِّه؛ لِنكُونَ -حَقًّا- مِنْ أَهْلِهِ -بِحَقٍّ-، دُونَ مَحْضِ الدَّعْوَى بِغَيْرِ حَقٍّ.

﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾.

وَإِنَّا لله وَإِنّا إِلَيْهِ رَاجِعُون.

* * * * *

- ٤ -
حُرْمَةُ المُسْلِمِ...

كثيرٌ من الناسِ اليومَ -ومنذ أكثرَ مِن ألف يوم!- لا يَزِنون كلامَهم -مكتوباً كان أم ملفوظاً- بميزان الشرع، ولا بقواعد الأُخوَّة...

فتراهم يقعون في ألوانٍ من البَهْتِ، والغِيبةِ، والنميمةِ، والافتراءِ، والظُّنونِ الكاذبةِ!

وأكثرُ ما يُرى هذا -ويُحَسُّ- في مواقع الإنترنت -هنا وهناك- وما أكْثَرَها-!!

ولو أنَّ أولئك-هداهم الله- نظروا -فقط- إلى مثلِ قولِ نبينا ﷺ: «**لا يؤمن أحدُكم حتى يُحبَّ لأخيهِ ما يُحبُّ لنفسه من الخير**»[1]: لأدركوا سُوءَ ما قالوا، وأيقنوا بباطلِ ما فَعَلُوا..

وصَنْعَةُ الكذب الْبَهيم،ومِهنةُ الظنِّ الأثيم: يُتْقِنها كُلُّ أحدٍ -مهما كان، وكيفما كان-، ولكنْ لا ينجرُّ وراءَها، ولا يلبسُ حِذاءَها إلا مَن رقَّ دينُه، ووهى يقينُه..

---

(١) رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) عن أنس، وزيادة: «... مِن الخَيْرِ» للنسائي في «سننه» (٥٠١٧) بسند صحيح.

وانظر «السلسلة الصحيحة» (٧٣) لشيخنا.

فماذا أنتَ مُواجِهٌ -أو قائلٌ- لهذا المفتري الظّانِّ، وذاك المتقوِّل الشَّكَّاك!؟!

هل تُقابِلُ سَفَهَهُ بِسَفَهٍ مثلِهِ؟!

هل تواجِهُ كذبَه بكذبٍ معاكسٍ؟!

هل تناقِضُ قالتَه -الضِّدَّ بالضِّدِّ-؟!

لا يسلُكُ هذه المسالكَ، ولا يسيرُ هذه الدروبُ مَن يعلمُ -بيقين- أنَّ له ربَّاً عظِيماً، مِن جليلِ أسمائِهِ، وعظيم صفاته؛ أنَّه -سبحانه-: ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ..

... يسمعُ افتراءَ المفترين!!

... ويُبصر تواطُؤَ الكاذبين!!

فأين أولاءِ من ربِّهم؟!

﴿أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ﴾؟!!

ورضي الله عن عُمر -القَائِل-: لا يجزئُ مَن عصى اللهَ فيك؛ بأحسَنَ من أن تطيع الله فيه[1].

ولئن كان ذلك (اليوم العظِيم) -وهو آتٍ آت- يوماً مشهوداً يقتصُّ اللهُ -تعالى- فيه للشاة الجَلْحاءِ من الشاةِ القرناءِ -كما صحَّ الخبرُ[2] عن نبينا ﷺ؛ أفلا يقتصُّ اللهُ -عزَّ وجلَّ- للأبرياءِ من الكَذَبَة؟!!

(١) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ٣٢٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤/ ٣٥٩) وغيرهما.

وانظر «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٢٨٠) للحافظ الزيلعي.

(٢) كما في «صحيح مسلم» (٢٥٨٢) عن أبي هريرة.

وللأَنْقياءِ من الشُّكَّاك؟!!

وللأَتقياء من الفُجَّار؟!!

مهما خطَّطَ الظالمون...

ومهما رَسَمَ المُفْترون...

ومهما تَواطَأَ المُضِلُّون...

ومهما افترى الكاذبون...

ومهما رَوَّجَ المُرَوِّجون:

فهل تَرى -أيها الموفّق للصواب- أنَّ ذلك غائبٌ -أو يغيبُ- عن ربِّ الأرباب؟!

هل يظنُّ (أولئك) أن نهايةَ المطاف هي -فقط- هذه الدنيا الدنيَّة؟!

أليس هناك:

موت...

وقبر...

وبعث...

وحِسَاب...

وجزاء...

ثم:

جنَّة...

أو:

نار...

﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾..

إنَّ حُرْمةَ المسلمِ عند ربِّه -تعالى- عظيمةٌ: في نفسه، ومالِه، وعِرْضِه، ودمِهِ...

فأين المُنْتَهِكُهَا مِن ربِّ العالمين ﴿وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾؟!

وأين النَّاقِضُها مِن ربِّ العالمين، وهو ﴿قَوِيٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾؟!

ويْكَأَنَّ أُولاءِ النَّاكثين هُم -أعْيَنُهُمْ- مَن قِيلَ فيهم:

ذهبَ الوفاءُ ذهابَ أمسِ الذاهب   فالناس بين مُخاتِلٍ ومُوارِبِ
يُبْدُون بينَهُمُ المودّةَ والصَّفا   وقلوبُهُم محشوَّةٌ بعقارِبِ!!

... واللهُ الناصر..

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

- ٥ -

بين الفرد والجماعة

عندما تتداخلُ المصالحُ، وتضطربُ الأولويّاتُ، ويتصوّرُ الشخص أُموراً معيَّنةً عوائقَ في سبيل أهدافه أو مقاصده -تكون هي -في الحقيقة- على غير ما يرى، وعلى خلاف ما يَحْسَبُ: فإنَّ الأمرَ -والحالةُ هذه- يحتاجُ تأنِّياً عظيماً، وطولَ نَفَسٍ مديداً!

ذلكم أنَّ خيطاً رفيعاً يَفْرُقُ بين القضايا الشخصيَّة الذاتيَّة، والقضايا العامَّة الجماعيَّة؛ لأنّ هذه الأخيرةَ هي اعتباريّةُ التصوُّر؛ فوجودُها يكونُ بوجود القائمين عليها من أشخاصٍ وذواتٍ؛ فلا وجودَ -في الحقيقة- لها إلا بوجودهم، ولا كينونة لاعتبارها إلا بكينونة ذواتهم وأشخاصهم..

وها هنا مَكْمَنُ الخَلْط والتخليط، والتداخلِ والتخبيط؛ فالكثيرون (!) يحاولون -ويَجِدُّون- لتنمية كياناتهم الفرديّة الصغيرة مِن خلال النفخ بكيان الجماعةِ الكبيرة، والهدفُ -أولاً وأخيراً- وللأسف- هم أنفسُهم!!

والمُنْجي من هذا الخَلْطِ القبيح: ذَوَبانُ الشخصيّة الفرديّة -بأهوائها الذاتيّة، ورغباتها الشخصيّة -ولو أنّ في ذلك مخالفةً لطبائع النفوس!- في الكيان الأكبر: الجماعة، حتّى تنمحِيَ الرغباتُ، وتذوبَ الشهواتُ...

نعم؛ إنَّ ذلك عسيرٌ، بل قد يكون عسيراً جدّاً؛ ولكنْ؛ هذا دأبُ الداعي إلى الحقِّ -دوماً- في صبْرِه، وفي ثباتِه، وفي مُجاهدتِه نفسَه: تضحيةٌ بالقليلِ حِرْصاً على بقاءِ الكثير، واجتنابٌ للصغير رغبةً في ديمومة الكبير...

والله ربُّنا يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾ ..

* * * * *

- ٦ -
تقديرُ (المصلحة) كيف.. و.. لمن؟!

يواجه كثيرٌ من الدعاة -عبر طريقهم الدَّعوي الشّائك الطويل- مُشكلاتٍ متعددةً، تختلف فيها وجهات نظرهم، ويختلفون في تحريرها وتقديرها.

ومن هذه المشكلات (الدعويّة) التي تتكرّر، وتتكرّر دونما معرفة حدٍّ فاصل منضبط فيها: مسألة تقدير (المصلحة) كيف تكون؟ ولمن تكون؟

فكثيرةٌ -أيضاً- هي الإشكاليّات التي يتقارب فيها ميزان المصلحة والمفسدة، وتتغايرُ إليها -على ضوء ذلك- التَّوجيهات والنّظراتُ:

فمِن مُرجِّحٍ المفسدةَ على المصلحة؛ لأمور قامت في نفسه!

ومِن مُرجِّحٍ المصلحةَ على المفسدة؛ لوجوه انقدحت في قلبه!

فلو غلب على ظنّ أحدٍ من الدعاة أو طلاب العلم أنّه لو ألقى محاضرة ما، أو كتب كتاباً ما، أن المصلحة في ذلك هي الراجحة... لكان ذلك -إن خرج من نفس مؤمنة نقيّة، ونظرة شرعيّة علميّة- صواباً غير مندفع عند نفسه!

ولو أن أحداً -في المسألة ذاتها؛ موقفاً، أو محاضرةً، أو كتاباً- رأى المصلحةَ في خلاف ذلك، لجوَّزنا له دون تردّد أو لَأْيٍ أن يُناقش.. أو يردَّ.. أو ينقد.. لأن

(المسألة) مما يسع (النظر) فيها، دون ظنون.. أو شكوك.. أو اتِّهامات.. أو كلمات جارحات!

إذن؛ النّظر في (اتّجاه واحد) لأمثال هذه المسائل مما لا يُساعد عليه فقه ولا اجتهادٌ، بل لا بدّ من التماس العذر في تقدير المصلحة والمفسدة، إن صدر ذلك ممّن هو لهذا أهلٌ.

نعم؛ ليس هناك مصلحة (مزعومة) أو (مدَّعاة) في مسألة تُخالف نصًّا شرعيًّا، أو هَدْياً نبويًّا.. إذ المصلحة كلّها في تطبيقه وتنفيذه.. ما لم تَحُل موانع فوق الوسع.

ولو أن ترجيح المصلحة أو المفسدة قد أشكل على الداعية أو طالب العلم؛ فماذا يفعل؟!

قال العلَّامة ابن القيم -رحمه الله- في «مدارج السالكين» (١/ ٤٩٦): «إذا أشكل على الناظر أو السالك حكمُ شيء: هل هو الإباحة أو التحريم؟ فلينظر إلى مفسدته، وثمرته، وغايته؛ فإن كان يشتمل على مفسدة راجحة ظاهرة، فإنه يستحيل على الشارع الأمرُ به، أو إباحته، بل العلمُ بتحريمه من شرعه قطعيٌّ، ولا سيّما إذا كان طريقاً مُفضِياً إلى ما يُغضب الله ورسوله، مُوصِلاً إليه عن قرب، وهو رقيةٌ له، ورائدٌ، وبريدٌ، فهذا لا يشك في تَحريمه أولو البصائر».

ولكي لا نُخليَ المقام من ضرب أمثلة تُشير إلى ما أسلفت، أقول:

قد صحَّ في السُّنّة[1] أمرُ النّبي ﷺ بعضَ صحابته -رضوان الله عليهم-

(١) رواه البخاري (٩٠٣)، ومسلم (١٧٧٠) عن جابرٍ.

بأن لا يُصلّوا العصر إلا في بني قريظة؛ فاختلفوا -رضي الله عنهم- إلى رأيَيْن؛ فمنهم من رجّح أن مُراد الرّسول -صلى الله عليه ومسلم- الحثُّ على الإسراع، ومنهم من رجّح أن مُراده ﷺ لزوم الصلاة -هناك- في بني قريظة.

فكلٌّ من الطائفتين رجّحت -اجتهاداً- وجهَ المصلحة من الأمر النبوي؛ دفعاً لمفسدة المخالفة، أو ردّاً لمفسدة تأخير الصلاة!

ولما ذُكر ذلك للنبي ﷺ «لم يُعَنِّف واحداً منهم»؛ إقراراً للفهم النَّابع من ترجيح المصلحة، ولعدم وجود مُرجِّح -عندهم- لإحدى المصلحتَيْن -حينها-.

ولقد صحَّ -أيضاً-[1] في السُّنّة قصة ذلك الصحابي الذي شُجَّ شجَّة في رأسه ثم احتلم، فسأل أصحابه: هل تجدون لي رخصة؟ قالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل، فمات، فلمّا قدموا على النبي ﷺ أُخبر بذلك، فقال: «**قتلوه قاتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا؟! فإنّما شفاء العَي السؤال**».

...فهذه قصة مُعاكسة لسابقتها تماماً، بمعنى أنّ أولئك الآمرين لم يكن ترجيحهم للغُسل موافقاً لثمرة العمل ومآله، مع أنهم في ترجيحهم المذكور خرجوا من نظرة (حَسِبوها) قائمة على ترجيح المصلحة على المفسدة!! لكن قد وقع -لهم وعليهم- العكس من ذلك تماماً!!

(١) انظر «إرواء الغليل» (رقم:١٠٥) لشيخنا الألباني، وتعليقي على «مفتاح دار السعادة» (١/ ٣٦٨) للإمام ابن القيم.

ولكن يبرز هنا سؤال:

متى عرف (هؤلاء) نتيجة عملهم العكسيّة؟!

أحين الفتيا؟!!

أم حين موت الرجل؟!

أم حين أُخبر رسولُ الله ﷺ، وأعطى -بالتالي- حُكْمَه؟!

لذا؛ فلا بدّ للناظر في الأمور من أن يكون ذا قدرة علميّة عالية في تقدير (المصلحة)؛ بعيداً عن (العواطف) النفسيّة، متجنِّباً (الاعتبارات الشخصيّة) المحضة! جاعلاً همّه الأعلى تبليغ الحق بأحسن حال وأرجح مصلحة.

فإن خالفه أحدٌ في هذه القضيّة الجليلة، عليه أن ينظر -إليه وإليها- نظرة مُنبثقة من حكم الشرع، ومدى إنفاذه، ومن معرفة ذلك الشخص بتاريخه الدّعويّ، وعلمه الشرعي، وتطبيقاته الدينيّة... حتى يقطع الطريق أمام (الوصوليّين)؛ الذين يريدون الوصول لأهدافهم عبر لبُوس الشرع، ولكن... ضدَّ الشرع...

والله الموفق.

* * * * *

- ٧ -

﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾

... في مَتَاهَةِ الأخذ والردِّ، وفي غياهـبِ التَّعـصُّبِ لـ (مَـعَ) و(ضـدّ)، وفي غَمْرَةِ المُناكفاتِ (الفكريّة) -بين أحد وأحَد- تضيعُ كثيرٌ من الحقـائق، وتغيـبُ عديدٌ من المُسلّمات...

وهذا القَدْرُ -إلى هنا- (قد) يكونُ مقبولاً -نوعاً ما!- لِمَا هـو معلـومٌ مِـن حقيقةِ النَّفْس البشريّة التـي جُبلـت عـلى الإحـسان، أو الإسـاءةِ: بِقـدر حُبّهـا للأشياءِ، أو بُغضها لها... إلا مَن رَحِمَ اللهُ!

ولكنّ الشأْنَ الذي تضجُّ منه قلوبُ العُقَلاء، وتستنكرُهُ نفوسُ الأَزكياء: أنْ يَخرجَ المرءُ -جرّاء هذه المتاهة، أو تلـك الغياهـب، أو هاتيـك المناكفـات!- إلى طَوْرٍ يهبطُ بـه عـن حـدِّ القَبُـول ذاك، إلى حَـدٍّ مُعـاكسٍ مُفْظِـعٍ، تتطـايرُ بـسببهِ الحسنات، وتتكاثر بأَثَره المعاصي والسّيِّئات..

و(كأنّ) المُواقِعَ هذا كُلّه -بغير وَعْيٍ ولا حُـسْبانٍ- تغيـبُ عنـه القطعيّـاتُ اليقينيّةُ: أنَّ هناك إلهاً عظِيماً صَمَداً؛ قال عن نفسِه في كتابهِ: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء:٤٧] [(١)]:

---

(١) قال العلَّامة المباركفوري في «تحفة الأحـوذي» (٣١٦٥) -مُفـسِّراً-: «إذ لا مزيـدَ عـلى عِلْمنا ووعدِنا».

قال الإمام البِقاعي في «نظم الدرر» (١٢/ ٤٣٠): «أي: لا يكون في الحساب أحدٌ مثلَنا، ففيه توعّد -من جهة- أنّ معناه:

أنه لا يروج عليه شيء من خداع، ولا يقبل غلطاً، ولا يضلّ ولا ينسى، إلى غير ذلك من كل ما يلزم من نوع لَبْسٍ، أو شَوْبِ نقصٍ.

ووَعْدٌ -من جهة- أنه يطلع على كل حسن فَقُيِّدَ، وإن دقّ وخفي».

وقال العلَّامة صِدِّيق حسن خان في «فتح البيان» (٨/ ٣٣٤-٣٣٥): ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾: أي مُحصِين في كل شيء، والحَسْبُ -في الأصل- معناه العَدُّ.

وقيل: عالمين؛ لأنّ من حسب شيئاً علمه وحفظه.

وقيل: مجازين على ما قدموه من خير وشر.

والغرض منه التحذير، فإنّ المحاسب إذا كان في العلم بحيث لا يشتبه عليه شيء، وفي القدرة بحيث لا يعجز عن شيء، **فحقيق بالعاقل أن يكون على أشدّ الخوف منه**».

وقال العلَّامة عبدالرحمن بن ناصر السَّعدي في «تيسير الكريم الرحمن» (٣/ ١٠٦٩): «يعني بذلك نفسه الكريمةَ، فكفى بها حاسباً، أي: عالماً بأعمال العباد، حافِظاً لها، مُثْبِتاً لها في الكتاب، عالماً بمقاديرها، ومقادير ثوابها وعقابها، واستحقاقها، مُوصِلاً للعمّال جزاءَها».

فَمَنْ غابت عنه -في لحظةِ طيشٍ، أو ساعةِ غفلةٍ- عظمةُ الألوهيّة، وذُلُّ العبوديّة؛ فلم يُميّز الباطلَ من الحقّ، ولم يفرّق بين الهدى والضّلال، ولم يضْبِط ما بين الشبهة العلميّة، والفِرية الجليّة:

فَلْيَعُد إلى ربّهِ..

وَلْيَتُب إلى مولاه..

ولْيصدُق مع نفسه..

ولْيُحْسِن بِقَدْرِ إساءته..

وقد روى الإمام الترمذي (٣١٦٥)، والإمام أحمد (٦/ ٢٨٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٥٨٦)، -وصحّح سندَهُ شيخُنا[١]- عن عائشةَ -رضي الله عنها- أنّ رجلاً قَعَد بين يَدي النبي ﷺ، فقال: يا رَسول الله! إنّ لي مملوكين يُكذّبونني، ويَخُونونَني، ويَعْصُونَني، وأَشْتُمُهم، وأَضْرِبُهم، فكيف أنا مِنْهُم؟! قال:

«يُحْسَبُ ما خانوكَ وعَصَوْكَ وكذّبوك، وعقابُكَ إيّاهُم؛ فإن كان عِقَابُكَ إيَّاهُم بِقَدْر ذنوبهم؛ كان كَفَافاً؛ لا لكَ ولا عليك، وإن كان عِقابُك إيَّاهُم دون ذُنُوبِهم، كان فَضلاً لك، وإن كان عِقَابُك إيَّاهُم فوقَ ذُنُوبِهم؛ اقْتُصَّ لهم مِنْكَ الفَضْلُ».

قال: فتنحّى الرجل، فجَعَلَ يبكي ويَهْتِف، فقال رسول الله ﷺ:

«أما تقرأ كِتَابَ الله: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾» [الأنبياء:٤٧] الآية.

---

(١) في «صحيح الترغيب» (٢٢٩٠).

فقال الرَّجل: والله يا رسول الله! ما أجد لي ولهؤلاء شيئاً خَيْراً من مُفَارَقتِهم، أُشهِدُكُم أنّهم أحْرَارٌ كُلُّهم.

فأقولُ:

هل نرى -اليومَ- أمثالَ هذه النفوس النقيّة؟!

وهل نُدرِك آثارَها الرضيّة؟!

وهل تكونُ لنا -تلك- قُدوةً سنيّة؟!

... فإنْ لم تجد -أيُّها الظالم نفسَك والآخرين- مَنْ يَردَعُكَ فيما تَلبّسْتَ به مِن ظلام البَهْتِ، وظُلْم التَّقوُّل؛ فهل تظنُّ الدنيا غايةَ حالِك، ونهايةَ أحوالِك؟!

إن تَخفَّيْتَ -يا هذا- هَرَباً، أو جُبْناً، أو جهلاً- تحتَ أسماءٍ مُفتراة، أو رَمَيْتَ من وراء جدار!

إنْ حَسِبْتَ أن لا مُحاسبَ لك في الدنيا: فهل تتوهّم نفسَك ناجياً مِن حِساب الجبّار -جلَّ في علاه، وعظُمَ في عالي سماه-؛ وهو القائل: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء:٤٧]، و ﴿لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [غافر:١٧]...

فأين أنت مِن قول ربِّ العالمين في كتابهِ الحكيم: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ [النساء:١٠٨].

فحالُ ذاك الغافل المُتَغافل -الذي يَفْري في الأعـراض، ويقـذفُ الأبريـاء، ويطعنُ الشرفاء- بما ليس له مِن العلم به نصيبٌ، ولا إليه سببٌ (كأنَّـهُ) داخـلٌ -بقبيحِ عملـه، وسـوء قولِـه- ضِـمْنَ أولئـك الـذين ﴿كَانُوا۟ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ [النبأ:٢٧]..

أين هؤلاء الظَّلمة -مَهْما اسْتَخْفَوا، ومهما تنكّروا، ومهما تَوَارَوْا- مِن قـولِ الله -تعالى-: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّى لَوْ تَشْعُرُونَ﴾ [الشعراء:١١١].

وما أجملَ ما رواهُ الإمامُ ابـن أبي الـدنيا في «الـصمت» (٣٤) عـن الحـسن -رضي الله عنه- أنه قال: «ما عَقَل دِينَه مَن لم يحفظْ لسانَه»!

ولن يَكونَ من أهلِ الحـقِّ والـدِّين -بـإذنِ ربِّهـم- هُبـوطٌ إلى دَرْكِ أولئـك الظالمين أنفسَهم والآخـرين؛ لِيُواجهـوا فِـريَتَهم بفريـةٍ، أو قـذفَهم بقـذفٍ، أو طعنَهم الغادرَ بمثلِهِ، أو استخفاءهم وَجُبْنَهم بِشِبْهِهِ!!

بل هم -أبداً- يستحضرون قـول رسـولهم الكـريم ﷺ: «**لا يـضرُّهم مـن خالفهم، ولا مَن خَذَلهم**..»[1]...

فذاك -كلُّه- كما قدّمتُ- ليس هو مِن مسائل العلم، ولا قـضايا الخِـلاف؛ حتى يكونَ فيه شبهةُ تخطئةٍ، أو تبديعٍ، فضلاً عن شيءٍ مِن التكذيب -بِحَسَبِهِ-!!

فهل أولئك الظالمون يَعُونَ هذه الدقائق؛ أم هم عنها غافلون؟!

(١) رواه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧) عن مُعاوية -رضي الله عنه-.

هل هُم يعلمون أنّهم -بقالهم الدنيء- هذا- إنّما يَضُرُّون أنفسَهم، ويُخْرِبُون بيوتَهم بأيديهم؟!

هل هم يشعرون أنّهم -بِسُوءِ ما قالوا- إنّما يُضيفُون إلى من تكلّموا فيهم -بالباطل- أجراً وثواباً مِن ربِّهم؟!

روى الإمام الترمذي (٢٣١٩)، وابن ماجه (٣٩٦٩)، وأحمد (٣/ ٤٦٩)، -وصحّحه شيخُنا[١]- عن بلال بن الحارث المُزَني -رضي الله عنه-، عن النبيّ ﷺ، قال: «**إنّ الرجل ليتكلّمُ بالكلمةِ من رضوان الله، ما يظنُّ أن تبلغَ ما بلغت: يكتبُ اللهُ له بها رضوانَهُ إلى يوم يلقاه، وإنّ الرجلَ ليتكلّمُ بالكلمةِ من سَخَطِ الله، ما يظُنُّ أنها تبلُغُ ما بَلَغت: يكتُبُ اللهُ عليه بها سَخَطه إلى يوم القيامة**».

... فبالله؛ هذا الذي يتكلّم بالكلمة من سَخَطِ الله -بغير حقّ، ولا بيّنة، ولا حُجّة- بل ولا شُبهة- بل يعلمُ أنّها باطلٌ، وأنّه بها مُبطلٌ -ثم يُصِرُّ عليها، ولا يرجع عنها-؛ ما حالُهُ؟! وما مآلُهُ؟!

ما أجملَ ما رواه الإمام أحمد في «الزهد» (١٦٠) عن ابن مسعود -رضي الله عنه-، قال: «إنّ أكثرَ الناسِ خَطَايا يومَ القيامةِ، أكثرُهم خوضاً في الباطل».

فإنْ كُنْتَ يا ظالمُ -اللهمّ النّجاةَ- تَشْفي غَيْظَ نفسِك مِن مُخالِفك بهذا الباطل

(١) في «السلسلة الصحيحة» (٨٨٨).

الجريء، وذاك القولِ الدنيء؛ بغيرِ شَفَقةٍ عليه، ولا حِرْصٍ يُدْنيك إليه؛ أفلا تكونُ مُشْفِقاً على نفسِك؟!

أم تَحسَبُ أنّك مِن الخالدين في هذه الدنيا الدنيّة؟!

أم أنّك لا تعلم (!) -أم لا تُدرك!- أنّ هناك حِساباً، وثواباً، وعِقاباً... ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:٦-٧]...

وما أعظمَ قولَ رسولِ الله ﷺ -الذي رواه الترمذي (١٩٧٧)، وأحمد (١/ ٤١٦) -وغيرُهما- عن ابن مسعود: «**ليس المؤمن بالطعّان، ولا اللّعان، ولا الفاحش البذيء**»[1].

وقد جَمَعَ بعضُ جهلةِ الظالمين، ومجهولي المفترين -هذه الأوصاف كلَّها- أجمعين أكتعين أَبْتَعين-!!!

فطعنوا..

ولعنوا..

وتفحّشوا[2]..

(١) وصححه شيخُنا في «ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة» (١٠١٤).

(٢) والرسول ﷺ يقول: «**إنّ الله -عزَّ وجلّ- ليُبْغِضُ الفاحِشَ البذيء**».

رواه الترمذي (٢٠٠٢)، وأحمد (٦/ ٤٥١) عن أبي الدرداء، وصحّحه شيخُنا -رحمه الله- في «صحيح الترغيب» (٢٦٤١).

وبَذَؤوا..

بل افْتَرَوْا..

وكذّبوا...

... بما لو وُوجِهوا (ببعضِهِ) -قضاءاً شرعيّاً- لنالوا بهِ سِياطاً يَنْسَوْنَ -بها- طِيبَ طعامِهِم، وحُسْنَ عيشِهِم، ولارتدعوا -بآثارها- عن سُوءِ مقالهم، وبَذَاءِ كلامهم، وشرِّ كذبهم!!

فإنْ أفْلَتوا ممن ظلموهم -هنا-:

فلن يُفْلِتوا مِن ربِّهم -هُناك- ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾...

ووالله؛ لم أتذكّر -بسبب هَوْلِ افتراء هؤلاء الظالمين -الجَهَلَة المجهولين- الغائبين عن حقيقة معنى قول ربّ العالمين: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ إلا قولَ الشاعر:

الحُرُّ يَأبى أن يبيع ضميرَه ... بِجَميعِ ما في الأرض من أموالِ
ولَكَمْ ضمائرُ لو أردتُ شراءها ... مُلِّكْتُ أغلاها بِرُبعِ ريالِ
شتّان بين مُصرِّحٍ عن رأيِهِ ... حُرٍّ وبين مُخادِعٍ خَتّالِ
يرضى الدناءةَ (مثلُ) نَذْلٍ ساقطٍ ... إنّ الدناءة شيمةُ الأنذالِ

ووجدتُني أقولُ على نَسَقِهِ -مُتَمِّماً -خاتماً-:

واللهُ ينصُرُ عبدَه في حَقِّهِ ... نَصْراً يُناقضُ جَوْلةَ البطّالِ
نَصْراً يُعِزُّ به الحقيقَ بحقّهِ ... نَصْراً يُطاول صولَةَ الأبطالِ

أمّا الغويُّ بما افتراهُ بِكِذْبهِ لا لن يدومَ بِسُوئِهِ في حالِ
لا ليس في قولٍ له مِن قالِه في حُجّةٍ غير المقولِ وقالِ
ولئن تكاثرت الظِّباءُ على الفتى فَخِراشُنا يَعْلُو عَلَى الجُهَّالِ
ارْبِطْ لسانَك يا جهولُ عن الهوى واشْدُدْ عليه بِقوَّةٍ وعِقالِ
واللهُ يغفرُ زلّةً مقبولةً ليست كمِثْلِ سِرايةِ القَوَّالِ
في ظلمها في كِذْبها في فَرْيها فرِّقْ هداك اللهُ في الأحوالِ
أمّا المُشاغبُ ليس يعدو قدرَه شؤمُ التّعصُّب مُهْلِكُ الأذيالِ
وكفى بربِّ العرش يَحْسُبُ قولَهُ ذاك الإلهُ هو العظيم العالي

... والله الهادي إلى سبيل الرشاد، والموفِّق للخيرِ جميعَ العباد...

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

- ٨ -
هذه الدعوة.. مَن لها؟!

نعيشُ منذ سنوات -بحمد الله- نهضة علميّة دعوية عالية، يُرصِّعُ هامتَها منهجٌ سلفيٌ قويٌّ منتشرٌ ضياؤه في أرجاء المعمورة، بل في أطراف الدنيا، يحوطه علماء أفذاذ، هم قلّة في العدد، لكنهم كثرةٌ في العطاء، وسعةٌ في العلم.

ومن ورائهم -يسير سيراً حثيثاً- طلبةُ علم مجدّون، ومتبعون صادقون، ولكنّهم -أيضاً- كمثل أشياخهم- قليلون عَدَداً، وقليلون عُدداً.

وهؤلاء وأولئك يُوَاجَهُون بتيارات فكرية، وبتوجيهات دعوية، كثيرٌ منها مخالف للكتاب والسنّة، وعديد منها منقطع عن أصول المنهج الحق القائم على فهم السَّلف الصالح.

ولما كانت هذه الدعوة بهذا القدر من الحزم، والجديّة، والانضباط، والتَّقعيد، حاول أن يتفلَّت من أحكامها وقواعدها كثير من العامة، وأنصاف المثقفين، بل من أشباه الدُّعاة -أيضاً-.

وهؤلاء المتفلّتون -على اختلاف طبقاتهم- يتحدَّثون في كثير من المواقف ليواجهوا دُعاة الكتاب والسنّة، بالنشرات حيناً، والمقالات حيناً، والرسائل تارة، والتسجيلات تارة أخرى، بكلمات مكررة، ونقدات متكررة:

فهم مرَّة: متعصِّبون لمشايخهم!!!

ومرَّة: جهلة واقع!!!

ومرَّة، بعيدون عن السياسة!!!

ومرَّة: مرجئة عصريون!!!

ومرَّة... ومرَّة... و...

وهي تُهم، وافتراءات، ليس لها موضع إلا في أذهان قائليها، وليس لها دافع إلا نفسيَّات أصحابها!!

ولو بحثتَ عن أصول هذه التُّهم لرأيتها انعكاسات فكريّة ناتجة عن ردود أفعالٍ لمواقف إمّا شخصيّة، أو اجتماعية، أو سياسيّة!!!

ولست أريد في هذا المقام تفنيد هذه الشبهات، ونقض هذه التمويهات، فهي أقل من أن يغتر بها عاقل!

ولكنّي أريد التوكيد على شيئين مُتقابلين:

الأول: إن كثيراً من أصحاب الدعوات الحركيّة والفكريّة (يتوسَّعون) في أساليب دعوتهم، واستجلاب (المدعوّين) لها، بطرائق عاطفيّة حيناً، وحماسيّة حيناً، مقلِّدين تارة، ومتشبِّهين تارة أخرى!! مما يجعل أولئك (المتفلّتين) وهؤلاء الداعين أو المدعوّين يتوجهون نحو هذه الدعوات؛ يسمعون.. ويستمعون.. فلعلهم يستجيبون!!

الثاني: إنَّ الانضباط المنهجي لدعوة الكتاب والسنّة -علماً وعملاً، فكراً

ودعوة- يجعل الحمل ثقيلاً على ظهور دعاة هذه الدعوة، وحملة هذه الفكرة، فليس ثمَّت من أسلوبٍ يدعون به إلا المنهج العلمي الجادُّ المنضبط، مما يتطلَّب التزاماً زائداً، وقدراً شديداً من البصيرة العلميّة النافذة، حتى يستطيع المدعوّون فهم الدعوة على وجهها الحق، بعيداً عن شبهات أهل الشبهات، وبعيداً عن تمويهات أهل التمويهات!!

إذن؛ الحمل ثقيل، والطريق طويل، والدعوة تستصرخ المسلمين أجمعين؛ ليكونوا عباداً لله صادقين، ودعاة مخلصين ملتزمين.. فهل من مستجيب!؟

هذه الدعوة تنادي.. فَمَنْ لها؟!

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾.

* * * * *

- ٩ -

﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾...

آيَةٌ مِنْ كِتَابِ الله -تَعالَى- تَكْشِفُ جَانِبًا مِنْ وَاقِعِ الحَيَاةِ الإِنْسَانِيَّةِ بِكُلِّ مَا فِيهَا مِنْ آلاَمٍ وَآمَالٍ؛ مُؤَكِّدَةً -بِوُضُوحٍ- أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ قَدْ يَكُونُ فِتْنَةً للآخَرِينَ لِسُوءٍ تَلَبَّسَ بِهِ، أَوْ بِظُلْمٍ غَرِقَ فِيهِ، أَوْ فِي انْحِرَافٍ جُرَّ إِلَيْهِ... وَهَكَذَا...

ثُمَّ يَأْتِي الأَمْرُ الإِلَهِيُّ -إِزَاءَ هَذَا الوَاقِعِ- بِالصَّبْرِ وَالْمُصَابَرَةِ؛ بِفِعْلِ أَمْرٍ أَشْبَهَ مَا يَكُونُ بِالتَّحَدِّي؛ لِصُعُوبَةِ المَوْقِفِ، وَعُسْرِ الحَالَةِ..

وَتَخْتِمُ الآيَةُ الكَرِيمَةُ الخَبَرَ القُرْآنِيَّ، وَالإِنْشَاءَ الرَّبَّانِيَّ -بَعْدُ- بِذِكْرِ صِفَةِ البَصَرِ لله -تَعَالَى-؛ لِيُثْبِتَهَا الْمُؤْمِنُونَ الصَّادِقُونَ عَلَى مَا يَلِيقُ بِجَلاَلِ رَبِّنَا -سُبْحَانَهُ- وَكَمالِهِ؛ حَامِلَةً فِي إِثْبَاتِهَا أَنَّ أَعْظَمَ مَا يَحْمِلُهُ الإِيمَانُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ: التَّسْلِيمُ لله -تَعَالَى- بِحُكْمِهِ، وَأَنَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَلِيمٌ بِالصَّالِحِينَ، وَخَبِيرٌ بِالْمُفْسِدِين...

وَقَدْ أَوْرَدَ الإِمَامُ البَغَوِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٦/ ٧٧) عَنِ الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قَوْلَهُ: «أَي: جَعَلْتُ بَعْضَكُمْ بَلاَءً لِبَعْضٍ؛ لِتَصْبِرُوا عَلَى مَا تَسْمَعُونَ مِنْهُم، وَتَرَوْنَ مِنْ خِلاَفِهِم، وَتَتَّبِعُوا الهُدَى».

وَإِنَّ مِنْ طَبَائِعِ بَنِي الإِنْسَانِ -كَافَّةً-: الخَطَأَ وَالزَّلَلَ؛ كَما قَالَ نَبِيُّنَا ﷺ: «**كُلُّ**

بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ»[1]؛ وَبِخَاصَّةٍ -كَمَا قِيلَ- أَنَّ: (مَنْ يَعْمَلْ لاَ بُدَّ أَنْ يُخْطِئَ)...

وَلَئِنْ كَانَ هَذَا الحَدِيثُ مَقولاً فِيمَنْ يُنْتَقَدُ مِنَ النَّاسِ، أَوْ يُوَجَّهُ لَهُ سَهْمُ التَّخْطِئَةِ -مِنْهُم-؛ فَإِنَّهُ مَقُولٌ -أَيْضًا- فِي الْمُنْتَقِدِ -نَفْسِهِ-، وَالْمُخَطِّئِ -ذَاتِهِ-سَواءً بِسَواء-؛ كَمَا قَالَ الإِمَامُ ابْنُ القَيِّمِ: «وَالإِنْصَافُ أَنْ تَكْتَالَ لِمُنَازِعِكَ بِالصَّاعِ الَّذِي تَكْتَالُ بِهِ لِنَفْسِكَ؛ فَإِنَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَفَاءً وَتَطْفِيفًا» -كَمَا فِي «تَهْذِيب السُّنَن» (١/ ١٢٢)-له-.

وَمِصْدَاقُ هَذَا: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «**لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُم حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»[2].

أَقُولُ هَذَا فِي أَوَانٍ خَاضَ فِيهِ -مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ- بِالخَرْصِ -الكَثِيرُونَ، وَتَلَبَّسَ فِيهِ -بِالظَّنِّ- الأَكْثَرُونَ؛مُؤَكِّدًا -بِالتَّجْرِبَةِ وَالبُرْهَان- أَنِّي مَا سَأَلْتُ -أَو سَاءَلْتُ- أَحَدًا مِنْ (هَؤُلاَءِ) أَوْ (أُولَئِكَ) -بِمَا خَاضَ وَوَلَج- إِلاَّ قَالَ -بِلاَ حَرَج!-: سَمِعْتُ.. قِيلَ.. بَلَغَنِي.. قَالُوا...!!!

وَالْمُصِيبَةُ تَعْظُمُ وَتَزْدَادُ لَمَّا يَجْعَلُ وَاحِدُهُم نَفْسَهُ -بِهَوَاه-خَصْماً وَحَكَماً- فِي آن!!!

أَلَمْ يَعْلَمْ هَذَا وَذَاكَ وَذَيَّاكَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**كَفَى بِالْمَرْءِ كذباً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ**

---

(١) رواه ابن ماجه (٤٢٥١)، والدارمي (٢٧٢٧) عن أنس.
وحسَّنه شيخنا في «تخريج أحاديث المشكاة» (٢٣٤١).

(٢) تقدم تخريجه (ص٢٩).

مَا سَمِعَ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «**كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْماً...**»[1]، وَقَوْلِهِ ﷺ: «**لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُم لادَّعَى نَاسٌ دِماءَ قَومٍ وَأَمْوَالَهُم**»[2]؟!

أَلَيْسَ فِي شَرْعِنَا الحَكِيمِ قَوَاعِدُ عِلْمِيَّةٌ مُنْضَبِطَةٌ؛ تُغْنِينَا عَنْ كَثِيرٍ مِن هَذَا الخَوْضِ، وَتَنْأَى بِنَا عَنْ جُلِّ هَذَا التَّخَبُّطِ؟!

أَلَيْسَ فِيهَا -مَثَلاً- قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «**البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَى المُدَّعى عليه**»[3]؟!

وَهَذَا -وَحْدَهُ- كَافٍ لِكُلِّ مَنْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ... بَدَلاً مِنْ ذَاكَ التَّقَوُّلِ وَالتَّقْوِيل.. وَالقَالِ وَالقِيل!!!

وَحَتَّى لاَ يُتَوَهَّمَ - فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ -بِالْمُقَابِلِ- دِفَاعٌ عَنْ أَيِّ أَحَدٍ بِغَيْرِ حَقٍّ -مَعَ وَضْعٍ لِلنِّقَاطِ عَلَى حُرُوفِهَا- لاَ بُدَّ مِنَ القَوْلِ -فِي جُلِّ مَا يُثَار، وَمَا قَدْ يَتْبَعُهُ مِنْ آثَار-: كَثِيرًا مَا يَكُونُ فِي (شَيْءٍ) مِمَّا يَقُولُهُ الخَائِضُونَ - أَوْ يَخُوضُهُ القَائِلُونَ!- بَعْضُ حَقٍّ؛ وَلَكِنْ: لِمَاذَا هُمْ (دَائِمًا) يُضَخِّمُونَهُ فِي نَفْسِهِ -مِنْ جِهَةٍ- زِيَادَةَ بَلاَء؟! ثُمَّ يُوَسِّعُونَ دَائِرَتَهُ إِلَى غَيْرِهِ -مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى- تُهْمَةَ أَبْرِيَاء؟! كُلُّ ذَلِكَ -وَللأَسَفِ- بِالظُّنُونِ! وَالشَّمَاتَةِ -أَشَدَّ دَاء-!

فَهَلْ هَذَا هُوَ الحَقُّ؟! بَلْ... هَلْ هَذَا مِنَ الحَقِّ؟!

---

(١) رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (رقم٥).

والرواية الثانية عند أبي داود (٤٩٩٢).

(٢) رواه مسلم (١٧١١) عن ابن عباس.

(٣) رواه الترمذي (١٣٤١)، والدارقطني (٤/ ١٥٧) عن عبد الله بن عَمْرو بسند صحيح.

وانظر: «إرواء الغليل» (٦/ ٣٥٧) لشيخنا.

وَالوَاقِعُ المُعَاشُ يُؤَكِّدُ -بِلاَ أَدْنَى رَيْبٍ - أَنَّ الفِتَنَ عِنْدَمَا تَقَعُ تَكْشِفُ مِنَ النَّاسِ أَصْنافاً:

١- ذُو النَّفْسِ المَرِيضَةِ مِنَ (القَرِيبِينَ)؛ الَّذِينَ (تُسَيِّرُ) حِسَابَاتُهُم عَلَى غَيْرِ الشَّرْعِ، وَتَمْشِي المُطَيْطَاءَ (!) مُخَالِفَةً للهُدَى؛ تَنْظُرُ المَصَالِحَ الضَّيِّقَةَ، وَتَتَغَاضَى عَن المَصْلَحَةِ الكُبْرَى؛ مُنْتَظِرَةً الهَفْوَةَ وَالزَّلَّة -مِنَ الهَوَاء-وَبالأَهْوَاء-!!

٢- الخَصْمُ المُتَرَبِّصُ (مِنَ البَعِيدِينَ)؛ الَّذِي يَرْفُضُكَ ابْتِدَاءً، وَلاَ يَقْبَلُكَ أَصْلاً، فَهُوَ يَزْدَادُ سُوءًا بِمُجَرَّدِ بُعْدِهِ؛ فَكَيْفَ الحَالُ مَعَهُ -إِذَنْ- بِأَيِّ خَبَرٍ يَصِلُ إِلَيْهِ عَنْكَ؛ غَاضًّا طَرْفَهُ وَعَقْلَهُ وَقَلْبَهُ عَنْ طَلَبِ البَيِّنَةِ، أَوْ تَطَلُّبِ الدَّلِيلِ!؟!

٣- ضَعِيفُ الشَّخْصِيَّةِ (المُتَذَبْذِبُ)؛ الَّذِي تَغُرُّهُ شَائِبَةُ رِيبَة، وَتُفْسِدُ قَلْبَهُ أَقَلُّ كَلِمَة، وَتُحِيطُ بِهِ -لِتَرْمِيَهُ!- أَدْنَى شُبْهَة!!

٤- القَوِيُّ الصَّادِقُ (الثَّابِتُ)؛ الَّذِي يَطْلُبُ الصَّوَابَ، وَيَتَطَلَّبُ البَيِّنَةَ، وَيُقِيلُ العَثْرَةَ، وَيُقَدِّمُ النُّصْحَ، وَيُبَاشِرُ التَّوَاصِيَ بِالحَقِّ وَالصَّبْرِ وَالمَرْحَمَةِ؛ مُرَجِّحاً المَصْلَحَةَ الشَّرْعِيَّةَ الكُبْرَى عَلَى المَصَالِحِ الذَّاتِيَّةِ الصَّغِيرَة!!

... وَهَذِهِ القِسْمَةُ الرُّبَاعِيَّةُ -وَمَا قَدْ يَتَفَرَّعُ عَنْهَا- لاَ تَخْرُجُ عَمَّا قَالَهُ الإِمَامُ ابْنُ القَيِّمِ فِي «إِعْلاَمِ المُوَقِّعِين»:

«وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: مَا قُرِنَ شَيْءٌ إِلَى شَيْءٍ أَحْسَنَ مِنْ عِلْمٍ إِلَى حِلْمٍ.

وَالنَّاسُ هَهُنَا أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

فَخِيَارُهُمْ: مَنْ أُوتِيَ الحِلْمَ وَالْعِلْمَ ، وَشِرَارُهُمْ: مَنْ عَدِمَهُمَا ، الثَّالِثُ: مَنْ أُوتِيَ عِلْمًا بِلَا حِلْمٍ ، الرَّابِعُ: عَكْسُهُ.

فَالْحِلْمُ زِينَةُ الْعِلْمِ وَبَهَاؤُهُ وَجَمَالُهُ، وَضِدُّهُ الطَّيْشُ، وَالْعَجَلَةُ، وَالتَّسَرُّعُ، وَعَدَمُ الثَّبَاتِ .

فَالْحَلِيمُ لَا تَسْتَفِزُّهُ الْبَدَوَاتُ، وَلَا يَسْتَخِفُّهُ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، وَلَا يُقْلِقُهُ أَهْلُ الطَّيْشِ وَالْخِفَّةِ وَالْجَهْلِ.

بَلْ هُوَ وَقُورٌ ثَابِتٌ ذُو أَنَاةٍ، يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ وُرُودِ أَوَائِلِ الْأُمُورِ عَلَيْهِ، وَلَا تَمْلِكُهُ أَوَائِلُهَا، وَمُلَاحَظَتُهُ لِلْعَوَاقِبِ تَمْنَعُهُ مِنْ أَنْ تَسْتَخِفَّهُ دَوَاعِي الْغَضَبِ وَالشَّهْوَةِ.

فَبِالْعِلْمِ تَنْكَشِفُ لَهُ مَوَاقِعُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَالصَّلَاحِ وَالْفَسَادِ، وَبِالْحِلْمِ يَتَمَكَّنُ مِنْ تَثْبِيتِ نَفْسِهِ عِنْدَ الْخَيْرِ، فَيُؤْثِرُهُ وَيَصْبِرُ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ الشَّرِّ: فَيَصْبِرُ عَنْهُ؛ فَالْعِلْمُ يُعَرِّفُهُ رُشْدَهُ، وَالْحِلْمُ يُثَبِّتُهُ عَلَيْهِ ».

. . . فَأَيْنَ أَنْتَ -يَا عَبْدَ اللهِ- مِنْ هَذِهِ -أَوْ بَعْضِهَا-؟!

﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾...

وَهَذَا كُلُّهُ -كَيْفَمَا كَانَ!- لاَ يَمْنَعُ -الْبَتَّةَ- أَنْ يُقَالَ لِلْمُخْطِئِ: أَنْتَ مُخْطِئٌ...

وَأَنْ يُشْكَرَ النَّاصِحُ عَلَى نُصْحِهِ... وَأَنْ يُدْعَى لِلْمُشْفِقِ عَلَى سَلَامَةِ صَدْرِهِ...

وَأَنْ يُصْبَرَ عَلَى الْمُتَرَدِّدِ؛ لَعَلَّهُ يَنْصَلِحُ... وَأَنْ يُزْجَرَ الظَّالِمُ؛ لَعَلَّهُ يَكُفُّ وَيَنْكَفُّ...

... وَخِتَامًا؛ انْظُرْ لِنَفْسِكَ -يَا أَخِي- مَوَاقِعَ أَقْدَامِهَا، وَاحْذَرْ -حَذَرَ الخَائِفِ المُتَرَقِّبِ اليَقِظِ- مِمَّنْ وَصَفَهُمُ العُلَمَاءُ النَّاصِحُونَ بـ (إِخْوَان العَلاَنِيَة، أَعْدَاء السِّرّ!!)؛ فَهُمْ -كَمَا قَالَ الإِمَامُ الخَطَّابِي فِي كِتَابِهِ «العُزْلَة»-:

«إِذَا لَقَوْك تَمَلَّقُوا لك، وَإِذَا غِبْتَ عَنْهُمْ سَلَقُوك، وَمَنْ أَتَاك مِنْهُمْ: كَانَ عَلَيْك رَقِيبًا، وَإِذَا خَرَجَ: كَانَ عَلَيْك خَطِيبًا، أَهْلُ نِفَاقٍ، وَنَمِيمَةٍ، وَغِلٍّ، وَحِقْدٍ، وَخَدِيعَةٍ...»!!

وَإِنَّ هَذَا الصِّنْفَ (!) لَيَكْثُرُ وَيَزْدَادُ -بَلْ يَتَكَاثَرُ!- فِي ظِلاَلِ عَصْرِ التُّكْنُولُوجيَا -المُنْفَلِتَةِ!- الَّذِي نَعِيشُهُ؛ حَيْثُ مَوَاقِعُ الإِنْتَرْنِت، وَالمُدَوَّنَاتُ الخَاصَّةُ، وَالمُنْتَدَيَات المَشْبُوهَةُ، وَصَفْحَاتُ الجَرَائِدِ الصَّفْرَاءِ وَالسَّوْدَاء(!)؛ إِذْ يَكْتُبُ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ كَيْفَ شَاءَ! بِلاَ رَقِيبٍ وَمِنْ غَيْرِ حَسِيبٍ؛ وَقَدْ يَتَسَتَّرُ (بَعْضُهُم) -مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ!- بِأَسْمَاءٍ كُبْرَى كَاذِبَة؛ أَوْ يَنْدَسُّ خَلْفَ أَلْقَابٍ عُظْمَى خاوِيَة -جَهْلاً، أَوْ جُبْنًا- ...

يَكْتُبُ هَؤُلاَءِ وَأُولَئِكَ -وَكَأَنَّهُم يَحْسَبُونَ أَنَّ رَبَّهُم عَنْ فَعَائِلِهِم غَافِلٌ!- لِيُسْمِعُوا غَيْرَهُم هَذْيَهُم -فَقَط-؛ دُونَ انْتِظَارِ أَنْ يَسْمَعُوا مِنْهُم مَا يَكْشِفُ -لَهُم- مَا فِيهِم مِنَ الغَلَطِ والشَّطَط؛ وَيْكَأَنَّ كَلاَمَ الوَاحِدِ مِنْهُمْ ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦ﴾!!

نَعَمْ؛ الوَاحِدُ مِنْهُم (!) لاَ يَظُنُّ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ -وَلَوْ فِي أَدْنَى أَمْرِهِ!- لَكِنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ ﴿جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَٱسۡتَغۡشَوۡاْ ثِيَابَهُمۡ وَأَصَرُّواْ وَٱسۡتَكۡبَرُواْ ٱسۡتِكۡبَارٗا﴾!!!

وَأَكْثَرُ (هَؤُلاَءِ) وَ(أُولَئِكَ) – عِنْدَ التَّأَمُّلِ – لاَ يَضُرُّونَ إِلاَّ أَنْفُسَهُم ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ – بَيْنَ غِيبَةٍ، وَنَمِيمَةٍ، وَسُوءِ ظَنٍّ –...

وَلَوْ أَرَادُوا الحَقَّ.. لَدَخَلُوا أَبْوَابَهُ، وَعَرَفُوا أَسْبَابَهُ، وَوَاجَهُوا طُلاَّبَهُ، وَقَبِلُوا هَدْيَهُ وَصَوَابَهُ...

فَأُولَئِكَ (الخَائِضُونَ) مُخَالِفُونَ لِلنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّة، وَمُنَاقِضُونَ للأَخْلاَقِ العَالِيَةِ المَرْعِيَّة....

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ❁ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحُجُرات: ١٢].

فَاخْتَرْ لِنَفْسِكَ –عِنْدَ الفِتْنَةِ أَوِ المِحْنَةِ– طَرِيقاً تَسْلُكُ بِهِ دَرْبَكَ: قَلْباً أَعْمَى لاَ يُمَيِّزُ الحَقَّ الأَكِيد، أَمْ قَلْباً مُشْرِقاً بِالتَّقْوَى وَالتَّسْدِيد؟!

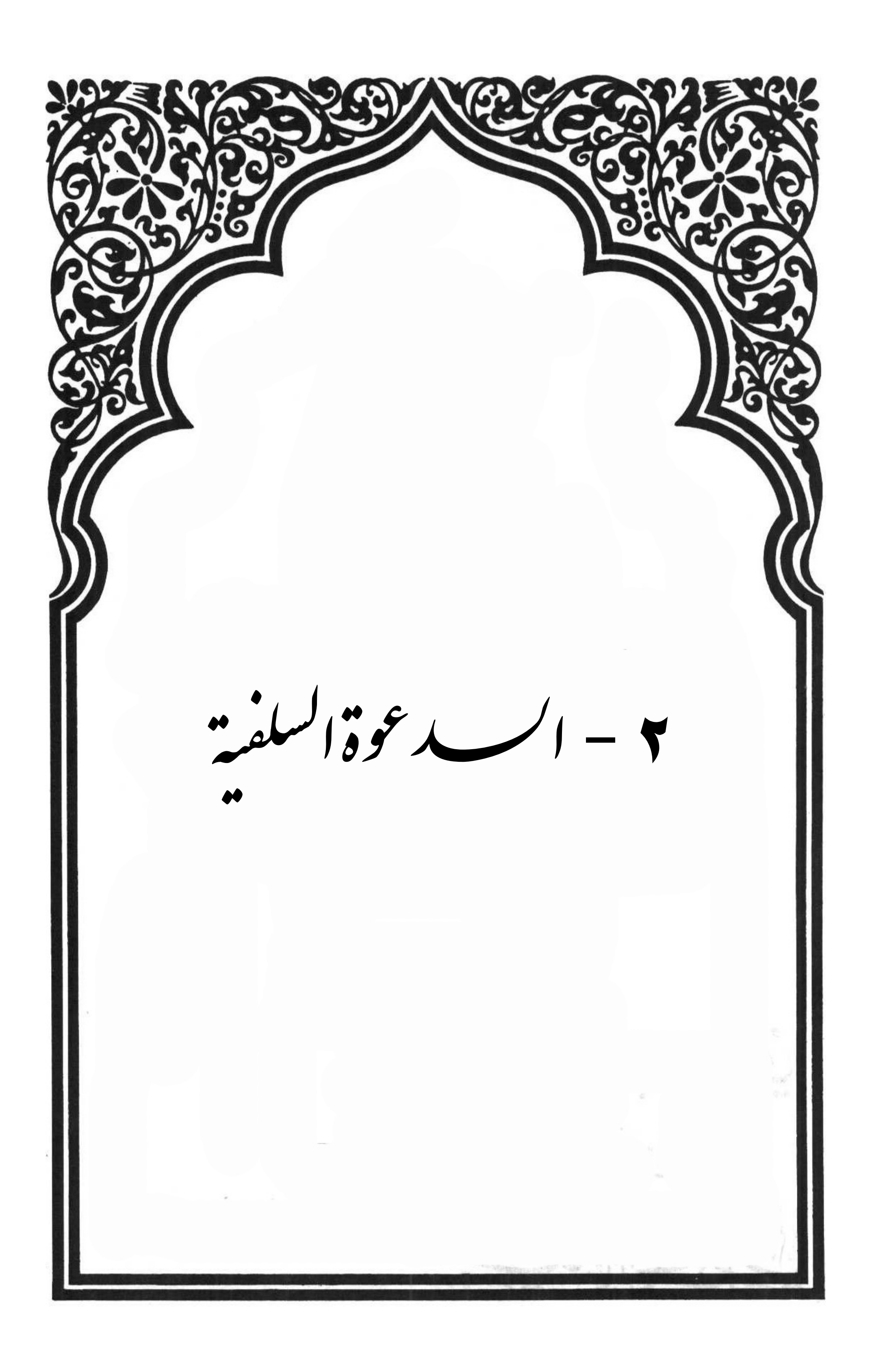
وَعَلَيهِ؛ فَإِنَّ كَثْرَةَ القَوْلِ وَالقَوْلِ المُضَادِّ –تَبَعاً لِلقَلْبِ وَتَقَلُّبَاتِهِ!– تُفْسِدُ وَتُمْرِضُ وَتُهْلِك، وَلاَ مَخْرَجَ مِنْهَا إِلاَّ بِتَطْبِيق هَدْيِ قَوْلِ الله –تَعَالَى–: ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ❁ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾...

﴿وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾...

﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾؟!

❁ ❁ ❁ ❁ ❁





٢ - الدعوة السلفية



- ١٠ -

السلفية واحدة

مِن أعجب ما تردّد على الأسماع، وانتشر - بأَخرةَ - وذاع: قولُ بعض الرّعاع، من أهل الجهل والابتداع: أنَّ السلفيّة أنواع!!

قالوا:

سلفيّة تقليديّة!

و:

سلفيّة جهاديّة! أو: (تكفيريَّة)!!

و:

سلفيّة تجديديّة!

و:

سلفيّة رسميّة! أو: (سُلْطوية)!!

و:

سلفيّة شرعيّة!

و:

سلفيّة إصلاحيّة!

... نعم؛ هكذا يُصنِّفون، ولا يُنصِفون!! وهكذا يَفْتَرون، ولا يَفْتُرون!!

وهم في هذا - كلّه - على غير الحقِّ، بل هم في باطلٍ صُراح؛ فالسلفيَّة منهجٌ ربّانيٌّ مُتوارَثٌ؛ يأخذه الخالف عن السالف، والأبناء عن الآباء، والأحفاد عن الأجداد..

وأعظمُ ما يميِّز الدعوةَ السلفيّة - على تعدُّد مزاياها - الاستسلامُ لِمَا فيها من حَقٍّ مُتَلَقَّى عن السَّلف، والالتئامُ بها مع عُلمائها من نور كالدُّرِّ في الصَّدف...

أمّا الأَغيارُ:

المغيِّرون: تحت ستار التجديد..

والمفسِدون: تحت غِطاء الجهاد..

المُبدّلون: تحت عَباءة الإصلاح..

فأوراقهم مكشوفةٌ، ونَغَماتُهم نَشاز..

لقد انتسبوا إلى السلفيّةِ - ظاهراً -، ثم خالفوا - في الحقيقة - أئمتها وكبراءها -في هَذَا العَصْرِ-: الألبانيَّ، وابن عثيمين، وابن باز ...

لقد تَسَرْبلوا لبوسَها بثيابٍ رقراقةٍ شفّافة ... فَسَرَعان ما انكشفت منهم العورات، وبدا لكلِّ ذي عينين ما أخفَوْا من سَوْءات!!

والعجبُ - منهم - يصل أعلاه، ويرقى إلى أرفع مَداه: عندما نَسْمَع بعضَ أغمارهم يصف المخالفةَ التي تلبّس بها، وغَرِق في ظُلْمها وظلامها، أنها: (السلفيّة الشرعيّة)!! ترصُّداً، وتصيُّداً، ثم يعلو بصوته، ويرفع لعقيرته؛ واصفاً

أهل الحقِّ -الذين لم يُغَيِّروا، ولم يتغيَّروا- بأنهم: أهل (السلفيّة الرسميّة)!! غمزاً، وأزًّا ...

ثم لا تكادُ تمضي شهورٌ، أو أسابيعُ، بل حتّى أيّام ... فإذا بأمثالِ (هؤلاء) الطاعنين، يقعون -بل يَتَرَامَوْن!- في أَحْضانِ (الرسميِّين)!! وهم يعلمون -جيِّداً- أنَّ الذين طَعَنوا فيهم بـ (الرسميّة) هم أبعدُ الناس عن (الرسميّة)!! وأقلُّ الناس ارتباطاً بـ (الرسميّة)!!

لكنّه الهوى يهوي بصاحبِهِ إلى مهاوي الردى، ويُبعده عن عوالي الهُدى ...

السلفيّةُ واحدةٌ.. حقٌّ؛ ينمو وينتشر، ويعلو وينتصرُ.. لا يبالي أهلُهُ بمن يُخالِفهم - أو يخذُلُهم - أم يُوافِقُهم - أو يأتلفُ معهم -: لطالما أنهم للحقِّ ينصرون، وللباطل يكسِرون.. [1].

---

(١) وفي (فاتحة القول) -مِن مجلّتنا (الأصالة)- عدد: (٣٨ / سنة١٤٢٣هـ)، تحت عنوان **(السلفيّة ظاهرة -بإذن الله-)** -ما نصُّه-:

إن النسبة إلى السلف شرفٌ وعِزٌّ وَفَخارٌ لكل مَن آمن بالله ربًّا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبيًّا ورسولاً.

وعليه؛ فَمَنْ عَلِمَ أن السلف هم أصحاب رسول الله ﷺ الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه؛ وهم جيل القدوة الذين تربَّوا على عين رسول الله ﷺ، وهم فوقنا في كل خير، ونحن لهم تبع، وسبيلُهم من سبيل رسول الله ﷺ؛ كما قال -تعالى-: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا**﴾ [النساء:١١٥]: تبيَّن له أن اتباع سبيل المؤمنين -وهم الصحابة -رضي الله عنهم- واجب شرعي؛ لأن تنكُّب سبيلهم سبب للضلال في الدنيا والهلاك في الآخرة ﴿**نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا**﴾ [النساء:١١٥]. =

= أي: لا يبالي الله به في أي واد هلك، يتخلّى الله عنه؛ فيكون نَهَباً للشياطين الجنِّية والإنسية، وفي الآخرة نتيجته سيئة، وثمرته مُرَّة، ومصيره لعذاب بئيس؛ لأنه لم يهتد بهديِ أبي بكر وعمر.

وإنَّ من أظهر علامات أهل السنة حُبَّ الصحابة والترضِّيَ عنهم، وبُغضَ من يبغضهم، والتبرُّأَ مما عليه الرافضة الشيعة الشنيعة؛ حيث يسُبُّون الصحابة كباراً وصغاراً، سابقين ولاحقين، ويلعنونهم، ويتبرؤون منهم، ويجعلون ذلك من أعظم قرباتهم إلى الله -زعموا وكذبوا-!!

وعليه؛ فمن قال: أنا لست سلفياً -إن كان يعلم حقيقة ما يقول -على ما تقدم- فقد سَفِهَ نفسه؛ لأن الصحابة على مِلَّة إبراهيم ومِلَّة محمد ﷺ؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة:١٣٠].

وهؤلاء المتبرِّؤون المحاربون للسلفية قد حشروا أنفسهم في حزب الشيطان؛ لأن السلفية تطبيق عملي حي لأصحاب الصراط المستقيم -الذين أنعم الله عليهم قديماً وحديثاً-، والذين قال الله فيهم: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّـٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء:٦٩]

ومن خالفهم فقد أبى دخول الجنة وأبى إلا أن يكون من أَتباع السبل الهلكَى -حتى لو كانوا الأكثر، فالحق لا يُعرف بالكثرة-؛ قال ﷺ: «**افترقت اليهود والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين كلها في النار إلا واحدة**»، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «**هم الجماعة**».

وفي رواية: «**هم الذين على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**» [«السلسلة الصحيحة» (٢٠٣)، و(١٤٩٢)].

فمن كان يَنْشُدُ النَّجاة والهداية، ويأبى أن ينهج ما كان عليه رسولُ الله ﷺ وأصحابُه فإنّه مُصيبُهُ -ولا بُدَّ- وعيد الآية المتقدمة: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥]، ووعيدُ قوله ﷺ: «**كلُّ أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى**»، قيل: ومن يأبى يا رسول الله؟ قال: «**من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى**» [رواه البخاري (٦٨٥)].

والدّعوة السلفية المباركة -بحمد الله- تسعى جاهدة لتحقيق ذلك عملياً في دنيا الناس،=

=ولكنها -للأسف- تجد عقبات كثيرة -من خصومها- لمنعها من أداء رسالتها، ويُفترى عليها، وتُتهم بما تَبْرَأُ إلى الله منه -جملة وتفصيلاً-، بل يُستعدى عليها السلطان في كثير من البلدان...

وهذا ديدن أهل البدع منذ قديم الزمان، وما سلم منه أحدٌ حتى الأنبياء والصحابة والأئمة الربانيُّون.

فاتهام الدعوة السلفية -مثلاً- بأنها حركة -بمعنى أنهم حزب- ظلم وَتَجَنٍّ عليها؛ فهي تحارب الحزبية المقيتة -التي فرَّقت الأمة- كما حاربت المذهبية من قبل.

وهذا التعبير دخيلٌ على الدَّعوة السّلفيّة، ولا يوجد إلا في أذهان الحزبيين والحداثيِّين الذين يظنون أن السلفية حركة حزبيّة كسائر الحركات التي أسَّسها رؤساء الأحزاب والجماعات!

وما علم أولئك(!) أن الدعوة السلفية هي دعوة محمد ﷺ وأصحابه، وأن حركتها -إن صح هذا الوصف!- قائمة على الدعوة إلى الله على بصيرة، وبالحكمة والموعظة الحسنة- جمعاً، وتأليفاً، وتوحيداً لكلمة المسلمين على كلمة التوحيد- دون حزبيات مقيتة، أو بدعيات محدثة؛ بل تعاوناً شرعياً قائماً على الدليل.

والدعوة السلفية المباركة أبعد ما تكون عن الصِّدَام مع حُكَّام المسلمين -وإن جاروا وظلموا-؛ بل تنصح لهم، وترفق بهم، وتدعو لهم؛ كما قال الإمام الفضيل بن عياض -رحمه الله- وغيره: لو كانت عندي دعوة مستجابة لدعوت بها للسلطان؛ لأن بصلاحه صلاحَ الأمة.

فالسلفيون الأصفياء -لا الأدعياء!- لا يُهيّجون، ولا يُثوِّرون العامَّة على حكّامهم ليصلوا إلى أهداف مُعيّنة!!

فالأمن والأمان والإيمان هي: أصل أصول دعوتهم، وهم أكثر الناس -والواقع يشهدُ- نبذاً للعنف والتثوير والتهييج السياسي الذي أفسد البلاد والعباد، فهم أحق بالإكرام والتقديم، لا المطاردة والمصادرة والإبعاد -عياذاً بالله-، والله -تعالى- يقول: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾ [الحج:١٨].

وقال -تعالى-: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشَّرح:٤].

وكان من دعائه الشريف ﷺ: «... **إنه لا يَذِلُّ من واليت، ولا يَعِزُّ من عاديت**» [رواه أبو داود (١٤٥٢) -وغيره-؛ وانظر «إرواء الغليل» (٤٢٩)]. =

= ... وأمّا بعضُ النّاس الذين تَسَرْبلوا لَبُوسَ السلفيّةِ، وتزيَّوْا بِزِيِّ دُعاتها؛ وأظهروا للناس(!) أنّهم منها، وأنّها منهم: -في الوقتِ الذي يُخالِفون عُلماءَها، ويطعنون فِيهم، ويغمزون بمنهجهم؛ فضلاً عن طعنهم وغمزهم بدعاتها، وحَمَلتِها-: فكيف تلتقي دعواهم هذه -الكذوب- بهذا الحال المقلوب؟!

﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾.

﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾.

- ١١ -
السَّلفيَّة... و...الحزبيَّة...

يتوهَّم الكثيرُ من النّاس عند ذكر اصطلاح (السَّلفيّة) و (السَّلفيين) وجود حزب، أو نشوء حزبيّة، أو غير ذلك ممّا قد يرد على أذهانهم، أو يَخطر على بالهم!

وليس لذلك كلِّه حقيقة واقعيّة البتّة في المنهج السّلفي القويم، أو في أفكار حملته ودعاته؛ إذ (السَّلفيّة) تعني -بحقّ- الإسلام الصّحيح الشَّامل الذي أنزله الله -سبحانه- على قلب محمد ﷺ.

وليست هي -أبداً- مسمّى مَحصوراً بفئة من النّاس، فهي انتساب إلى (السّلف) الممدوحين في الكتاب والسنّة، فكلُّ من فهم دينه على ما فهمه سلف الأمّة الصّالحون، فهو (سلفيٌّ)؛ سواء أذكر ذلك صراحة وجهاراً، أم سكت عن ذلك خشية أو (وسوسة)!!

فالسلفيّة لا يسعها حزبٌ، ولا تحويها جماعةٌ، ولا تنتظمُها حركةٌ، وإنّما هي تسع المسلمين كلّهم؛ جماعات وأفراداً، لأنها الإسلام بشموله، كتاباً وسنّةً، بفهم السّلف الصّالح -رضي الله عنهم-.

فالواجب على الأمّة مقارنة واقعها -فكراً، وعملاً، وتصوراً، وتنفيذاً-: بمنهج السّلف في فهمهم وتطبيقهم لهذا الدّين العظيم.

وإذ نذكر (السلفيّة) ونكررها -مؤكدين الانتساب إلى السّلف، والتّشرف بذلك- إنّما نريد بذلك قطع الطريق على أولئك الذين يريدون في عملهم (الإسلامي)، وتطبيقاتهم (الدّعويّة)، وتنظيراتهم (الحركيّة) إبقاء حبل (الاجتهاد) في (الفكر الإسلامي) مُلقى على غاربه، دون ضوابط أو قواعد، سوى مصالحهم المنظورة في أذهانهم، أو عصرانيّتهم النابعة من تفكيرهم، أو عقلانيّتهم [1] المأسورة بأفكار الغرب، وبالتّالي: تطويع النُّصوص الشرعيّة تبعاً لذلك كلّه!!

فإن قال قائل -بعد ذا-: لعلّ في هذه (التسميّة) فتحاً لباب تحزُّبٍ مكتتم!

فالجواب أنْ: لا، وذلك لأمرين اثنين:

الأول: أنّ (السّلفيّة) نسبةٌ مشرَّفةٌ، مشرِّفةٌ لأولئك المذكورين بخيريّة الفهم، وخيريّة التصور، وليست اسماً محصوراً بفئة لها بطاقات حزبيّة، أو تصوُّراتٌ عصبيّة!

الثاني: أن تميُّز أهل الحق بحقّهم لا يجعلهم مشاركين -بالمخالفة- لمن انحرفوا عن سواء النَّهج، أو مشابهين لمن حادوا عن سويّ السَّبيل.

فلا غَضَاضَة -بحمد الله- البتّة على من انتسب إلى السّلف؛ ليس فقط بالمقال، وإنّما بالسّمت والنّهج والفِعال، وبخاصَّة في هذه الفترة العصيبة من

(١) وفي كتابي «العقلانيُّون: أفراخ المعتزلة العصريُّون» تفصيل مطوَّل.

الزمن؛ التي كثر فيها المدّعون للحقّ، وكثر فيها أدعياء الدّعوة، فلا بد من تميُّزٍ منهجي صادق -موافق للحقّ غير مُخالف عنه- يقضُّ مضاجع المنحرفين، ويبطل فرى المموِّهين، يوافق الخُبْرُ فيه الخَبَرَ، ويكون به الدُّعاة قائمين بدعوتهم حقَّ القيام.

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية القائل[1]:

«لا عيب على من أظهر مذهب السّلف، وانتسب إليه، واعتزى إليه، بل يجب قَبولُ ذلك منه بالاتفاق، فإن مذهب السّلف لا يكون إلا حقّاً».

وَنَشْرُ نور هذا المنهج بين النّاس، وجعله الشّعار والدِّثار لحياتهم -شعوباً وأمماً، حكّاماً ومحكومين- هو أمر تتمناه النّفوس، وتتوق إليه القلوب والعقول، ويجتهد في تَحصيله المخلصون.

فإذا حصل -بمنّة الله -ولو بعد حين- انتشار هذا المنهج الحقّ، وخفتت تلك الأصوات النّاشزةُ المخالفة له هنا وهناك، وأصبحت «الأمّة في قالب الإسلام الصحيح، خالية من البدع والأهواء؛ كما كان الصدر الأول ومُقَدَّمُهُ السّلف الصّالح: لغابت هذه الألقاب المميّزة، لعدم وجود المناهض لها»[2].

(فلْيهنأ) دعاة منهج السَّلف الحقّ باستعلائهم على كل تقوقع وتَحزُّب، و(لْينعموا) بشمول دعوتهم لكلِّ صاحب فطرة -لم تغيّرها الشوائب- من جميع

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٢٩).

(٢) «حكم الانتماء» (ص٣٢) فضيلة الشيخ بكر أبو زيد -رحمه الله-.

المسلمين، (ولْيفرح) المتحزِّبون بحزبيّتهم المُنْغَلِقةِ، ومقاييسهم (الخاصّة جـدّاً)، فليس هناك من ينافسهم فيها، أو يتطاول بعنقه لمجاراتهم بها!!

والله الهادي إلى سواء السَّبيل.

* * * * *

- ١٢ -
الدعوةُ السَّلفِيَّةُ
بَيْنَ حَقائِقِ (الحَصَافَةِ) وَطَرائِقِ (الصَّحَافَةِ)!

خلالَ أَيَّامٍ قَلِيلَةٍ: رَأَيْتُ لِعَـدَدٍ مِـن كُتّـابِ (الـصَّحافَةِ) -بِكَثْـرَةٍ!- اهتِمامـاً كبيراً في الكلام حول (الدعوةِ السلفِيَّةِ)، وَمَنْهَجِهَا -جَهْـلاً أو عِلْـماً-، مـا بـين مادحٍ وقادحٍ، وما بين مُستَبشِرٍ خيراً وَمُتَـأَبِّطٍ شَرّاً! بَـل مـا بَـيْنَ كـذبٍ وَصِـدْقٍ -فَوَا أَسَفِي الشَّدِيد-!!

وفي طيِّ ذلك -كُلِّهِ- ذِكْرُ أوصافٍ وتقسيماتٍ للدعوةِ السلفيَّةِ ليست ذاتَ صِلَةٍ بماضٍ ولا حاضرٍ، وأستبعدُ أن يكونَ (المستقبل) مُدْنِياً لها بسببٍ!

فَمـنْ واصِـفٍ للـسّلفيَّةِ بـ (الرجعيـة!)، ومِـن مُطَـوِّرٍ للوصـفِ ذاتِـهِ إلى (الماضويّةِ!)، ومِن مُقَسِّمٍ لهـا إلى (الإصـلاحِيةِ) و(التقليديـةِ)، ومِـن مُغَـيِّرٍ إلى (العلميةِ) و(الجهاديةِ)!!!

ومِن مُفَرِّطٍ مُـدَّعٍ لانْقِطـاعِ الـسَّلفيَّةِ عـن الحـاضِرِ، وعـدم اسـتفادَتِها مِـنْ مُسْتَجَدَّاتِهِ وأسبابِهِ وأبوابِهِ، ومِـن مُتَفائِـلٍ مُفْـرِطٍ (!) بِـأَنَّ الزَّمـانَ القـادِمَ هـو الزَّمانُ السَلَفِيُّ!

ولم يُفـاجِئْني شيءٌ مِـنْ ذلـك -كُلِّـهِ-؛ فَجُـلُّ -إنْ لم يكُـنْ (كُـلُّ)- هـذِهِ

الاتهاماتِ والتَّقسيماتِ: قَدِيمَةٌ مُتكَرِّرَةٌ مُجْتَرَّةٌ، وجاهِزَةٌ- مُعَلَّبَةٌ وطازجةً!- تُقَدَّمُ للراغِبينَ (!) بِحَسَبِ الأهواءِ! وتَنَوُّعِ المذاقاتِ!! وباختِلافِ السِّياساتِ!!!

وإنَّما الذي فاجَأَنِي -حَقّاً- خَبَرٌ تُنُوقِلَ، لا مَقالُ كُتِبَ، أو مَقُولَةٌ تُدُووِلَتْ! وهو خَبَرُ أنَّ (مَشايخَ السَّلَفِيِّينَ)، أو (جماعةَ السَّلَفِيِّينَ)- هكذا!- في غَزَّةِ فِلَسْطين- قَتَلُوا وفَجَّرُوا، ثُمَّ هَدَّدُوا بالتَّدميرِ و.. و....!!

وجميعُ العُقَلاءِ -مِن ذَوِي (الحَصَافَةِ) وَالإِنْصَاف- يَعلَمونَ -يقيناً- أنَّ مِثْلَ هذهِ التَّوصيفاتِ لهؤلاءِ الفاعِلينَ لا تَخرُجُ حَقِيقَتُها عن حالَيْنِ:

الأَوَّل: انتِحالُ الفاعِلينَ -أنفُسِهِم- لهذه النِّسْبَةِ (السلفيَّةِ)؛ إمْعاناً في التَّضليلِ، وإغراقاً في التَّغريرِ.

الثاني: خَلْعُ خُصُومِ الدعوةِ السَّلَفِية (الحَقَّةِ) عَلى أولئكَ الفاعِلينَ الوَصْفَ بـ (السَّلَفِية)؛ طَمَعاً في بعثَرَةِ الأَوراقِ، وخَلْطِ الحقائِقِ، وبخاصَّةٍ أنَّ (الجميعَ) يَعلَمُ أنَّ الدعوةَ السَّلَفِية ليست تنظيماً حزبيًّا،ولا حَرَكَةً مُؤَطَّرةً، فَضْلاً عَن أنْ تَكُونَ جَمَاعَةً سياسيةً مُهَدَّفةً؛وإنَّما هي دعوةٌ عِلمِيَّةٌ هادئةٌ هادِيَةٌ.

ولستُ أَكتُبُ في هذا السياقِ- مُدافِعاً عن أَحَدٍ بِعَينِهِ، ولا مُتكَلِّماً باسْمِ غيري، وَلا مُصادِراً رأيَ سِوايَ؛ وإنَّما أكتُبُ بَياناً حَقًّا خالِصاً لِمَا أعرِفُهُ عن هذه الدعوةِ -يقيناً- منذ نحو ثلاثين عاماً-عِشْتُها طالبَ عِلمٍ - تحصيلاً، ودعوةً، وَكِتابةً - مع شُيوخِ هذه الدعوةِ، وأعلامِها الكِبارِ، وبخاصَّةٍ شَيخَنا العلَّامَةَ الإمامَ محمد ناصر الدِّينِ الألباني- رحمهُ اللهُ-.

إن الدعوةَ السَّلَفِيةَ قائمةٌ -جَذْراً وفرعاً- على تأصيل الأمنِ والإيمانِ؛ كما

قـــال الله – تعـــالى-: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾: [الأنعام:٨٢].

فهـي دعـوةٌ تَعلَـمُ حقيقـةَ قيمـةِ دمِ المُسلمِ عنـد ربِّـهِ، وأنَّـهُ أعظَـمُ عنـدهُ -سبحانه وتعالى- مِنْ بيتِهِ المُحرَّمِ؛ فلا تُبيحُهُ، ولا تَهدُرُهُ، ولا تتهـاونُ في قليـلٍ منه أو كثيرٍ.

وهي دعـوةٌ تَعـرفُ لِـوَلِيِّ الأَمرِ المـسلمِ حَقَّـهُ وحُقُوقَـهُ- ضـمنَ طاعـةِ الله وطاعةِ رسولِهِ-؛ مِنْ غيرِ غُلُوٍّ ولا تَقـصيرٍ، ومِـنْ غـيرِ نِفـاقٍ ولا تَبـدُّلِ وُجُـوهٍ -حقّاً شَرعيّاً، وولاءً دينِيّاً-.

وهي دعوةٌ تَنْأَى بنفسِها -عَدلاً لا جَوْراً، وحَقّاً لا جُبْناً- عـن الـدخولِ في لُعبةِ السياسةِ وَمُعْتَرَكِ السَّاسَةِ- اللَّذَيْنِ قد يكون للوُلوجِ فيهما أوَّلٌ، ولا يكـونُ له آخرٌ-؛ في الوقتِ الذي تَحرِصُ فيهِ الحِرْصَ كُلَّهُ -عِلماً وعَمَلاً- على مـصلحةِ الأُمَّةِ-عموماً-، والوطنِ -خـصوصاً- بـما لا يتعـارضُ مـع الـشرعِ الحكـيمِ، ومقاصدِهِ العَلِيَّةِ.

وهذا كُلُّهُ-مُقَدِّماتٍ ونتائجَ -هو (السياسةُ الشرعيةُ) التي دعـا إليهـا أئمَّـةُ هذه الدعوةِ السَّلَفِيّةِ عبرَ العصورِ؛ منذ عهد شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ- قبلَ ثمانيةِ قرونٍ-إلى وقتنا الحاضر، وبتوجيهاتِ مشايخها الأكابر...

إنَّ الدعوةَ السَّلَفِيّةَ وهي تستَمِدُّ أسبابَ وجودها، وعواملَ استمرارها مِـنَ الإسـلامِ النَّقِـيِّ، ومـصادره الأصـليةِ- دون اعتقـادِ احتكـارِ الحـقِّ لنفـسها دون غيرها- لَتُثْبِتُ مِن خلالِ مَواقِفِهـا الجـادَّةِ، وحقائقهـا الثابتـةِ أنَّ مـسارَها

البيانيَّ لم يتَذَبذَب، وأنَّ نقاءَ فِطرتها وَصَفاءَ طَريقِها لم يتلوَّن أو يتكدَّر، وأنَّها كانت -ولا تزال- مُتَخَندقةً في مصافِّ مصلحةِ الأمّةِ والوطنِ -ضمن أصولِ الشرعِ- ضِدَّ جميعِ الانحرافاتِ المُوَجِّهَةِ حِرابَها نحوها؛سواءً أكانت مِنَ العدُوِّ الخارجيّ المعادي -بوَقاحة- لِرَبِّ العالمِين، أَمْ من العَدُوِّ الداخليّ المُنْتَسِب لِهَذا الدّين، وَالمُتكَلِّم بِاسْمِ الإِسلامِ والمسلمين، في الوقتِ الذي يُمارِسُ فيه أشنعَ الأفعالِ، وأبشعَ الخِلالِ؛ كأولئك (التكفيريينَ): الذين شَوَّهوا -بِسَفَهِهِم وجهلِهِم- حَقائِقَ الإسلام، وَدَقائِقَ الشَّرْعِ، أو كهؤلاء (الصفويّين): الذين يَجِدُّونَ ويجتهدون في تصديرِ ثورَتِهِم الفارسِيَّةِ الرافِضِيَّةِ الدّخيلةِ؛ ليوصِلوها إلى بلاد الشام- وبخاصَّةٍ منها قَلْبَهَا النّابِضَ بلدَنا السُّنِّيَّ الطَّيِّب (الأُرْدُنّ)- تحت شعاراتٍ جَذَّابَةٍ: ظاهِرُها فيه الرحمةُ، وباطنُها مِن قِبَلِهِ العذاب...

والكُلُّ يشهدُ- والله خيرُ الشاهدينَ- وَهَذا مِن فَضْلِ الله وَتَوْفِيقِهِ وَحْدَه- أَنَّه لم يَقِف أَحَدٌ -بِقُوَّةٍ وَثَبَاتٍ- في وجهِ هذهِ الأفكارِ، ودُعاتِها الكِثار: بِقَدْرِ ما وَقَفَ حَمَلَةُ هذه الدعوة السَّلَفِيّة النَّقِيَّة؛ لا تَأَثُّراً بتقَلُّباتٍ سياسيّةٍ! أو تأثيراً على حملاتٍ انتخابيةٍ!! وإنما مِن منطلقاتٍ شرعيةٍ، وأُسسٍ عَقَدِيَّةٍ؛ ثَبَتَت ورسخت، واتَّضحت وصَفَت-فلم تتغير، ولم تتبدَّل-؛ لا نَبْتَغِي بِذَلِكَ إِلاَّ رضا الله -عَزَّ وَجَلّ-، والحَفَاظَ عَلى عَقِيدَتِنا الصَّحِيحَةِ السَّلَفِيَّة، نَقِيَّةً بَهِيَّة...

فَلْيَكْتُب مَن شاءَ ما شاءَ -بِإِمْلاءٍ (!) أو إِنْشَاء!-؛ فَالأَمْرُ كَما قَال اللهُ -سُبْحانَهُ-: ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ۝ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [القيامة: ١٤-١٥]، وَالحقُّ أَبْلَج، وَالباطِلُ لَجْلَج...

وَلْيَتَّقِ اللهَ -تعالى- أولئك الذين يعرفون الحقَّ، ويَحرِفونَ عنه، ويَخْلِطونَ أوراقَهُ، وكذلك أولئك الخائضونَ بغيرِ عِلمٍ ولا هدىً، الجاعلونَ حركةَ أقلامِهِم بحسبِ اتجاهِ إعلامِهِم! و﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٖ كَفُورٍ ﴾ [الحج:٣٨]...

* * * * *

- ١٣ -
... لهذا ندعو إلى السلفيّة

لَعَلِّي لا أُبَالِغُ إِذَا زَعَمْتُ -بِوُضُوحٍ وَصَراحَةٍ- أَنَّهُ: لَمْ يُظْلَم مُصْطَلَحٌ مَا -فِي هَذَا العَصْرِ- بِقَدْرِ مَا كَادَ يُظْلَمُ بِهِ مُصْطَلَحُ (السَّلَفِيَّة) -مِن أَبْنائِهِ، وَمِن أَعْدائِهِ-:

- مِن أَبْنائِهِ؛ لِعَدَمِ قِيامِهِم بَواجِبِهِ، وَتَقْدِيرِهِم لِصَوابِهِ...

- وَمِن أَعْدائِهِ؛ لِخَلْطِهِم أَوْرَاقَه، وَلِجَهْلِهِم أُصُولَهُ وَآفاقَه...

وَلَقَدْ غَرَّبَ كَثِيرٌ مِنَ الكُتَّابِ، وَالسَّاسَةِ، وَالْمُتَكَلِّمِين -وَشَرَّقُوا-وَشَرِقُوا!- عِنْدَ كَلاَمِهِم عَلَى (السَّلَفِيَّة)، وَطَرْقِهِم لِبَابِهَا؛ وَخَوْضِهِمْ لُبَابَها!!

وَأَكْثَرُ ذَلِكَ -مِنْهُم- بِسَبَبِ عَدَمِ ضَبْطِهِم هَذَا الْمُصْطَلَحَ -بِمَبْنَاه-، فَضْلاً عَنْ بُعْدِهِم عَن إِدْرَاكِ حَقِيقَةِ مَعْنَاه وَمَرْمَاهُ...

وَسَأَضْرِبُ الْمَثَلَ عَلَى ذَلِكَ بِثَلاَثَةِ أَصْنَافٍ مِنَ النَّاسِ الْمُتَناوِشِينَ هَذَا الْمُصْطَلَحَ بِغَيْرِ حَقّ:

الأَوَّلُ: مَنْ نَزَعَ بِالسَّلَفِيَّةِ إِلَى مَنَاهِجَ تُخَالِفُ مَا عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَكُبَراؤُهَا -فَضْلاً عَنْ دَلاَئِلِهِم، وَحُجَجِهِم!!- كَحَالِ بَعْضِ جَماعَاتِ العُنْفِ الْمُسَلَّحِ فِي الجَزَائِرِ -وَغَيْرِهَا-!

وَأَكَادُ أَجْزِمُ أَنَّ سَبَبَ انْتِسَابِ هَؤُلاء القَوْمِ لِلسَّلَفِيَّةِ -بِالزُّورِ- إِنَّمَا جَاءَ -فَقَط- لِيُمَيِّزُوا أَنْفُسَهُم عَنِ الجَمَاعَاتِ الحِزْبِيَّةِ الأُخْرَى -القَدِيمَةِ- كَجَمَاعَةِ الإِخْوَانِ المُسْلِمِين، وَحِزْبِ التَّحْرِير -وَغَيْرِهِمَا-.

وَمِنْ دَلائِلِ ذَلِكَ: أَنَّ العَدِيدَ مِنْهُم غَيَّرَ نِسْبَتَهُ، وَخَلَعَ جِلْدَتَهُ -عِنْدَ أَوَّلِ فُرْصَةٍ-!!

وَشَيْءٌ آخَرُ: هُوَ أَنَّ السَّلَفِيَّةَ لَيْسَتْ حِزْباً ذَا هَيْكَلِيَّةٍ مُقَنَّنَةٍ يَعْسُرُ اخْتِرَاقُهُ، أَوْ يَصْعُبُ وُلُوجُ أَبْوَابِهِ؛ بَلْ هِيَ مَنْهَجٌ عِلْمِيٌّ دَعْوِيٌّ؛ يَسْتَطِيعُ كُلُّ وَاحِدٍ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَصْحابِهِ؛ فَضْلاً عَن أَنْ يَدُسَّ نَفْسَهُ فِي تُرابِهِ، أَوْ يَتَتَرَّسَ خَلْفَ بَابِهِ!!

وَلاَ يَكْشِفُ هَذَا المُنْدَسَّ -عَلَى حَقِيقَةِ أَمْرِهِ- إِلاَّ مِقْدَارُ مُوافَقَتِهِ لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي أُصُولِ الفَهْمِ وَالاِسْتِدْلاَلِ، وَاحْتِرَامِ أَهْلِ العِلْمِ الرَّبَّانِيِّين الَّذِي هُم حَمَلَةُ هَذا المَنْهَجِ وَحُمَاتُهُ -عَبْرَ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ- احْتِرامَ تَقْدِيرٍ، لا تَقْدِيسٍ-؛ وَأَمَّا بَاطِنُهُ: فَنُحِيلُهُ إِلَى رَبِّ العَالَمِين؛ فَهُوَ -سُبْحَانَهُ- أَعْلَمُ بِنَا وَبِهِ..

الثَّانِي: مَنْ جَعَلَ السَّلَفِيَّةَ مَعْنىً مُرادِفاً لِلرَّجْعِيَّة؛ وَذَلِكَ بِحَبْسِهِ السَّلَفِيَّةَ فِي سِجْنِ الزَّمَان! ثُمَّ تَرْتِيبِهِ عَلَى ذَلِكَ نَفْيَ الانْتِفَاعِ بِهَا، وَعَدَمَ الاسْتِفَادَةِ مِنْهَا؛ لاعْتِبارِهِ إِيَّاهَا لَيْسَت مَنْهَجاً إِسْلامِيًّا فاعِلاً، وَإِنَّمَا هِيَ -عِنْدَ هَذا المُدَّعِي- مَرْحَلَةٌ زَمانِيَّةٌ مَضَتْ وَانْقَضَتْ!!!

وَهَذَا -هَكَذا- تَصَرُّفٌ لُغَوِيٌّ جَامِدٌ؛ خَرَجَ بِمُصْطَلَح (السَّلَفِيَّة) -العِلْمِيِّ المَنْهَجِيِّ- عَنْ رُوحِهِ وَمَضْمُونِهِ، وَعَن مُرَادِ دُعاتِهِ وَأَرْبَابِهِ؛ وَالَّذِينَ هُم -فِي حَقِيقَةِ الأَمْرِ- أَدْرَى بِهِ، وَأَعْرَفُ بِحَقِيقَتِهِ.

فَهُوَ إِذَن -وَالحالَةُ هَذِهِ- إِخْرَاجٌ لِلمُصْطَلَحِ الأَسَاسِ عَنِ المَقْصُودِ بِهِ، وَإِبْعَادٌ لِمَبْنَاه عَنْ حَقِيقَةِ فَهْمِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاه.

الثَّالِث: مَنْ جَعَلَ السَّلَفِيَّةَ مَعْنىً فَضْفاضاً واسِعًا؛ حَشَرَ تَحْتَهُ كُلَّ مَنْ يَدْعُو إِلى الإِسْلاَمِ عَنْ طَرِيقِ العَوْدَةِ إِلَى تُراثِ الإِسْلاَمِ، وَمَاضِي أَهْلِ الإِسْلاَمِ!

فَأَدْخَلَ تَحْتَ عُنْوانِ (السَّلَفِيَّةِ) كَمًّا كَثِيرًا مِن أَهْلِ الأَفْكَار؛ حَتَّى أُولَئِكَ الَّذِينَ يَرْفُضُونَ قَبُولَ مَنْهَجِ السَّلَفِيَّة، وَيَنْأَوْنَ بِأَنْفُسِهِم عَن نِسْبَتِهَا واسْمِهَا!! لا لِشَيْءٍ كَان إِدْخَالُهُم وَزَجُّهُم، إِلاَّ لاِشْتِراكِهِم -جَمِيعاً!- فِي (عُمُوم) مَطْلَبِ العَوْدَةِ إِلَى الإِسْلاَمِ بِالرُّجُوعِ إِلى تُراثِهِ وَمَاضِيهِ -؛ بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ حَقِيقَةِ مَنَاهِجِهِم فِي تَفْعِيلِ ذَلِك، وَاخْتِلافِهِم أَوْ اتِّفَاقِهِم فِي صَوَابِ تَطْبِيقِ مَا هُنَالِك!

وَهَذا المَعْنَى الثَّالِثُ -الأَخِيرُ- مَعَ لَمحاتٍ مُسْتَقاةٍ مِنَ المَعْنى الثَّانِي -السَّابِقِ لَهُ- هُوَ المَعْنَى الَّذِي نَذَرَ بَعْضُ الكَتَبَةِ (العَصْرِيِّين!) أَنْفُسَهُم لِمحارِبَتِهِ، (وَمُقَاوَمَتِهِ!)، وَتَشْوِيهِهِ، وَلَوْ عَلَى طَرِيقَةِ (دُون كِيشُوت!) فِي مُحارَبَتِهِ طَواحِينَ الهَوَاء!!

فَلاَ تَكَادُ تَرَى مَقَالاً يُسَوِّدُهُ ذاكَ الَّذِي يُنافِحُ عَنْ هَذِهِ الفِكْرَةِ -وَيُكَافِحُ دُونها- إِلاَّ وَهُوَ يَجْمَعُ هِمَّتَهُ وَهَمَّهُ فِي التَّشْكِيكِ بِالدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّة، والتَّشْنِيع عَلَى عُلَمَاءِ (السَّلَفِيَّة)؛ حَتَّى لَوْ كَانَ مَقَالُهُ اجْتِماعِيًّا، أَوِ اقْتِصادِيًّا، أَو رِياضِيًّا! أَو فَنِّيًّا!!

وَالعَجِيبُ أَنَّ مَنْ يُسَوِّدُ هَذِهِ التِّسْوِيدَاتِ تَراهُ يُسَوِّدُهَا بِصُورَةٍ اسْتِفْزَازِيَّةٍ انْفِعالِيَّةٍ غَيْظِيَّة (!)خالِيَةٍ مِن الاسْتِدلالاَتِ العِلْمِيَّة، أَو الاسْتِشْهَادَاتِ التَّارِيخِيَّة!!

وَالأَعْجَبُ مِنْ ذَاكَ وَذَيَّاكَ: أَنَّ هَؤُلاءِ الكَتَبَةَ الْمُخَالِفِين -فِيما يَكْتُبُونَ وَيُسَوِّدُونَ- إِنَّما يُدْخِلُونَ أَنْفُسَهُم فِي جُحْرِ الضَّبِّ؛ مِنْ خِلالِ خَوْضِهِمْ دَعَاوَى عَرِيضَةً هُم دُونَهَا -بِيَقِين-؛ فَتَرَاهُم لاَ يُحْسِنُونَ وُلُوجَ أَبْوابِهَا، فَضْلاً عَنِ الخُرُوجِ مِنْهَا!

فَأَعْظَمُ ذَلِكَ -وَأَجَلُّهُ-: دَعْوَاهُم العَرِيضَةُ أَنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ هُوَ مَرْجِعُ الْمُسْلِمِين (الوَحِيد) فِي دِينِهِم!!

فَيَبْرُزُ - هَا هُنَا - قَبْلَ الرَّدِّ وَالنَّقْضِ- تَسَاؤُلٌ كَبِيرٌ:

هَلْ أَصْحَابُ هَذَا الزَّعْمِ -بِهَذَا الكَلامِ- لاَ يُحْسِنُونَ التَّعْبِيرَ عَمَّا فِي مَكْنُونَاتِ نُفُوسِهِم؛ فَخَرَجُوا -بِسَبَبِ ذَا- بِهَذا الزَّعْمِ البَاطِلِ الْمُنْكَرِ؟!

أَمْ أَنَّهُم يَعْنُونَ مَا يَقُولُونَ، وَيَعْرِفُونَ مَا يَكْتُبُون؛ قَاصِدِينَ إِنْكَارَ السُّنَّة النَّبَوِيَّة، وَعَامِدِينَ رَدَّ الأَحَادِيث الْمُحَمَّدِيَّة؟!

فَإِنْ كَانَ: فَلْيُصَرِّحُوا بِذَلِكَ؛ حَتَّى يُعْرَف مَا عِنْدَهُم، وَيَنْكَشِفَ مَخْبُوءُ كَلامِهِم، وَمَا وَراءَهُ مِن قَصْدِهِم وَمَرامِهِم!!

وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا: فَهُمْ -إِذَنْ- دُونَ أَهْلِيَّةِ الكِتَابَةِ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ القَضَايَا الدَّقِيقَة -بَلْ مَا دُونَهَا-!

وَنَحْنُ لاَ نُنْكِرُ -ابْتِداءً- أَنَّهُ نُسِبَ إِلَى رَسُولِنا مُحَمَّدٍ ﷺ -عَبْرَ التَّارِيخِ- عَدَدٌ -قَلَّ أَو كَثُرَ- مِمَّا لَمْ يَصِحَّ مِن الأَحَادِيث وَالرِّوَايَات وَالأَخْبار؛ لَكِنَّ أَهْلَ العِلْمِ الرَّبَّانِيِّين الثِّقَات قَدْ كَشَفُوا ذَلِكَ -كُلَّهُ- وَبَيَّنُوه، وَنَقَدُوهُ، وَزَيَّفُوه...

وَلَكِنْ -بِالمُقابِل-؛ فَالصَّحِيحُ الثَّابِتُ مِمَّا رَواهُ الإِمَامانِ الجَلِيلانِ البُخـارِيُّ وَمُسْلِمٌ -رَحِمَهُما الله- فَضْلاً عَنْ بَاقِي أَئِمَّةِ أَهْلِ الحَدِيثِ الأَثْبـاتِ-كَثِيرٌ طَيِّـبٌ مُبَارَكٌ -بِحَمْدِ الله-.

فَلاَ يَجُوزُ -أَلْبَتَّةَ- أَنْ يَسْتَغِلَّ أَحَـدٌ -مَـا- وُجُـودَ بَعْـضِ مَـا لاَ يَـصِحُّ مِـنَ الرِّوَايَاتِ لِلتَّـشْكِيكِ بِالثَّابِـتِ الـصَّحِيحِ مِنْهَـا -وَهُـوَ الأَصْـلُ-؛ ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ !!

وَالأَبْحَاثُ العِلْمِيَّةُ، وَالمُصَنَّفَاتُ الشَّرْعِيَّةُ - فِي الرَّدِّ عَلَى تُرَّهَـاتِ وَشُـبُهَاتِ أَدْعِياءِ فَرْدَانِيَّةِ القُرْآنِ فِي الإِسْلاَمِ -دُونَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ- كَبِيرَةٌ، وَكَثِيرَةٌ جِدًّا...

وَمِمَّا يَذْكُرُهُ أُولَئِكَ الكَاتِبُونَ -لِتَثْبِيتِ دَعَـاوِيهِم المُخْتَلِفَـةِ غَـيْرِ المُؤْتَلِفَـةِ- أَنَّ (مُقَاوَمَتَهم!) لِلسَّلَفِيَّةِ إِنَّما وُجِـدَتْ لِمُقَاوَمَـةِ انْقِـسَامِ الأُمَّـةِ!! مُعَلِّلِـينَ ذَلِـكَ (!) -مَثَلاً- بِأَنَّ أَصْلَ نُشُوءِ الخِلاَفِ السُّنِّيِّ الشِّيعِيِّ -كَانَ- بِسَبَبِ اعْتِمَادِ مَرْجِعِيَّاتٍ غَيْرِ قُرْآنِيَّةٍ فِي فَهْمِ الدِّين!! وَأَنَّ هَذِهِ المَرْجِعِيَّاتِ -بِالنَّتِيجَةِ- لَيْسَتْ مَحْفُوظَةً مِـنَ الله -تَعَالَى-!!

وَالجَوَابُ: أَنَّ هَذا زَعْمٌ بَاطِلٌ، وَدَعْوَى عَرِيضَةٌ..

فَلَيْسَت كُلُّ المَرْجِعِيَّاتِ المُشَارِ إِلَيْهَا ذَاتَ مَكَانَةٍ وَاحِدَةٍ، وَمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ-؛ لاَ فِي الاعْتِبَارِ، ولاَ فِي الآثَارِ-:

فَمَرْجِعِيَّةُ السُّنَّةِ مَعَ القُرْآنِ الكَـرِيمِ مَرْجِعِيَّـةٌ أَسـاسٌ، نَـصَّ عَلَيْهَـا القُـرْآنُ الكَرِيمُ -نَفْسُهُ-؛ لِيَكُونَ لَهَا اعْتِبارُهَا، وَلِيَجْعَلَ القِيمَةَ الكُبْرَى لَهَا.

وَنُصُوصُ القُرْآنِ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ جِدًّا؛ لَعَلَّ مِن أَصْرَحِهَا وَأَوْضَحِهَا قَوْلَ الله -تَعَالَى-: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾..

وَأَخْشَى (!) أَنْ يَذْهَبَ الجَهْلُ بِالْمُعْتَرِضِ -دِفاعاً عَنْ فِكْرَتِهِ البَاطِلَةِ، وَتَثْبيتاً لِأَقْدَامِهِ الْمُزَلْزَلَة!- لِيُوصِلَهُ إِلى ادِّعاءِ أَنَّ هُناكَ قُرْآنَيْنِ!! اتِّكاءً عَلَى مَا ذَكَرَتْهُ الآيَةُ الكَرِيمَةُ مِن (إِنْزَالٍ) وَ (تَنْزِيلٍ)!!

وَلاَ يَبْعُدُ هَذا الهُراء عَنْ هَؤُلاءِ الأَدْعِياء...

وَقَدْ قَالَ الإِمَامُ البَغَوِيُّ -الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٥١٦هـ)- فِي تَفْسِيرِهِ «مَعَالِمِ التَّنْزِيل» (٥/ ٢١):

«أَرَادَ بِالذِّكْرِ: الوَحْيَ؛ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُبَيِّناً لِلْوَحْيِ، وَبَيانُ الكِتَابِ يُطْلَبُ مِنَ السُّنَّةِ».

وَمِمَّا يُؤَكِّدُ هَذَا الْمَعْنَى: مَا رَوَاهُ الإِمَامُ الدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٦٠٧) عَنْ حَسَّانَ ابْنِ عَطِيَّة، أَنَّهُ قَال: «كَانَ جِبْرِيلُ يَنْزِلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالسُّنَّةِ كَما يَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالقُرْآن».

وَعَلَيْهِ؛ فَانْقِسَامُ الأُمَّةِ لَمْ يَكُنْ يَوْماً -وَلَنْ يَكُونَ!- بِسَبَبِ السُّنَّةِ، أَوِ الصَّحَابَةِ، أَوْ فَهْمِ أَهْلِ القُرُونِ الخَيِّرَةِ الْمُبارَكَةِ؛ وَإِنَّما كَانَ - حَقِيقَةً وَنَتِيجَةً- بِسَبَبِ تَنَكُّبِ الْمُخَالِفِينَ لِهَذا الْمَنْهَجِ الأَمِين-بِيَقِين-.

وَلَوْ تَأَمَّلْنَا تَارِيخَ الإِسْلامِ الأَنْوَرَ، بَلْ تَوارِيخَ الأُمَمِ- جَمِيعاً-: لَما وَجَدْنا جِيلاً مُبارَكاً، مُوَحَّداً-مُوَحِّداً-، مُؤْتَلِفاً، صَادِقاً، فَرِيداً: كَجِيلِ الصَّحابَةِ الكِرَامِ وَمَنْ بَعْدَهُم؛ مِمَّن قَالَ فِيهِم النَّبِيُّ ﷺ -فِيما رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٢٥٠٩)، وَمُسْلِم

(٢٥٣٣) عن ابنِ مسعودٍ-: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم..**».

وَمِنْ بَدائِهِ المَفاهِيمِ أَنْ يُقَال: إِنَّ هَذِهِ الخَيْرِيَّةَ لَيْسَتْ خَيْرِيَّةَ مَكانٍ مَحْضٍ، أَوْ زَمانٍ مُجَرَّدٍ، وَإِنَّمَا هِيَ خَيْرِيَّةُ فَهْم، وَتَصَوُّر، وَاتِّبَاع، وَتَصْدِيق، وَإِذْعَان...

فَالإِدِّعاءُ بِعَكْسِ هَذَا البَيان -فِي كَشْفِ أَسْبَابِ الانْقِسَام-: انْقِلابٌ فِي التَّصَوُّر، وَتَزْوِيرٌ لِلتَّارِيخ...

ثُمَّ؛ مَرْجِعِيَّةُ فَهْمِ الصَّحابَةِ لِلدِّين: مَرْجِعِيَّةٌ أَساسٌ -أَيْضاً-، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهَا القُرْآنُ الكَرِيمُ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ﴾:

وَقَدْ رَوَى الإِمَامُ الهَرَوِيُّ فِي كِتَابِهِ «ذَمِّ الكَلاَم» (٧٥٩) عَن الصَّحابِيِّ الجَلِيلِ ابْنِ عَبَّاس -فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الآيَةِ- أَنَّهُ قَال -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: «يُخَاطِبُ بِهِ الصَّحَابَةَ».

فَجَعَلَ اللهُ -تَعَالَى- الإِيمَانَ الحَقَّ هُوَ الإِيمَانَ المُمَاثِلَ لإِيمَانِ الصَّحابَةِ، وَالَّذِي هُوَ سَبِيلُ الهِدايَة وَالتَّوْفِيق -لاَ غَيْرَ-.

وَهَذا يَتَضَمَّنُ -بَداهَةً- اعْتِبارَ فَهْمِهِم، وَجَعْلَ القِيمَةِ الكُبْرَى لَهُ وَلَهُم؛ فَهُم الَّذِينَ شَهِدُوا الوَحْيَ، وَعايَشُوا التَّنْزِيل، وَلَم تَلْتَوِ لُغَةُ القُرْآن عَلَى عُقُولِهِم، وَلَمْ تُصِبْهُم عُجْمَةُ البَيَانِ وَاللِّسَان، وَلاَ أَعجمِيَّةُ القَلْبِ وَالجَنَان!

وَهَذَا المَعْنَى -نَفْسُهُ- ذَكَرَهُ القُرْآنُ الكَرِيمُ فِي قَوْلِ الله -تَعَالَى-: ﴿وَمَن

يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾.

فَأَيُّ سَبيلٍ لِلمُـؤْمنينَ -هَـذَا- المَعْطُـوفُ عَـلى اتِّبـاعِ طَرِيـقِ الرَّسُـولِ ﷺ، المُتَضَمِّنُ اتِّباعَ كِتَابِ الله -لُزوماً-؛ كَـمَا قَـالَ -سُـبْحَانَهُ-: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ - إِنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقَةَ الـصَّحَابَةِ الأَكْـرَمِين فِي الفَهْـمِ الـصَّادِقِ المُبِـين، وَالتَّصَوُّرِ الحَقِّ الأَمِين؟!

وَمَا أَجْمَلَ مَا قَالَهُ العَلاَّمَةُ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ -المُتَوَفَّى سَنَة (٦٩٩ هـ) -رَحِمَـهُ الله- فِي مُفْتَتَحِ كِتَابِهِ «بَهْجَة النُّفُوسِ شَرْح مُخْتَصَر صَحِيحِ البُخَارِيّ»:

«وَقَدْ قَالَ العُلَمَاءُ فِي مَعْنَى قَوْلِـهِ -تَعَـالَى-: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾: إِنَّ المُرادَ بِذَلِكَ الصَّحَابَةُ وَالصَّدْرُ الأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُم هُم الَّذِينَ تَلَقَّوْا مُواجَهَةَ الخِطَابِ بِذَواتِهِم السَّنِيَّةِ، وَشَفَوْا بِحُسْنِ السُّؤالِ عَمَّا وَقَعَ فِي النُّفُوسِ مِـنْ بَعْـضِ الإِشْكَالِ، فَجَاوَبَهُم ﷺ بِأَحْسَنِ جَوابٍ، وَبَيَّنَ لَهُم بِأَتمِّ تِبْيَانٍ؛ فَسَمِعُوا وَفَهِمُـوا وَعَمِلُوا وأَحْسَنُوا وَحَفِظوا وَضَبَطُوا وَنَقَلُوا وَصَدَقُوا.

فَلَهُم الفَضْلُ العَظِيمُ عَلَيْنَا؛ إِذْ بِهِم وُصِـلَ حَبْلُنَـا بِحَبْـلِ سَـيِّدِنا مُحَمَّـدٍ ﷺ، وَبِحَبْلِ مَوْلانا - جَلَّ جَلالُهُ-؛ فَلَهُم اليَدُ العُلْيَا - حَقًّـا وَسَـبْقاً -؛ فَجَـزاهُمُ اللهُ عَنَّا أَفْضَلَ مَا جَزَى مُحْسِناً قَد أَحْسَن.

وَكَيْفَ تُغْفَلُ أَلْفاظُهُم وَمَا قُلْنَا العُشْرَ مِمَّا يَجِبُ عَلَيْنَا؟!

وَإِنْ مُلْحِدٌ تَعَرَّضَ إِلَيْهِم، وَكَفَرَ نِعْمَةً قَدْ أَنْعَمَ اللهُ بِهَـا عَلَـيْهِم: فَجَهْـلٌ مِنْـهُ

وَحِرْمَان، وَسُوءُ فَهْمٍ وَقِلَّةُ إِيمَان؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَلْحَقُهُم تَنْقِيصٌ لَمَا بَقِيَ فِي الدِّينِ سَاقٌ قَائِمَةٌ؛ لِأَنَّهُم هُم النَّقَلَةُ إِلَيْنَا».

... وَإِذ الأَمْرُ كَذَلِك؛ فاعْتِبَارُ أَنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ هُوَ المَصْدَرُ (الوَحِيدُ) لِلإِسْلاَم: طَعْنٌ فِي ثُبُوتِ السُّنَّةِ، وَتَشْكِيكٌ فِي القُرْآنِ -نَفْسِهِ-.

ثُمَّ؛ إِهْمَالُ (سَبِيلِ المُؤْمِنين) فِي فَهْمِ الدِّين -بَعْدُ- طَعْنٌ فِي سَبِيلِ فَهْمِ القُرْآنِ وَالسُّنَّة - مَعًا-...

وَهَذَا -جُمْلَةً- هَدْمٌ لِلدِّين، وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ وَمُدَّعِيهِ مِنَ الجاهِلِين، أَوْ عَن سُوءِ صَنِيعِهِ مِنَ الغافِلِين!!!

ثُمَّ؛ مَتَى كَانَ هَذَا (الآخِرُ) -الَّذِي لاَ يُحْسِنُ سَبْكَ الكَلاَمِ، وَتَجْمِيعَ الحُرُوفِ؛ بَلْهَ فَهْمَ الأُصُولِ، وَلاَ يُتْقِنُ إِدْرَاكَ مَعَانِي اللُّغَةِ، وَلاَ يَعْرِفُ دَقَائِقَ عُلُومِ الآلَةِ-: حَكَماً عَلَى ذَاكَ (الأَوَّلِ) الَّذِي لاَ يُقَارَنُ بِهِ هَذا -قَدْراً وَعِلْماً-؟! فَضْلاً عَنْ أَن يُشَكِّكَ هَذا الآخِرُ بِذَاكَ الأَوَّلِ -خَبْطَ عَشْواءَ- تَلاَعُباً لَفْظِيًّا، وَزَخْرَفَةً بَيَانِيَّةً -وَيَا لَيْتَها مَهْضُومَة سَائِغَة-؟!!

وَمِن هَذا التَّلاَعُبِ (المَكْشُوفِ): قَوْلُ مَن قَال-مُنْتَقِياً (!) أَلْفاظاً مُنَفِّرَةً!-: «الأُمَّةُ لاَ تَتَقَدَّمُ إِذَا كَانَت مَاضَوِيَّةَ الفِكْرِ، رَجْعِيَّةَ التَّفْكِير»!!

فَهَذَا كَلاَمٌ لَهَ خَبْءٌ؛ ظَاهِرُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ، وَبَاطِنُهُ مِن قِبَلِهِ العَذَاب!! وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى ذَاكَ التَّلاَعُبِ اللَّفْظِيِّ -سَواءً بِسَوَاء-؛ فَيُقَال:

إِنْ كَانَت هَذِهِ (المَاضَوِيَّةُ)، وَتِلْكَ (الرَّجْعِيَّةُ) مَوْصُولَةً بِالدُّنْيا، وَالتَّطَوُّرِ، وَالتَّحْدِيث -فِيمَا لاَ يُصَادِمُ الدِّين- فَالقَوْلُ مَا قَالَ ذَاكَ القَائِلُ - بِجُمْلَتِهِ-!

وَإِذَا كَانَتْ هَـذِهِ (المَاضَـوِيَّةُ) -المُـدَّعاةُ-، وَتِلْـكَ (الرَّجْعِيَّـةُ) -المَزْعُومَـةُ- مَوْصُـولَةً بِالـدِّينِ، وَفَهْـمِ القُـرْآنِ الكَـرِيم، وَسُـنَّةِ النَّبِـيِّ الأَمِـين ﷺ؛ فَنَقُـولُ -بِكُلِّ وُضُوح وَيَقِين-:

لاَ تَقَدُّمَ لِلأُمَّةِ، وَلاَ سَبِيلَ لِنَهْضَتِهَا، وَلاَ بَابَ لِمَجْدِهَا، وَلاَ رُجُوعَ لِـسِيادَتِهَا: إِلاَّ بِالعَوْدَةِ إِلى (سَبِيلِ المُؤْمِنين) -الأَوَّلِين- فِي فَهْمِ الدِّين؛ فَهُمُ الأَوْعَـى قُلُوبـاً، وَالأَنْقَى نُفُوساً، وَالأَصْدَقُ قِيلاً، وَالأَقْرَبُ صَوَاباً، وَالأَكْثَرُ سَداداً...

بَلْ أَقُولُ: إِنَّ (تَجْرِبَةَ) طَرِيقٍ غَيْرِ طَرِيقِهِم، وَسُلُوكَ سَبِيلٍ غَيْرِ سَبِيلِهِم -بَعْدَ كُلِّ هَذِهِ القُرُونِ، وَكُلِّ تِلْكُم التَّجَارِب!- مَعَ ضَمَانِ نَجاحِ تَجْرِبَتِهِم، وَتَأَكُّدِ فَشَلِ تَجَارِبِ غَيْرِهِم!!- وَالتَّارِيخُ يَشْهَدُ- لَهُوَ دُخُولٌ فِي بَابِ قَوْلِ الله -تَعَالَى-: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾؟!!

﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾؟!!

نَعَم؛ لاَ يُمْكِنُ أَنْ نَكُونَ كَمِثْلِهِم، وَلاَ (نَتَصَوَّرُ) أَنْ يُصْبِحَ حَالُنا كَحَالِهِم؛ فَـ «مَـا مِـن عَـامٍ إِلاَّ وَالَّـذِي بَعْـدَهُ شَرٌّ مِنْـهُ؛ حَتَّـى تَلْقَـوْا رَبَّكُـم» -كَـمَا وَرَدَ عَـن نَبِيِّنَا ﷺ فِي «صَحِيحِ البُخارِي» (٦٦٥٧) عن أنس-، لَكِنَّنـا نَبْتَغِـي النَّمُـوذَجَ الأَقْـرَبَ إِلَـيْهِم فِي أَصَـالَةِ الفَهْـمِ وَالتَّفْكِـير، دُونَ ضَـحَالَةِ النَّظَـرِ وَالتَّنْظِـير -الَّتِي ابْتُلِينَا بِهَا مِمَّن لا يَدْرِي، وَلاَ يَدْرِي أَنَّهُ لاَ يَدْرِي-!!

وَأَصَـالَةُ تَفْكِـيرِهِم -رَضِيَ اللهُ عَـنْهُم- لاَ تَمْنَعُنَـا -أَبَـداً- مِـنَ الانْتِفَـاعِ بِمُـسْتَجَدَّاتِ العَـصْرِ وَمُخْرَجَاتِـهِ؛ بَـلْ هِـيَ حاثَّـةٌ عَلَيْـهِ، ضَـابِطَةٌ لَـهُ، مُحْكِمَـةٌ أُصُولَهُ وَفُرُوعَه..

فَالإِشْكَالِيَّةُ (الدُّون كِيشُوتِيَّة!!) الَّتِي أَوْقَعَت ذاكَ البَعْضَ (!) بِتَوَهُّمِ التَّنَاقُضِ المَزْعُومِ بَيْنَ (مَاضَوِيَّةِ) التَّفْكِيرِ، وَ(عَصْرَانِيَّةِ) الانْفِتَاح: إِنَّمَا هِيَ إِشْكَالِيَّةٌ ذِهْنِيَّةٌ شَخْصِيَّة، نَتَجَتْ مِنْ قُصُورٍ فِي المَعْرِفَةِ وَالتَّصَوُّرِ، وَعَدَمِ إِدْرَاكٍ لِلحَقَائِقِ كَمَا هِيَ...

فَهِيَ -هَكَذا- دَخِيلَةٌ، وَلاَ تَمُتُّ لِلعُلُومِ الشَّرْعِيَّة -أَوِ المَعَارِفِ العَقْلِيَّةِ- بِأَدْنَى صِلَة...

وَمِنَ الكَلاَمِ (الحَلَزُونِيِّ) -المُلْقَى عَلَى عَوَاهِنِهِ-فِيمَا نَحْنُ فِيهِ!-: قَوْلُ مَنْ قَال: «نُؤْمِنُ أَنَّ الأُمَّةَ لاَ تَتأَخَّرُ مَا دَامَت مُتَمَسِّكَةً بِدِينِهَا؛ لَكِنْ: شَرِيطَةَ أَنْ يَكُونَ دِينَها الحَقِيقِيَّ الَّذِي أَنْزَلَهُ رَبُّ العِبَادِ فِي كِتابِهِ، وَتَعَهَّدَ بِحِفْظِهِ عَبْرَ العُصُورِ وَالدُّهُور؛ لاَ الدِّينَ الَّذِي اخْتَرَعَتْهُ هِيَ [أَي: الأُمَّة] مُتَأَثِّرَةً بِمُشْكِلاَتِ القُرُونِ الأُولَى، وَمَعَارِكِهَا السِّيَاسِيَّةِ عَلَى الخِلاَفَةِ وَالمُلْكِ»!!

فَأَوَّلُ القَوْلِ حَقٌّ، وَآخِرُهُ عَيْنُ البَاطِلِ؛ ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَـٰثًا﴾ -بَلْ مِنْ بَعْدِ ضِعْفِ ضَعْفٍ-!!

فَالسُّنَّةُ مَعَ القُرْآنِ -بِنَصِّ القُرْآنِ- صِنْوَانِ لاَ يَفْتَرِقَان؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾، وَقَوْلِهِ -سُبْحَانَهُ-: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾.

وَرَوَى الإِمَامُ الهَرَوِيُّ فِي كِتابِهِ «ذَمِّ الكَلاَم» (٢٢٩) عَنِ التَّابِعِيِّ الجَلِيلِ مُجاهِد -فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الآيَة- قَوْلَهُ: «إِلَى كِتابِ الله وَسُنَّةِ رَسُولِه».

وَ(سَبِيلُ الْمُؤْمِنِين) -الأَوَّلِين-الأَوَّلُ-بِإِرْشَادِ القُرْآنِ الكَرِيم- هُوَ طَوْقُ النَّجَاةِ الأَوْحَدُ؛ الْمُنْجِي مِنْ تَغَيُّرِ المَفَاهِيم، وَاضْطِرَابِ الأَفْكَار، وَتَلَجْلُجِ الصُّدُور، وَانْحِرَافِ الآرَاء، وَتَلَوُّنِ التَّوَجُّهَات.

وَلَوْلاَهُ لَكَانَ الدِّينُ أَلْفَ دِينٍ وَدِيناً -تَبَعاً لِلآرَاءِ وَالأَهْوَاءِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا أَوَّلٌ، وَلَنْ يَكُونَ لَهَا آخِرٌ؛ وَالَّتِي يَظُنُّ أَهْلُوهَا أَنَّهَا مِنَ الحَقِّ!! وَلَيْسَتْ هِيَ مِنَ الحَقِّ فِي شَيْءٍ-...

فَمَا الضَّابِطُ لِهَذِه؟!

وَمَا المَرْجِعُ الأَرْشَدُ لِلمَخْرَجِ مِنْهَا؟!

إِلاَّ أَنْ يَكُونَ (سَبِيلَ الْمُؤْمِنِين) -هَذَا-؛ بِضَوابِطِهِ العَدِيدَة، وَأُصُولِهِ السَّدِيدَة، وَمَبادِئِهِ الرَّشِيدَة، وَالَّتِي مَهْمَا حَاوَلَ الْخَالِفُونَ الْمُخَالِفُونَ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهَا، أَوْ يُقَارِنُوا أَنْفُسَهُم بِهَا -فَضْلاً عَنْ أَنْ يَطْعَنُوا بِهَا، أَوْ يُشَكِّكُوا بِمِصْدَاقِيَّتِهَا- فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ مَا يُحَاوِلُون، ﴿وَبَطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾..

أَمَّا دَعْوَى (مُشْكِلاَت القُرُون الأُولَى)- المَوْهُومَةِ المَزْعُومَةِ -: فَهِيَ دَعْوَى مُتَهَافِتَةٌ مُتَهاوِيَةٌ؛ إِذَا مَا قُورِنَتْ بِمُشْكِلاَتِ القُرُونِ الأُخْرَى -أَوِ الأَخِيرَة-!!

لَقَدْ كَانَ لِلأُمَّةِ وُجُودٌ وَحُضُورٌ فِي (القُرُونِ الأُولَى) -عَلَى مَا فِيهَا مِن قَلِيلِ مُشْكِلاَتٍ مَحْدُودَةٍ وَمَعْدُودَة؛ ذَلَّتْ لَهَا -بِسَبَبِ قُوَّةِ الإِيمَان- جُيُوشُ الفُرْسِ والرُّومَان...

أَمَّا (الآن) -وَمُنْذُ أَزْمَان- حَيْثُ فِي الأُمَّةِ مُشْكِلاَتٌ أُخْرَى، وَإِشْكَالاتٌ أَخْرَى -مُتَلَوِّنَةٌ وَمُتَنَوِّعَةٌ!-؛ فَأَيْنَ هِيَ الأُمَّةُ -فَوَا أَسَفِي الشَّدِيد-؟!

لاَ أَقُولُ: أَيْنَ مَوْقِعُها؟! بَلْ أَقُولُ: أَيْنَ هِيَ؟!

وَلاَ أَسْأَلُ مُنْتَظِراً جَواباً -أَوْ أَجْوِبَةً-؛ وَلَكِنِّي أَسْأَلُ -بِاسْتِفْهَامٍ إِنْكَارِيٍّ!- مُقَرِّراً حَقِيقَةً مُرَّةً؛ لا تَخْفَى عَلَى مُبْطِلٍ مُجَادِل، وَلاَ يَنْفَعُ فِيهَا نَفْيُ مُحَاوِل، أَوْ خِدَاعُ مُتَطَاوِل!!

وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَنَحنُ إِذْ نَتَكَلَّمُ عَنِ (الرُّجُوعِ) إِلَى (مَاضِي) الأُمَّةِ؛ لاَ نُرِيدُ بِهِ -بَدَاهَةً- ذَاكَ الجَانِبَ التَّارِيخِيَّ (المَشُوبَ!) -المَحْدُودَ- الَّذِي مَضَى وَانْقَضَى، بَلْ لاَ جَدْوَى -أَساساً- مِنْ إِثَارَتِهِ، بَلْهَ الوُقُوفَ عِنْدَه!! -بِعَكْسِ مَا يُمَوِّهُ بِهِ أُولاَءِ الكَتَبَةُ العَصْرِيُّون-!!!

وَإِنَّمَا نرِيدُ - وَبِإِلْحَاحٍ - تِلْكُم الجَوَانِبَ المُضِيئَةَ المُشْرِقَةَ الفَيَّاضَةَ -وَهِيَ الأَكْثَرُ وَالأَوْفَرُ-، وَالَّتِي بَوَّأَتْ هَاتِيكَ الأُمَّةَ أَرْفَعَ المَنَازِل، وَرَفَعَتْهَا أَعْلَى الدَّرَجَات: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾...

فَكَيْفَ (سَتَرْجِعُ) لَنَا هَذِهِ الخَيْرِيَّةُ -بِأَسْبابِهَا- إِنْ لَمْ (نَرْجِع) -نَحْنُ- إِلَيْهَا -مِن أَبْوَابِهَا-؟!

وَإِذْ قَدْ وَضَحَتِ الحَقَائِقُ، وَتَجَلَّتِ المَعَالِمُ، وَظَهَرَتِ التَّفَاصِيلُ -دُونَ تَهْوِيلٍ أَوْ تَهْوِينٍ-؛ فَمَا أَبْشَعَ -وأَجْرأَ- ذَلِكَ القَوْلَ البَاطِلَ العَاطِلَ الَّذِي ادَّعَاهُ ذَلِكَ المُدَّعِي -بِغَيْرِ هُدَىً وَلاَ كِتابٍ مُنِير- لَمَّا قَالَ: «مُقَاوَمَةُ السَّلَفِيَّةِ هِيَ اليَوْمَ بِالنِّسْبَةِ لِأُمَّةِ المُسْلِمِين مَسْأَلَةُ حَيَاةٍ أَوْ مَوْت»!!!

... ﴿سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾... هَكَذَا- إِذَنْ -؟!!

إِنَّ هَذَا التَّهْرِيجَ وَالتَّهْيِيجَ -وَاللهِ الَّذِي لاَ يُحْلَفُ إِلاَّ بِهِ- لَهُوَ قَلْبٌ لِلحَقَائِقِ، وَفَهْمٌ مَعْكُوسٌ، وَادِّعاءٌ مَنْكُوس، وَلَوْ قَالَ أَحَدٌ عَكْسَهُ -تَمَاماً- لَكَانَ قَوْلُهُ هُوَ الصَّوَابَ -يَقِيناً-.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ القُرْآنِ الكَرِيمِ قَوْلُ رَبِّ العَالَمِين: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾..

فَالحَيَاةُ أَو المَوْتُ -عَلَى الحَقِيقَةِ- مُتَعَلِّقٌ حَالُهُمَا وَأَثَرُهُمَا بِمِقْدَارِ الاسْتِجَابَةِ لِأَمْرِ الله -تَعَالَى- فِي كِتَابِهِ، وَأَمْرِ نَبِيِّهِ ﷺ فِي سُنَّتِهِ، وَلاَ سَبِيلَ إِلَيْهِمَا -أَصْلاً-، وَلاَ طَرِيقَ مُوصِلٌ إِلَيْهِمَا -أَسَاساً- إِلاَّ مِنْ خِلاَلِ ذَلِكَ الإِسْنَادِ النَّظِيفِ المُشْرِقِ الوَضَّاءِ-الَّذِي هُوَ الطَّرِيقُ الوَحِيدُ-، وَالَّذِي اتَّفَقَت العُقَلاَءُ -وَلاَ أَقُولُ: العُلَمَاء!- عَلَى جَلاَلَتِهِ، وَبَهَائِهِ، وَنَضَارَتِهِ؛ أَلاَ وَهُوَ: (سَبِيلُ المُؤْمِنين)...

فَهلْ قَالَ ذَلِكَ القَائِلُ قَوْلَهُ - فِي مَسْأَلَةِ الحَيَاةِ أَوِ المَوْت هَذِهِ!! - وَهُوَ (يَعْقِلُ) أَنَّ لَهُ قُرَّاءً يُفَكِّرُون، وَيَتَأَمَّلُون؟! أَمْ تَخَيَّلَ أَنَّهُم مُعْرِضُونَ (!) لاَ يَقْرَؤُونَ، وَلاَ يَنْظُرُون؟!

فَلْيَكْسِرْ قَلَمَهُ -إِذَنْ-؛ فَإِنَّ فِي الزَّوَايَا خَبَايَا!!

فَلَيْسَ الحَالُ - إِذَن - مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ - مَا قَالَهُ ذَاكَ المُدَّعِي - بَعْدُ - مِن أَنَّ: «الإِسْلاَمَ هُوَ القُرْآن، وَقَدْ نَزَلَ القُرْآنُ وانْتَهَى الأَمْرُ - فِعْلاً- عِنْدَما اكْتَمَلَ نُزُولُه، وَلَيْسَ مَعْقُولاً أَبَداً قَبُولُ تِلْكَ الإِضَافَات التُّرَاثِيَّة الَّتِي أُقْحِمَت عَلَيْهِ عَبْرَ القُرُون»!!

فَالإِسْلاَمُ -يَا هَذا- لَيْسَ هُوَ القُرْآنَ -فَقَط-، بَلْ هُوَ القُرْآنُ وَالسُّنَّة، وَلاَ طَرِيقَ لِفَهْمِهِمَا الحَقِّ إِلاَّ بِمَا أَرْشَدَنَا إِلَيْهِ القُرْآنُ مِن (سَبِيلِ المُؤْمِنِين)، وَهَدَتْنَا إِلَيْهِ السُّنَّةُ المُشَرِّفَةُ مِنْ فَضْلِ مَنْهَجِ (خَيْرِ القُرُون)؛ فَافْهَمْ، وَارْعَو...

هَذَا هُوَ الإِسْلاَم، وَالانْتِقَاصُ مِن شَيْءٍ مِنْهُ انْتِقَاصٌ مِنَ الإِسْلاَم، وَتَشْغِيبٌ عَلَى أَهْلِ الإِسْلاَم، وَاسْتِدْراكٌ -بِالبَاطِلِ- عَلَى أَئِمَّتِهِ الأَعْلاَم...

أَمَّا (مَعْقُولِيَّةُ!) قَبُولِ -أَوْ رَدِّ- تِلْكَ (الإِضَافَاتِ) المُدَّعَاة؛ فَرَاجِعَةٌ إِلَى إِدْرَاكِ مَاهِيَّةِ هَذِهِ الإِضَافَات- إِنْ جَازَ تَسْمِيَتُها إِضَافَاتٍ!-؛ فَإِنْ كَانَت مِن إِضَافَاتِ الكَذَّابِين، وَالضُّعَفَاءِ، وَالجَاهِلِينَ، وَالأَدْعِيَاء: فَهِيَ قَمِينَةٌ بِالرَّدِّ -أَوَّلاً وَأَخِيراً-.

وَلاَ يَنْتَظِرُ عُلَمَاءُ الإِسْلاَمِ - وَالحَالَةُ هَذِهِ - (مَعْقُولِيَّةَ!) أَبْنَاءِ القَرْنِ العِشْرِين(!) -المُقْتَرَحَةَ- لِيَرُدُّوا مَا يَسْتَوْجِبُ الرَّدَّ، وَيَنْقُضُوا مَا يَسْتَحِقُّ النَّقْض؛ فَهَذَا صَنِيعُهُم الأَسَاس، وَتِلْكَ مُهِمَّتُهُم فِي إِصْلاَحِ النَّاس؛ بَلْ هَذَا - مِنْهُم- بِفَضْلِ الله عَلَيْهِم- مِن أَجَلِّ عَلاَمَاتِ حِفْظِ الله -تَعَالَى- لِدِينِهِ- عَلَى كَرِّ الدُّهُورِ، وَمَرِّ العُصُور.

وَمُؤَلَّفَاتُهُم فِي ذَلِكَ -رَحِمَهُم الله- لاَ تكَادُ تُحْصَى أَوْ تُسْتَقْصَى، وَلاَ يَضُرُّهُم -أَوْ يَنْقُصُ قَدْرَهُم- حَالُ الجَاهِلِ بِهِم! غَيْرِ العَارِفِ بِحَقَائِقِ مَجْهُودَاتِهِم!!

وَقَدْ (نَقْلِبُ) عَلَى المُدَّعِي دَعْوَاهُ؛ فَنَقُول:

فِي الوَقْتِ الَّذِي تَرْفُضُ فِيهِ -أَنْتَ- تلكم (الإِضَافَاتِ!) -المَزْعُومَةَ- مِن (تُرَاثِ) السَّابِقِين؛ كَيْفَ تَطْرَحُ اليَوْمَ هَذِهِ الفُهُومَ الجَدِيدَةَ، وَالمَقَالاتِ غَيْرَ

السَّدِيدَةِ، لِتُلْزِمَ النَّاسَ بِهَا -مُوهِماً إِيَّاهُم، وَمُلَبِّساً عَلَيْهِم- أَنَّهَا: مَسْأَلَةُ حَيَاةٍ أَوْ مَوْت-؟!!

هَكَذَا.. بِكُلِّ هَذَا التَّضْخِيمِ وَالتَّفْخِيم؛ وَمِن غَيْرِ تَدْلِيلٍ وَلاَ تَفْهِيم!!

وَكَلاَمُكَ اليَوْمَ -عَلَى وَهْنِهِ وَوَهائِه-يا هَذَا- سَيَؤُولُ فِي الغَدِ (تُراثاً)!!

فَمَا بالُكَ لا تَقْبَلُ (التُّراثَ) لُمجرَّدِ كَوْنِهِ تُراثاً؛-غافِلاً -أَوْ مُتَغافِلاً- عَن أَنَّ كَلاَمَكَ نَفْسَهُ لاَ يَخْرُجُ عَن هَذا الإِطَارِ التُّراثِيِّ -بِمَفْهُومِهِ اللُّغَوِيّ- قَرِيباً أَوْ بَعِيداً؟!

هَذَا إِذَا سَلَّمْنا -أَصْلاً- وَلَن نُسَلِّمَ!- بِقَبُولِ عَقْدِ الْمُقارَنَةِ بَيْنَ بَيَانٍ مُشْرِقٍ لِكِبارٍ مِنَ العُلَماء، وَهَذَيانٍ مُغْرِقٍ مِنَ الكَتَبَةِ الصُّغَراء!!

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ العَصا!!

أَمَّا الادِّعاءُ بِوَحْدَةِ مَرْجِعِيَّةِ القُرْآنِ لِلإِسْلاَمِ، واعْتِبارُ مَا سِواهُ (إِضَافاتٍ): فَهَذا عَيْنُ الْمُحَادَّةِ لله وَالرَّسُولِ، الَمبْنِيَّةِ عَلَى الجَهْلِ، وَالْمُناقِضَةِ لِلحَقِّ، وَالْمُصادِرَةِ -بِالبَهْتِ- لِنَحْوِ خَمْسَةَ عَشْرَ قَرْناً مِنْ تَارِيخِ الأُمَّةِ العَظِيم، الَمبْنِيِّ عَلَى العِلْمِ بِالقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَالعَمَلِ بِهَدْيِهِمَا وَأَنْوَارِهِمَا...

ثُمَّ -بَعْدَ هَذا وَذَاكَ- يَأْتِي مِنْ ذَيَّاكَ الكَاتِبِ إِقْحَامُ مَوْضُوعِ (السُّنَّةِ وَالشِّيعَةِ) -بِدُونِ أَدْنَى مَوْضُوعِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ، أَوْ إِحَاطَةٍ فِكْرِيَّةٍ-؛ وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ: «لَيْسَ فِي القُرْآنِ ما يُسْتَنَدُ إِلَيْهِ فِي تَفْرِيقِ الأُمَّةِ بَيْنَ سُنَّةٍ وَشِيعَةٍ» -إِنْصافاً- يَحْمِلُ جَانِباً مِنَ الحَقِّ؛ بِاعْتِبَارِ التَّشَيُّعِ أَمْراً طارِئاً لاَ أَصْلِيًّا!! مِمَّا هُوَ كَافٍ فِي إِبْطَالِ أُسِّ فِكْرَتِهِم! وَنَقْضِ رَأْسِ تَفَرُّدِهِم!!

وَهَذا مَا لاَ يَقْدِرُ أَنْ يُغالِطَ فِيهِ -أَوْ يُجادِلَ دُونَه- أَيُّ مُهاوِشٍ أَوْ مُناوِش!

وَلَقَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا القَوْلُ مِنْ ذَاكَ القَائِلِ -وَتَعْقِيبِي عَلَيْهِ- بِتِلْكُم الحِكَايَةِ الشَّعْبِيَّةِ(!) الَّتِي يَتَنَدَّرُ بِهَا العَامَّةُ، وَيُرَدِّدُهَا بَعْضُ الخَاصَّةِ؛ مِنْ خَبَرِ تِلْكَ المُنَاقَشَةِ (السَّرِيعَةِ!) الَّتِي وَقَعَت مَعَ شِيعِيٍّ بَغِيضٍ يَدْعُو آخَرَ سُنِّيًّا إِلَى تَشَيُّعِهِ؛ فَأَبَى السُّنِّيُّ ذَلِكَ، وَرَفَضَهُ، فَلَمَّا اسْتَفْصَلَهُ الشِّيعِيُّ عَنْ سَبَبِ رَفْضِهِ؟ أَجَابَهُ السُّنِّيُّ -مُسْتَدْرِجاً!- بقولِهِ: لِأَنَّ الشِّيعَةَ سَرَقَتْ حِذَاءَ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ المَسْجِد!! فَتَعَجَّبَ الشِّيعِيُّ قائِلاً -بِسُرْعَةٍ-:

هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، فَلَمْ يَكُن شِيعَةٌ أَيَّامَ الرَّسُول ﷺ!

فَاقْتَنَصَهَا السُّنِّيُّ -الأَلْمَعِيُّ- قَائِلاً: فَكَيْفَ تَدْعُونِي إِلَى أَصْلٍ عَقَائِدِيٍّ لَمْ يَكُن عَلَيْهِ رَسُولُ الله ﷺ؟!

فَبُهِتَ الشِّيعِيُّ، وَلَمْ يُحِرْ جواباً!!!

وَأَمَّا قَوْلُ ذاكَ المُدَّعِي -بَعْدُ- زَاجًّا بِمَوْضُوعِ الشِّيعَةِ وَالسُّنَّةِ -مِن جَدِيدٍ-: «الخِلاَفُ السُّنِّيُّ الشِّيعِيُّ نَشَأَ بِسَبَبِ اعْتِمَادِنا مَرْجِعِيَّاتٍ غَيْرِ قُرْآنِيَّةٍ فِي فَهْمِ دِينِنا؛ مَرْجِعِيَّاتٍ لَمْ تَكُن يَوْماً فِي لَوْحٍ مَحْفُوظ»!!

فَهُوَ كَلاَمُ مَنْ يَهْرِفُ بِمَا لاَ يَعْرِفُ!

فَالشِّيعَةُ -بالأَصْلِ!- تَعْتَبِرُ قُرْآنَنا المَحْفُوظَ الكَرِيمَ -هَذَا- مُحَرَّفاً، وَلَهُم فِي ذَلِكَ كُتُبٌ وَمُؤَلَّفَاتٌ مَطْبُوعَةٌ -قَدِيمَةٌ وَحدِيثَة- بِمَا لاَ يَسَعُ أَحَداً رَدُّهُ!

وَالمُنْكِرُ لِذَلِكَ مِنْهُم (!) إِنَّمَا يُنْكِرُهُ -تَلْبِيساً عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ- مِنْ بَابِ (التَّقِيَّةِ)؛ وَالَّتِي هِيَ إِخْفَاءُ مَا عِنْدَهُم مِنْ عَقَائِدَ عَلَى غَيْرِهِم! وَالَّتِي يَعْتَبِرُونَهَا

أَسَاسَ دِينِهِم، وَأَصْلَ عَقِيدَتِهِم؛ حَتَّى قَالَ قَائِلُهُم: «مَن لَمْ يُؤْمِن بِالتَّقِيَّةِ فَلَيْسَ مِنَّا»!!

فَأَيُّ هَذَرٍ هَذَا الَّذِي يُرادُ مِنْ وَرائِهِ تَقْزِيمُ الخِلاَفِ بَيْنَ السُّنَّةِ وَالشِّيعَةِ، ثُمَّ جَرُّهُ إِلى أُمورٍ أُخَرَ لاَ وُجُودَ لَهَا، وَلاَ قِيمَةَ لِاعْتِبارِهَا؟!

وَالحَقَائِقُ -كُلُّهَا- تُبَيِّنُ أَنَّ الشِّيعَةَ المُعاصِرَةَ -مِنْ قُرُونٍ! -بِكَافَّةِ أَلْوَانِهَا، وَسَائِرِ أَطْيافِهَا- إِنَّمَا هِيَ شِيعَةٌ صَفَوِيَّةٌ فَارِسِيَّةٌ حاقِدَةٌ -مَوْرُوثَةٌ وَمُتَجَدِّدَةٌ-، أَوْقَفَت التَّارِيخَ بِجُمُود، ثُمَّ حَاكَمَت مَا بَعْدَهُ إِلَيْهِ بِصُورَةٍ مَقِيتَةٍ -بِلاَ حُدُود-، لاَ جَدْوَى مِنْ وَرائِهَا إِلاَّ المَزِيدُ مِنَ التَّفْرِيقِ وَالتَّشْقِيق وَالكُنُود..

وَلَيْسَ مِنَ الشِّيعَةِ -اليَوْمَ-أَلْبَتَّةَ- ذَلِكَ التَّشَيُّعُ الأَوَّلُ -القَدِيمُ- الَّذِي كَانَ غَايَةُ أَمْرِهِ -عَلَى مَا فِيهِ!- الانْحِيازَ لِآلِ البَيْتِ الكِرَام، مَعَ التَّبْجِيلِ وَالتَّقْدِيرِ لِبَقِيَّةِ الصَّحَابَةِ العِظَامِ -وَعَلى رَأْسِهِم الشَّيْخَانِ الجَلِيلاَنِ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ-، وَأُمَّهَاتُ المُؤْمِنِين -وَعَلى رَأْسِهِنّ الصِّدِّيقَةُ بِنْتُ الصِّدِّيقِ، الطَّاهِرَةُ المُطَهَّرَةُ عائِشَة -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم -أَجْمَعِين-، وَالَّذِينَ هُم -جَمِيعاً- عِنْدَ الشِّيعَةِ -جَمِيعاً!- مِنَ الكَافِرِينَ المُرْتَدِّين!!!

وَأَيْضاً؛ لَقَدْ ذَكَّرَنِي هَذا الاسْتِرْسَالُ -مَرَّةً أُخْرَى- بِتِلْكَ الوَاقِعَةِ الجَدَلِيَّةِ العَصْرِيَّةِ، الَّتِي جَمَعَتْ بَيْنَ بَعْضِ السِّيَاسِيِّين الشِّيعَة، وَبَعْضِ أَوْلِياءِ أُمُورِ بَلَدِنَا الأُرْدُنّ الطَّيِّب -مِن آلِ هاشِم-؛ لَمَّا دَعاهُ ذَلِكَ الشِّيعِيُّ إِلى أَنْ يَتَشَيَّعَ مِثْلَهُ! فَقَالَ لَهُ الهاشِمِيُّ الذَّكِيُّ الحَكِيمُ - بِتَوْفِيقِ رَبِّهِ -: إِلى مَنْ تَتَشَيَّعُونَ أَنْتُم فِي شِيعِيَّتِكُم الَّتِي تَدْعُونَنا إِلَيْهَا؟! فَقَالَ الشِّيعِيُّ: إِلى آلِ البَيْت! فَقَالَ الهَاشِمِيُّ المُسَدَّدُ بِالفِطْنَةِ

وَالحُنْكَةِ-صَائِداً-: فَنَحْنُ سُنَّةُ آلِ البَيْت؛ فانْتَسِبُوا لَنَا -أَنْـتُم-، وَارْجِعُـوا إِلَيْنَـا -نَحْنُ-؛ بَدَلاً مِن هَذِهِ الصُّورَةِ العَكْسِيَّةِ المَقْلُوبَةِ الَّتِي تَدَّعُونَهَا، وَتَدْعُونَ إِلَيْهَا!!

فَبُهِتَ ذَلِكَ الشِّيعِيُّ الجَاهِلُ، وَانْبَكَم...

وَمِنَ العَجَائبِ -وَالعَجَائِبُ جَمَّةٌ- إِشَارَةُ ذَيَّاكَ القَائِلِ -بَعْدُ- مُعَمِّمًا - إِلَى مَا يَجْرِي مِنْ فِتَنٍ فِي العِرَاقِ؛ عِنْدَمَا ذَكَرَ-: «القَتْل عَلَى أَسَاسِ المَذْهَبِ الدِّينِي»!!

وَهَذَا مِنْهُ مُغَالَطَةٌ وَتَمْوِيهٌ؛ فَالقَتْلُ المُسْتَحِرُّ- فِي العِرَاقِ - هَكَذَا - إِنَّمَا هُوَ قَتْلُ الشِّيعَةِ لأَهْلِ السُّنَّةِ - وَلِلأَسَفِ -حَسْبُ- بِمَا لاَ يَكَادُ يُنْكِرُهُ ذُو بَصَر!!

وَمَا قَدْ يَتَّكِئُ عَلَيْهِ البَعْضُ مِنْ حَوَادِثَ فَرْدِيَّـةٍ قَتَـلَ فِيهَـا أَفْـرَادٌ مِـنَ الـسُّنَّةِ آخَرِينَ مِنَ الشِّيعَةِ: فَهِيَ رُدُودُ أَفْعَالٍ عَصَبِيَّة؛ عَلَى مَعْنَى مَـا قِيـلَ: قَـالَ الحَـائِطُ لِلوَتَدِ: لِمَ تَشُقُّنِي؟! قَالَ: سَلْ مَنْ يَدُقُّنِي !!!

بِخِلافِ ذَلِكَ التَّقْتِيل الشِّيعِيِّ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، وَالَّذِي هُوَ تَقْتِيلٌ مُمَنْهَجٌ، وَتَشْرِيدٌ مُنَظَّمٌ -بِالفَيَالِقِ، وَالجُيُوشِ، وَالمِلِيشيات-!

فَدَعْكَ -يَا ذا- مِنَ التَّلْبِيسِ، وَالتَمْوِيهِ، وَالتُّرَّهَات!!

* * * * *

- ١٤ -
السلفيَّة.. لا يصحُّ إلا الصحيح!

كثيراً ما يَرِدُ على لِساني -في المجالس العامّة والخاصّة- التماسُ شيءٍ مِن العُذْر لبعض السّاسةِ وأهل الصحافة (!) لِمَا يُنْقَلُ عنهم شيءٌ من النقد أو الغمزِ بالدعوة السلفيّة!! ذلكم أنَّهم يَرَوْنَ -ويسمعون- الكثيرَ من الأفاعيلِ والأقاويل المنحرفةِ التي ينتسبُ أصحابُها وأربابُها لهذه الدعوة الميمونة؛ في الوقت الذي لا يصلُ مسامعَهم ولا أبصارَهم تلكمُ الجوانبُ المشرقةُ المضيئةُ الأصيلةُ مِن هذه الدعوة المباركة البارَّةِ، وبخاصّةٍ في أصل أُصولها -عقيدةً ومنهجاً-؛ والتي تَهْدي أولَ ما تهدي إلى مبادئ الإيمان والأمن والأمان..

ولكنَّ بعضَ العُذْر -ذاك- لا يُعْفي أيَّ ذي مسؤوليةٍ واثقٍ -مِن سياسيٍّ أو صحافيٍّ- مِن أن يتثبَّت أكثرَ، ويتيقّن أكثرَ، ويَجِدَّ في التمييز أكثرَ؛ حِرْصاً -على الأقلِّ- مِن أن لا يستمرَّ ظلمُهُ المُواقِعُهُ في غيرِهِ: على نفسِهِ -أولاً-، وعلى الآخرين -ثانياً-!

أكتبُ هذا وأنا أُرَدِّدُ على لساني ما أنقلُهُ من قلبي، إلى قَلَمي، إلى ورقي مِن قول ربِّ العالَمين -جلَّ وعلا-: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

والدَّافِعُني إلى كَتْب هذا الكلام -ها هنا- هو ما تناقَلَتْهُ الصحفُ ووكالاتُ

الأنباء -قبل قريب أسبوعين- مِن أنَّ ما يُسمَّى بـ(الجماعة السلفيّة(!) للقتال) -في الجزائر- قَرَّرَتْ تغييرَ اسمِها؛ لتلحَقَ (صَرَاحةً!) -اسماً ورَسْماً- بما يُعْرَفُ بـ(تنظيم القاعدة)!!! وأيّاً ما كان السببُ في هذا التغييرِ -سواءٌ أَكانَ استراتيجيّاً(!) أم حقيقيّاً- فإنّه يعودُ بالخير -والفضلُ لله وحدَه- على (الدعوة السلفيّة) الحقَّة؛ التي عانَتْ -ولا تزال تُعاني- مِن الكثيرِ مِن المُتَتَرِّسين باسمِها، المُنْدَسِّين وراء حروفها! الذين لم يعرفوا حقيقةَ هذه الدعوةِ البارَّةِ؛ بصفائها، وفِطْريّتها، وسلامةِ نهجِها -حالاً ومآلاً-؛ فخَلَطوا، وخَبَطُوا، وكانوا -بِانْدِساسهم وتترُّسِهم- عاملَ بلاءٍ على هذه الدعوة النقيّة، وسبيلَ فتنةٍ لدعاتها الأَخيار -واللهُ العاصمُ-...

وَمَا مُحاولاتُ(!) الكثيرِ مِن الجهات(!!) -زُرافاتٍ ووُحداناً- مِن هنا أو هُناك- التشكيكَ بهذه الدعوةِ، أو الاتّهام لِدُعاتها وشيوخِها بالإرجاء -تارةً-، والتخاذُلِ -تارةً أخرى-، والتَّبَعيَّةِ -طَوراً-، والجَهْلِ -طَوْراً آخر- إلا دليلاً قاطِعاً على إفلاسِ هؤلاءِ الطاعِنين وإبلاسِهم، وسلامةِ هذه الدعوة الميمونة -أولاً وأخيراً-؛ وإن كان أصحابُها ودُعاتُها -كيفما كان الأمرُ- بشراً من البشر: يصيبون ويُخطئون، ويعلمون ويجهلون...

فالمأمولُ بهم -بتوفيق الله- أن يكونوا على قَدْر هذه الدعوةِ؛ ليحمِلوا هَمَّها، ويقوموا بأمانتها، واللهُ -تعالى- يقول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهۡدِيهِمۡ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمۡ﴾، ويقول: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥ﴾...

* * * * *

- ١٥ -
(السَّلَفِيَّة) بَيْنَ الرأيِ والرأيِ الآخر.. ولَكِنْ!

مَا زِلْتُ أَقْرَأُ -بِتَدْقِيقٍ-، وَأُتَابِعُ - بِاهْتِمَامٍ - كَثِيرًا مِمَّا يَصِلُ إِلَيَّ مِنْ مَقَالاتٍ تَتَكَلَّمُ عَنِ (الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّة) -شَرْحًا لَهَا-، أَوْ يَبْلُغُ عِلْمِي مِنْ كِتَابَاتٍ تَنْتَقِدُهَا، وَتُنَاقِشُ شَيئًا مِنْ أُصُولِهَا-وَقَدْ تَكَاثَرَتْ هَذِهِ الأَيَّامَ-جِدًّا-؛ لِمَا أَعْلَمُهُ مِنْ نَتَائِجَ إِيجَابِيَّةٍ (مُتَعَدِّدَة!) تَنْتُجُ جَرَّاءَ ذَلِكَ؛ سَوَاءٌ عَلَى الْمُنْتَقِد، أَوْ الْمُنْتَقَد - فَضْلاً عَنِ القَارِئِ الْمُنْصِف، لاَ الْمُتَرَبِّصِ الْمُتَعَسِّف-!

وَلَسْتُ أُبَالِي بِكَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ النَّقْدِ الأَهْوَجِ الصَّادِرِ مِنْ غَيْرِ الْمُطَّلِع - أولاً-؛ فَضْلاً عَن الْمُقَلِّدِ فِيهِ مَا يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ - بِدُونِ حُجَّة وَلاَ سَنَدٍ - ثَانِيًا -...

وَلَكِنَّ الَّذِي دَفَعَنِي - دَفْعًا!- لِلكِتَابَةِ - اليَوْمَ -: مَا قَرَأْتُهُ مِنْ كِتَابَةٍ مُطَوَّلَةٍ لِبَعْضِ الْمُتَطَفِّلِين عَلَى العِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَالمَعْرِفَةِ الدِّينِيَّة؛ لَمَّا خَاضَ - غَائِصًا - فِي كَثِيرٍ مِنَ القَوْلِ بِالبَاطِلِ حَوْلَ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّة، وَشَيْخِهَا الأَكْبَرِ فِي هَذَا الزَّمَانِ: الإِمَامِ العَلاَّمَةِ مُحَمَّد نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيِّ - تَغَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ -.

وَلَقَدْ شَرَّقَ الكَاتِبُ وَغَرَّب - فِي كَثِيرٍ مِمَّا كَتَبَ - وَبِغَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلاَ دَلِيلٍ -؛ وَلَكِنَّ سَائِرَ مَا قَالَ - كَيْفَمَا كَانَ!- دَاخِلٌ دَائِرَةَ مَا تَحْتَمِلُهُ الأَسْمَاعُ وَالقُلُوب - عَلَى مَا فِيهِ مِنْ ادِّعَاءٍ مَقْلُوب، وَمُصَادَرَةٍ لِلحَقِّ المَطْلُوب!!

لَكِنَّ الَّذِي لاَ يُحْتَمَلُ – وَلاَ يُمْكِنُ أَنْ يُتَحَمَّلَ – هُوَ رَمْيُ ذَاكَ الكَاتِبِ –هَدَاهُ الله– الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ بـ (تَكْفِيرِهَا لِكَثِيرٍ مِنَ الحَرَكَاتِ الإِسْلاَمِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ)!!!

كَذَا زَعَمَ هَذَا المُتَقَوِّلُ – أَصْلَحَهُ الله –؛ وَالكُلُّ يَعْرِفُ –دُونَ اسْتِثْنَاء–وَيُقِرُّ –سَوَاءٌ مِنْ جِهَةِ أَوْلِيَاءِ الأُمُورِ– فَضْلاً عَنْ أَصْغَرِ مُتَابعٍ، وَأَقَلِّ مُرَاجعٍ– أَنَّ هَذَا الزَّعْمَ مِنَ الكَذِبِ الصَّرِيح، وَمِنَ التَّقَوُّلِ القَبِيح...

وَالعَجَبُ يَتَضَاعَفُ – جِدًّا – إِذَا تَذَكَّرْنَا أَنَّ السَّلَفِيِّين – إِلَى هَذِهِ السَّاعَةِ!– لاَ يَزَالُونَ يَذُبُّونَ عَنْ أَنْفُسِهِم –بِالعِلْمِ وَالحَقِّ–تِلْكَ الفِرْيَةَ النَّكْرَاءَ السَّابِقَةَ–، وَالَّتِي اتَّهَمَهُمْ فِيهَا مُنَاوِئُوهُم بِعَقِيدَةٍ ضَالَّةٍ هِيَ عَقِيدَةُ (الإِرْجَاء وَالمُرْجِئَة!!)؛لاَ لِشَيءٍ إِلاَّ لِكَوْنِهِم لاَ يَنْحَوْنَ مَنْحَى الخَوْضِ فِي التَّكْفِيرِ، وَلاَ يَلِجُونَ أَبْوابَهُ العَمِيقَة؛ إِلاَّ بِضَوَابِطِهِ الدَّقِيقَة، وَأُصُولِهِ المُعْتَمَدَةِ الوَثِيقَة...

نَاهِيكَ عَن أَنَّ مُنَاظَرَاتِ السَّلَفِيِّين، وَكِتَابَاتِهِم، وَرُدُودَهُم، وَمَوَاقِفَهُم –ضِدَّ التَّكْفِيرِ وَالتَّكْفِيرِيِّين –تَشْهَدُ –بِجَلاَءٍ– بِبُطْلاَنِ ذَلِكَ الافْتِرَاء –بِلاَ امْتِرَاء–!

وَمِنْ بَابِ تَحْسِينِ الظَّنِّ – إِنْ كَانَ لَهُ مَوْضِعٌ! – أَقُولُ:

لَعَلَّ ذَيَّاكَ الكَاتِبَ – هَدَاهُ رَبُّه– خَلَطَ بَيْنَ الحُكْم بـ (كُفْرِ) قَوْلٍ،أَوْ مَسْأَلَةٍ؛ لَيْسَتَلْزِمَ مِنْ ذَلِكَ – وَلاَ بُدَّ!– تَكْفِيرَ صَاحِبِهَا، أَوْ القَائِلِ بِهَا!!

وَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ أَنْ يَكُونَ هَذَا اللاَّزِمُ المُتَعَنِّتُ مِنَ العِلْمِ الصَّحِيحِ فِي شَيءٍ!! فَإِنَّ الأُصُولَ السُّنِّيَّةَ المُقَرَّرَةَ–فِي هَذَا البَابِ الدَّقِيقِ– تَقْتَضِي لُزُومَ التَّفْرِيقِ وَالتَّحْقِيقِ فِي ثَلاَثَةِ أُمُورٍ:

الأَوَّل: لَيْسَ كُلُّ مَنْ وَقَعَ فِي الكُفْرِ يَكُونُ كَافِرًا.

الثَّانِي: أَنَّ الكُفْرَ كُفْرَان: أَصْغَرُ، وَأَكْبَرُ.

الثَّالِث: أَنَّ الكُفْرَ الأَكْبَرَ لاَ يَقَعُ صَاحِبُهُ فِيهِ - لُزُومًا - إِلاَّ بِوُجُودِ الشُّرُوطِ وَانْتِفَاءِ المَوَانِع.

... وَعَلَيهِ؛ فَبِالله عَلَيْكُم: كَيْفَ تُفْتَرَى تِلْكُمُ الفِرْيَةُ - أَصْلاً -؛ بَلْهَ أَن يُتَّهَمَ بِهَا المُنَاقِضُون إِيَّاهَا، وَالمُخَالِفُونَ لَهَا - مِنْ أَسَاسِهَا -؟!

وَخِتَامًا؛ فَإِنِّي أَقُولُ - غَيْرَ مُبَالِغٍ - وَلا مُتَعَصِّبٍ!-؛ بَلْ مُبَيِّنًا لِوَاقِعٍ - مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ -:

لاَ أَعْلَمُ فِي هَذَا الزَّمَانِ - وَالمُوَفِّقُ اللهُ - أَحَدًا - جَمَاعَةً أَوْ أَفْرَادًا - رَدَّ عَلَى أَهْلِ التَّكْفِيرِ غُلَوَاءَهُم، وَنَقَضَ عَلَى التَّكْفِيرِيِّين شُبُهَاتِهِم: أَكْثَرَ مِنْ عُلَمَاءِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ وَدُعَاتِهَا؛ حَتَّى جَعَلُوا أَنْفُسَهُم - بِسَبَبِ ذَلِكَ - وَاللهُ الحَافِظُ - عُرْضَةً لِنَقْمَةِ أُولَئِكَ الحَمْقَى، وَغَرَضًا لِسَهْمِهِمُ المُلْقَى!!

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ ... يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ

فَلْيَتَّقِ اللهَ رَجُلٌ كَتَبَ فَكَذَبَ، وَهَرَفَ وَمَا عَرَفَ...

وَالظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ، و:

إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاح!!

وَ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾...

* * * * *

- ١٦ -
حَوْلَ (الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ) - مَرَّةً أُخْرَى -، وَلَيْسَت الأَخِيرَة!

... لَسْتُ أُرِيدُ أَنْ أَبْدُوَ بِصُورَةِ المُحَامِي الفَرْدِ عَن الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ؛ فَهذَا مَا لاَ أَرْغَبُ، وَلَيْسَ هُوَ مِن الأَمْرِ الوَاقِعِ - أَيْضًا -؛ وَلَكِنِّي أَسْتَاءُ جِدًّا مِمَّنْ يَلِجُ أَبْوَابًا هُوَ دُونَهَا، وَيَسْلُكُ أَسْبَابًا لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا! -كَالسَّاعِي إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ-!!

أَقُولُ هَذَا بَعْدَ أَنْ قَرَأْتُ (صَحِيفَةَ الغَد: ١٨/ أَيَّار / ٢٠٠٧ م) صَفْحَةَ (الإِسْلاَم وَالعَصر)؛ فَرَأَيْتُ فِيهَا ثَلاَثَةَ مَقَالاتٍ بِثلاثِ دَرَجَات (!)؛ جَمِيعُهَا تَتَكَلَّم عَنِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ، -مُتَسَائِلاً: وَلِمَاذَا الآن؟!-:

الأَوَّل: مَقَال (أُسَامَة شَحَادة)، وَهُوَ -بِجُمْلَتِهِ- دِفَاعٌ (مَقْبُولٌ) عَنِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ؛ أَجَابَ فِيهِ عَلَى أَسْئِلَةِ (حُسَام تَمَّام) الَّتِي وَجَّهَهَا عَبْرَ الصَّحِيفَةِ نَفْسِهَا -وَالصَّفْحَةِ ذَاتِهَا- قَبْلَ أُسْبُوعٍ وَاحِدٍ مِنْ ذَاكَ اليَوْم.

الثَّانِي: مَقَال (بَسَّام نَاصِر)[1]؛ تَكَلَّمَ فِيهِ عَنْ (جَمْعِيَّةِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالسَّلَفِيَّةِ الإِصْلاَحِيَّة)، وَهُوَ بَيَانٌ حَسَنٌ عَنْ هَذِهِ الجَمْعِيَّةِ وَأَفْكَارِهَا؛ مِنْ مُعَايِشٍ لَهَا، مُعَاصِرٍ لِتَأْسِيسِهَا؛ تَكَلَّمَ بِإِنْصَاف (!) -هَذِهِ المَرَّة!- عَنْ تَلَوُّنِ حَقِيقَتِهَا،

(١) انظر ردًّا لي عليه -آخَرَ- في آخِرِ رسالتي «حَدَث تفجيرات عمّان».

وَتَعَثُّرِ مَسِيرَتِهَا! وَإِنْ لَمْ يَخْلُ كَلامُهُ -كَالعَادَةِ!- مِنْ غَمْزٍ وَطَعْنٍ(١)- لاَ يَكْمُلُ لَهُ سَائِرُ مَا يَكْتُبُهُ إِلاَّ بِهِ! -طَعْناً بِمَنْهَجِنَا الحَقِّ المُسْتَبِين، والَّذِي يُسَمِّيهِ -بِإِصْرَارٍ- دَوْماً-: (السَّلَفِيَّةَ التَّقْلِيدِيَّة)!!

---

(١) وَكُنْتُ أُحَسِّنُ الظَّنَّ -إِلَى حَدٍّ!- بِهذَا المُسَوِّدِ الظَّالِمِ؛ مُتَوَهِّماً فِيهِ (شَيْئاً) مِن أَهْلِيَّةِ النَّظَرِ! فَلَمَّا رَأَيْتُهُ مُصِرًّا عَلَى مُغَالَطَاتِه، وَمُسْتَمِرًّا في أَبَاطِيلِهِ بِطَعَنَاتِه: أَيْقَنْتُ أَنَّ وَرَاءَ الأَكَمَةِ مَا وَرَاءَهَا!!

وَبِخَاصَّة لَـمَّا رَأَيْتُ بَعْضَ الصُّحُفِ الحِزْبِيَّةِ الجَائِرَةِ عن (السَّبِيل!) تَفْتَحُ لَهُ صَدْرَ صَفَحَاتِهَا -لا لِشَيْءٍ؛ إِلَّا لِطَعْنِهِ الغَشُوم بِالدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّة ودُعاتِها-!!

والَّذِي أَزَّنِي (!) لِكِتَابَةِ هَذَا التَّعْلِيق -هُنَا- شَيْئَان:

الأَوَّل: مَا رَأَيْتُهُ فِي مَقَالَاتِهِ الأَخِيرَة- زِيَادَةً عَلَى اسْتِمْرَارِيَّةِ طَعْنِهِ بِالدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّة وَعُلَمَائِهَا!- مِنْ مَدْحٍ وَثَنَاءٍ -بِالتَّعْظِيم!- لِبَعْضِ الخُطَبَاءِ وَالوُعَّاظِ القُبُورِيِّين، وَالمُخَرِّفِين، وَالمُنْحَرِفِين!

وَأَنَا عَلَى يَقِين أَنَّهُ يَعْرِفُ حَقِيقَتَهُمْ، وَلَكِنَّهُ يَعْرِفُ ويَحْرِفُ؛ فَأَمْرُهُمْ مَكْشُوف، وَضَلَالُهُمْ مَعْرُوف!!

الثَّانِي: أَنَّهُ -لِفِتْنَةٍ مَا حَدَثَت -قَرِيباً -كَشَفْنَاهَا نَحْنُ وَنَبَشْنَاهَا-: كَتَبَ -قَبْلَ أَيَّام- تَحْت عُنْوَان: «المَنَاهِج الدَّعَوِيَّة لا تُقَدِّسُ أَحَداً» (!!) يَسْتَعْدِي السُّلْطَان عَلَى الدُّعَاة السَّلَفِيِّين، وَيُطَالِبُ -بِأُسْلُوبِ خَلْطِ الأَوْرَاق!- بِإِحَالَةِ بَعْضِهِمْ إلى القَانُون (!) -بِقَلَم يَقْطُرُ تَلْبِيساً وحِقْداً وَشَمَاتَةً-!! مَعَ مَعْرِفَتِهِ الوَثِيقَةِ(!) بِحَقِيقَةِ الحِزْبِيَّةِ الظَّالِمَةِ، (وَتَقْدِيسِهَا) زُعَمَاءَهَا، -وَبِخَاصَّة- (جُنْدَا!) مَنْ حَادَ عَن (السَّبِيل!)!!

وَمَا قَاعِدَةُ أُولَئِكَ (الحِزْبِيَّة=المُقَدَّسَةُ): (مَن اعْتَرَضَ انْطَرَدَ!) عَن المُبْصِرِ بِبَعِيدَة!!

فَهُوَ يُحِيلُ إلى القَانُون(!) في الوَقْتِ الَّذِي لا يَزالُ (هُوَ) فِيهِ مَجْنُوناً بِسَيِّد قُطب -وبِأَفْكَارِهِ التَّكْفِيرِيَّةِ الغَارِقَةِ المُغْرِقَة-!!

فَهَلْ تَرَاجَعَ عَن تَكْفِيرِه، وَقُطْبِيَّتِه -الَّتِي رَأْسُ مَبَادِئِهَا تَكْفِيرُ (القَوَانِين!)-؟!

أَمْ آل أَشَدَّ إِغْرَاقاً وَ(رَسْمِيَّةً) مِمَّنْ يَنْتَقِدُهُمْ -بِالبَاطِل-؛ وَاصِفاً إِيَّاهُمْ بـ(السَّلَفِيَّة الرَّسْمِيَّة)؟!

أَم هُوَ التَّلَوُّنُ، وَالتَّذَبْذُبُ؟! أم الجَهْلُ وَالتَّجَاهُلُ؟!

أَمْ هُوَ (خَلِيطٌ) مِن هَذَا كُلِّه بِحَسَبِ (البُورصة!)، وآلِيَّاتِ العَرْضِ وَالطَّلَب؟!

... فَلَوْ كُنَّا (نُقَدِّسُ) غَيْرَ الحَقِّ -يَا ذَا- لَسَكَتْنَا، وَغَطَّيْنَا، وَ(بَرَّرْنَا!)!! -بِعَكْسِ مَا لَبَّس وَدَلَّس! -كَحَالِ الحِزْبِيِّين، وَتَوَاطُئِهِم غَيْرِ الأَمِين!- وَكُلّ ذَلِكَ -بِتَوْفِيقٍ مِن اللهِ- لَمْ يَكُنْ!

وَلَكِن؛ «**إِذَا لَمْ تَسْتَحِ: فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ**»..

فِي الوَقْتِ الَّذِي عَجَزَ فِيهِ -كَمَا عَجَزَ غَيْرُهُ!- عَنْ وَضْعِ تَوْصِيفٍ دَقِيقٍ لِمَا يُكَرِّرُ ذِكْرَهُ، وَيُسَمِّيهِ -بِاضْطِرَادٍ-: (السَّلَفِيَّة الإِصْلاَحِيَّة)!! مَع أَنِّي أَعْتَقِدُ -كَمَا قَالَ هُوَ فِي بعضِ مَقَالِهِ!- أَنَّ: فَاقِدَ الشَّيء لاَ يُعْطِيهِ!!

الثَّالِث: مَقَال (حَسَن أَبُّو هَنِيَّة) -الكَاتِب الْمُتَخَصِّص(!) بِالفَلْسَفَة الإِسْلامِيَّة!- وَمَعْرِفَتي الشَّخْصِيَّةُ بِهِ قَدِيمَةٌ -، وَالَّذِي كَانَ لِي مَعَهُ جَوْلَةٌ سَابِقَةٌ فِي مَوْضُوعِ (فَلْسَفَتِهِ!) - هَذَا-؛ فَقَد كَتَبَ - هُنَا - مَقَالاً، عُنْوَانُهُ: (أَوْهَامُ السَّلَفِيَّة الإِحْيَائِيَّة الْمُعَاصِرَةِ)!!

وفي مقاله -هذا- مِن وُجوهِ الخَلْطِ والتخبُّطِ كثيرٌ؛ أُنَبِّهُ على ما سَنَحَ منها -سريعاً- واللهُ الْمُسَدِّدُ-:

١- أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ (الكَاتِبُ الفَيْلَسُوفُ!) مَقَالَهُ: قَوْلُهُ: (تَتَمَيَّزُ السَّلَفِيَّةُ الإِصْلاَحِيَّةُ الإِحْيَائِيَّةُ بِطَبِيعَتِهَا الْمُعَادِيَة لِلسِّيَاسَة..)!!

وَهَذَا - دُونَمَا شَكٍّ- خَطأٌ وَاضِحٌ؛ فَلَمْ يُفَرِّق الكَاتِبُ الفَذُّ بَيْنَ أَمْرَيْنِ -مِنْ جِهَتَيْنِ-:

- أَمَّا الأَمْرُ الأَوَّل - بِجِهَتَيْه -؛ فَهُوَ (السِّيَاسَة) بِمَفْهُومِهَا الشَّرْعِيِّ الْمُنْضَبِط، وَ(السِّيَاسَة) بِمَفْهُومِهَا الْمُعَاصِرِ الْمُنْفَلِت!

- أَمَّا الأَمْرُ الثَّانِي - بِجِهَتَيْهِ - أَيْضًا -؛ فَهُوَ أَنَّ عَدَمَ انْشِغَالِنَا بِالسِّيَاسَةِ أَو اشْتِغَالِنَا بِهَا -وهذا حقٌّ-: لاَ يَعْنِي - ضَرُورَةً- أَنَّنا نُعَادِيهَا، فَضْلاً عَنْ أَنْ نُعَادِيَ أَهْلَهَا -وهذا باطلٌ-!!

فَالخَلْطُ بَيْنَ هَذَيْنِ الأَمْرَيْنِ مِنَ الأَهَمِّيَّة بِمَكَانٍ لاَ يَنْبَغِي أَنْ يَخْفَى عَلَى عَامِّيٍّ عَن الثَّقَافَةِ عَزُوف! فَضْلاً عَنْ كَاتِبٍ مُتَخَصِّصٍ فَيْلَسُوف!!

٢- وَأَعْجَبَنِي (!) نَقْلُ الكَاتِبِ (أَبُو هَنِيَّة) عَنِ الدَّكْتُور رَضْوَانِ السَّيِّد قَوْلَـهُ: (الحَرَكَاتُ المَعْنِيَّةُ بِقَضِيَّةِ الهُوِيَّةِ لاَ تَمْتَلِكُ اهْتِمَامَاتٍ سِيَاسِيَّةً مُبَاشِرَة)؛ فَهَذَا كَـلاَمٌ عَدْلٌ؛ وَإِنْ كُنْتُ عَلَى يَقِينٍ أَنَّ الكَاتِبَ الفَيْلَسُوف ظَنَّـهُ يُوَافِـقُ مُبْتَغَـاهُ، وَتَوَهَّمَـهُ يَلْتَقِي مَا يَرَاه -فَلِذَلِكَ نَقَلَهُ -، مَعَ أَنَّهُ - حَقًّا - ضِـدُّ مَقْـصُودِهِ -، وَبَيَـانُ هَـذَا مِنْ طَرَفَيْن:

الأَوَّل: قَضِيَّةُ (الهُوِيَّةِ) قضيّةٌ أساسٌ؛ فهِيَ قَضِيَّةُ الوَجُودِ، وقَضِيَّةُ الفَاعِلِيَّـةِ؛ وَالإِنسَانُ بِغَيْرِ هُوِيَّة كَرِيشَةٍ فِي مَهَبِّ الرِّيحِ؛ لاَ يَكُونُ لَهُ دُونَهَـا لَـونٌ أَوْ طَعْـمٌ أَوْ رَائِحَةٌ! وبخاصّة في ظِلِّ هجماتِ العَوْلَمَةِ والعَلْمَنة - والتي يتقنّع بها (بعضُهم)- اليوم- بلبوس الإسلام-!

الثَّانِي: قَيَّدَ الدَّكتُور رضوان السَّيِّد كَلاَمَهُ بـ (اهْتِمَـامَـاتٍ سِيَاسِـيَّةٍ مُبَـاشِرَةٍ)؛ وَهُوَ (قَيْدٌ) أَهْمَلَهُ -وَلَمْ يُقِمْ لَهُ وَزنًا-نَاقِلُ كلاَمِهِ كَاتِبُنَا الفَيْلَسُوف!-بَصَّرَهُ اللهُ-..

فَهَل الَّذِي لَيْسَ لَهُ اهْتِمَامَاتٌ سِيَاسِـيَّةٌ (مُبَـاشِرَةٌ) يَكُـونُ -لُزومـاً- مُهْمِـلاً للاهْتِمَامَاتِ السِّيَاسِيَّةِ - جَمِيعًا -؟!

وَهَل الَّذِي لَيْسَ لَهُ اهْتِمَامَاتٌ سِيَاسِيَّةٌ (مُبَـاشِرَةٌ) يَكُـونُ مُعَادِيًـا لِلـسِّيَاسَةِ، فَضْلاً عَنْ مُعَادَاتِهِ الْمُهْتَمِّينَ بِهَا؟!

وَلَسْتُ أَدْرِي - وَقَدْ أَدْرِي! - مَا الوُجُوهُ (الفَلْسَفِيَّةُ) الَّتِي تَجْعَـلُ مِثْـلَ هَـذَا الكَلاَمِ العَرَبِيِّ الفَصِيحِ يَلْتَاثُ عَلَى ذِهْنِ هَذَا الكَاتِبِ الْمُتَخَصِّصِ بِالفَلْسَفَةِ؛ لِيَطِيرَ بِهِ إِلَى غَيْرِ بَابِهِ، وَيُغَيِّرَ قِشْرَهُ بِلُبَابِهِ؟!

٣- وَمِمَّا يُؤَكِّدُ هَـذَا الـسُّقُوطَ الْمُرِيـع لِكَاتِبِنَـا الفَيْلَـسُوفِ الرَّفِيـعِ: أَنَّـهُ نَقَـلَ

-مُبَاشَرَةً- عَنْ شَيْخِنَا العَلاَّمَة الإِمَام مُحَمَّد نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- قَوْلَهُ: (مِنَ السِّيَاسَةِ تَرْكُ السِّيَاسَة)؛ فَهَلْ قَائِلُ هَذِهِ الجُمْلَةِ (المُفِيدَة) جَاهِلٌ بِالسِّيَاسَةِ -بَلْهَ أَنْ يَكُونَ مُعَادِيًا لَهَا-؟! أَمْ أَنَّهُ -أَصْلاً- لَمْ يَقُلْ جُمْلَتَهُ (المُفِيدَةَ) -هَذِهِ- إلاَّ صُدُورًا عَنِ (السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ) بِكَبِيرِ إِدْرَاكٍ لِوَاقِعِ السِّيَاسَةِ (العَصْرِيَّةِ)!!؟؟

فَكَمْ رَأَيْنَا -وَسَنَرَى!- لِلسِّيَاسَةِ (!) مِنْ صَرْعَى - مَجَازًا وَحَقِيقَةً -؟!!

نَعَمْ؛ لَيْسَتِ الدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ حَرَكَةً سِيَاسِيَّةً، وَلَنْ تَرْضَى أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ؛ مَهْمَا وُجِّهَتْ إِلَيْهَا الانْتِقَادَات، وَمَهْمَا كُتِبَتْ ضِدَّهَا المَقَالاَت، وَمَهْمَا رُمِيَتْ بِهِ مِنْ مَقُولاَت، وَمَهْمَا عُرِضَ عَلَيْهَا مِنَ الإِغْرَاءَاتِ!؛ لأَنَّ الوَاقِعَ المُعَاشَ -عِنْدَهَا- مِنْ أَكْبَرِ دَلِيلٍ عَلَى صِحَّةِ مَنْهَجِهَا، وَسَلاَمَة طَرِيقِهَا، وَقَارِنْ تَجِدْ!

وَأَمَّا مَنْ فَقَدَ (هُوِيَّتَهُ)، وَلَمْ يَعُد لِقَضِيَّةِ الهُوِيَّة -عِنْدَهُ- كَبِيرُ مَكَانٍ -أَوْ مَكَانَةٍ!-؛ فَلَنْ يَضِيرَهُ أَنْ يَسْلُكَ أَيَّ سَبِيلٍ، وَيَطْرُقَ أَيَّ بَابٍ، وينزِعَ أَيَّ ثِيَاب، وَلَو (تَنَقَّلَ) مِنْ أَقْصَى اليَمِينِ إِلَى أَدْنَى الشِّمَالِ!!

سَارَتْ مُشَرِّقَةً وَسِرْتَ مُغَرِّبًا   شَتَّانَ بَيْنَ مُشَرِّقٍ وَمُغَرِّبِ

وَيْكَأَنَّ كَاتِبَنَا الفَيْلَسُوفَ - أَصْلَحَهُ مَولاَهُ - وَاضِعٌ رَأْسَهُ - بِظُلْمِ نَفْسِهِ مِن غيرِ إِشْفَاقٍ!- مُقَابِلَ رَأْسِ شَيْخِنَا الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ الَّذِي وَصَلَتْ جُهودُهُ العِلْمِيَّةُ المَبْرُورَةُ -فِي التَّصْفِيَةِ وَالتَّرْبِيَةِ- أَقَاصِيَ الدُّنْيَا، وأَطْرَافَ المَعْمُورَةِ؛ مِنْ أَمْرِيكَا إِلَى أَنْدُونِيسيَا، وَمِنْ أُسْتُرَالْيَا إِلَى نيجيريا، فِي الحِينِ الَّذي لاَ يَزَالُ فِيهِ مُنْتَقِدُوهُ قَابِعِينَ

هُنَا وَهُنَاكَ؛ يَتَقَفَّرُونَ - عَلَى مَكَاتِبِهِم الُمرِيحَةِ، وَمَقَاعِدِهِم الوثيرَة - القَوْلَ وَالقَوْلَ الآخَرَ!

٤- قَوْلُ كَاتِبِنَا الفَيْلَسُوفِ - بَعْد -: (مَنْهَجُ الألْبَانِيِّ فِي التَّصْفِيَةِ وَالتَّرْبِيَةِ بِحَسَبِ مَنْظُورِهِ السَّلَفِيِّ - يَتَمَتَّعُ بِيَقِينٍ وَاطْمِئْنَانٍ حَاسِمٍ لاَ مَدْخَلَ لِلتَّشْكِيكِ فِيهِ)!

فَأَقُولُ: نَعَمْ، وَلَنِعْمَ مَا قَالَهُ (هُنَا) صَدِيقُنَا القَدِيمِ وَفَيْلَسُوفُنَا الجَدِيد؛ مَعَ كَوْنِهِ تَقَاصَر جِدًّا عَنْ إِيجَادِ البُرْهَانِ الحَقِّ عَلَى هَذَا اليَقِينِ الصِّدقِ - إِنْ كَانَ عَارِفًا لَه، أَوْ خَبِيرًا بِهِ-!

وَالبُرْهَانُ ظَاهِرٌ - لِكُلِّ ذِي فِقْهٍ - مِنْ جِهَتَيْنِ:

الأولَى: الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالعِينَة، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ البَقَر، وَتَرَكْتُم الجِهَادَ فِي سَبيلِ الله: سَلَّطَ اللهُ عَلَيْكُم ذُلاًّ؛ لاَ يَنْزِعُهُ عَنْكُمْ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ**»[1].

وَالنَّصُّ وَاضِحٌ وَصَرِيحٌ؛ لاَ يَحْتَاجُ فَلْسَفَةً، وَ لاَ يُعْوِزُهُ عَقْلَنَةٌ!!

وَفِيهِ بَيَانُ (وَحْدَةِ) السَّبِيلِ الجَلِيلِ لِلمَخْرَجِ مِنَ الوَاقِعِ الذَّلِيلِ...

الثَّانِيَة: النَّظَرُ العقليُّ؛ حيْث إِنَّ الوَاقِعَ - الَّذِي مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ - مِنْ خِلاَلِ

(١) رواه أبو داود (٣٤٦٢)، والبيهقي (١٠٤٨٤) عن ابن عمر.
وصححه شيخنا في «السلسلة الصحيحة» (١١).

تَارِيخِ مُمَارَسَات الجَمَاعَاتِ الإِسْلاَمِيّةِ (السِّيَاسِيَّةِ) - السِّلْمِيَّةِ أَو الثَّورِيَّةِ -، فَضْلاً عَـنْ الجَمَاعَـاتِ الإِسْـلاَمِيَّةِ (الانْقِلاَبِيَّـةِ = العَـسْكَرِيَّةِ): أَنَّ هَـذِهِ الجَمَاعَـاتِ -بِسُلُوكِيَّاتِهَا، فَضْلاً عَنْ أَصْـلِ أَفْكَارِهَـا - لَمْ تُـوَرِّث الأُمَّـةَ - وَللأَسَـفِ - إِلاَّ الفِتَنَ والرَّزايا، وَالمِحَن والبلايـا، وَلَمْ يَظْهَـرْ -مِـنْ أَكْثَـرِ سَـادَاتِهَا وَقَادَاتِهَـا- إِلاَّ الحِرْصُ المُـتَهَاوِتُ (!) عَـلَى الكَـرَاسِيِّ وَالمَنَاصِـبِ؛ وَالَّتِـي طَاحَـتْ مِـنْ أَجْلِهَـا رُؤُوس، وَقُلِبَتْ بِسَبَبِهَا كُؤُوس!!

وَمَا الصِّرَاعَاتُ القَائِمَةُ فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ المَعْمُورَةِ - اليَوْمَ - مَـعَ (الإِسْـلاَمِ)؛ إِلاَّ بِسَبَبِ مَا وَصَلَ أَهْلَ السِّيَاسَةِ - غَرْبًا وَشَرْقًا - عَنِ (الإِسْـلامِ)؛ مِـنْ خِـلاَلِ مُمَارَسَاتِ أَصْحَابِ (الإِسْلاَمِ السِّيَاسِيِّ)، وَجَمَاعَاتِهِم الحِزْبِيَّةِ!!

٥- مَا نَقَلَهُ الكَاتِبُ الفَيْلَسوفُ عَنْ (د. طَه عَبْدِ الـرَّحْمَن) - مُنْتَقِـدًا الـدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ فِي قِرَاءَتِهَا النَّصَّ الشَّرْعِيَّ -؛ بِنِسْبَتِهِ إِلَيْهَا: (قِرَاءَةَ النَّصِّ مِنْ دُونِ تَأْوِيلٍ، وَلا أَدْنَى تَصَرُّف مِنْ لَدُن القَارِئِ..)!! فَهَذِهِ نِسْبَةٌ بَاطِلَـةٌ بِـلاَ رَيْـب؛ فَكَيْـفَ لاَ يَكُونُ لِلقَارِئِ السَّلَفِيِّ تَصرُّفٌ بِالنَّصِّ وَهُوَ الَّذِي يُعَايِشُ مَدَارِكَ سَبَبِ نُزُولِـهِ أَو وُرُودِهِ، وَهُوَ الّذِي يَفْهَمُ النَّصَّ مِنْ خِلاَلِ سِيَاقِهِ وَسِبَاقِهِ، وَهُـوَ الَّـذِي لاَ تَغِيـبُ عَنْهُ - إِذ ذَاكَ - لُغَةُ العَرَبِ بِسَعَةِ مُعْجَمِهَا لإِدْرَاكِ مَرَامِي النُّصُوص!

وَأَمَّا (التَّأوِيلُ): فَالإِشْكَالِيَّة فِيهِ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يُجَابَ عَنْهَـا بِكَلِـمَاتٍ فِي مَقَـال؛ لِجَرَّةِ قلمٍ عنها تُقال!!

وَيَكْفِـي -لاقْتِـضَاءِ المَقَـامِ- أَنْ نَـسْأَلَ سُـؤَالاً وَاحِـدًا يَكْـشِفُ القَـضِيَّة -لِلمُنْصِفِ تماماً-.

هَلِ الأَصْلُ فِي الكَلاَمِ العَرَبِيِّ (التَّأْوِيلُ)؟؟! أَمِ الأَصْلُ فِيـهِ ظَـاهِرُ حُرُوفِـهِ، وَمَا تَتَرْجَمَتْ بِهِ مَعَانِيهِ؛ ثُمَّ: الخُرُوجُ عَـنِ الـنَّصِّ إِنَّـمَا يَكُـونُ لِمُقْتَـضىً غَالِـبٍ، أَوْ لِقَرِينَةٍ رَاجِحَةٍ؟!

وَلَسْتُ أَظُنُّ أَعْرَابِيًّا (عَرِيقًا)، وَلاَ فَيْلَـسُوفًا (غَرِيقًـا) يُخَـالِفُ هَـذَا الأَصْـلَ الأَصِيلِ؛ فَتَأَمَّلْ!!

وَمَا رُدُودُ عُلَمَاءِ السَّلَفِيَّةِ ودُعاتِها عَـلَى دَاودَ وَابْـنِ حَـزْمٍ - الظَّـاهِرِيَّين - إِلاَّ لإِهْمَالِهِمَا هَذَا الإِدْرَاكَ الُّلغَوِيَّ الشَّرْعِيَّ الدَّقِيق؛ فَنَرْجُو التَّفْرِيق!

وَأَخْشَى مَا أَخْشَاهُ - كَمَا يُقَالُ - أَنْ يَكُونَ (د. طه عَبْد الـرَّحمَن) خَلَـطَ بَـيْنَ (الظَّاهِرِيَّة) وَ (السَّلَفِيَّة)، وَحَسِبَهُمَا شَيْئًا وَاحِدًا؟!

فَلَئِن كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ؛ فَهَلْ خَفِـيَ هَـذَا الفَـرْقُ عَـلَى نَاقِـلِ كَلاَمِـهِ، كَاتِبِنَـا الفَيْلَسُوف (أَبُو هنِيَّة)؟! أَمْ أَنَّهُ عَرَفَ وَحَرَفَ؟!

وَمِمَّـا يَكْـشِفُ خَلْطَـهُ (الـسَّلَفِيَّ وَالفَلْـسَفِيَّ!) - مَعًـا - فِي هَـذَا المَوْضُـوعِ المُتَشَابِكِ -الَّذِي لاَ يُحْسِنُهُ-: قَوْلُ (سَـلَفِهِ!) ابْـنِ رُشْـد (الفَيْلَـسُوف) فِي كِتَابِـهِ «الكَشْفِ عَنْ مَنَاهِجِ الأَدِلَّةِ» (ص ٩٧ - ٩٨) -بَعْدَ نِقَاشٍ وَبَيَانٍ-:

«وَبالجُمْلَةِ؛ فَأَكْثَرُ التَّأْوِيلاتِ الَّتِي زَعَمَ القَائِلُونَ بِهَا أَنَّهَـا مِـنَ المَقْـصُودِ مِـنَ الشَّرْعِ -إِذَا تُؤُمِّلَتْ- وُجِدَتْ لَيْسَ يَقُومُ عَلَيْهَا بُرْهَان»!!

وقال (ص١٠٠): «بل ينبغي أن يُقَرَّر الشرعُ على ظاهرِهِ»!!

فَمَاذَا أَنْتَ قَائِلٌ - بَلْ أَنْتُمَا - فِي كَلامِ إِمَامِ فَلْسَفَتِكُم - هَذَا -؟!!

أَمْ: سَلَفِيٌّ وَفَلْسَفِيٌّ؟!

٦- وَمَا تَقَدَّمَ - وَكَثِيرٌ مِمَّا طَوَيْتُهُ!- يُبَيِّنُ (فَسَادَ) مَا نَقَلَهُ فَيْلَسُوفُنَا أَبُو هَنِيَّة -وَفَّقَهُ اللهُ لِمَرْضَاتِهِ- عَنِ (د. طَه عَبْد الرَّحْمَن) - ظَافِرًا مُرْتَضِيًا -بِقَوْلِهِ-: (وَيُؤَكِّدُ طه عَبْدُالرَّحْمن عَلَى فَسَادِ مَنْهَجِ التَّصْفِيَةِ وَالتَّرْبِيَةِ بِقَوْلِهِ: تَطَلَّعَتِ السَّلَفِيَّةُ إِلَى تَنْقِيَةِ المُمَارَسَةِ الدِّينِيَّةِ؛ بِاعْتِبَارِ أَنَّ هَذِهِ التَّنْقِيَةَ هِيَ السَّبِيلُ الأَمْثَلُ إِلَى إِخْرَاجِ المُجْتَمَعِ الإِسْلاَمِيِّ مِنْ حَالَةِ التَّبَدُّعِ وَالتَّخَلُّفِ وَالاسْتِعْمَارِ، وَخَاضَتْ لأَجْلِ ذَلِكَ أَلْوَانًا مِنَ النِّضَالِ، وَاسْتَخْدَمَتْ شَتَّى الوَسَائِلِ لِبُلُوغِ غَايَتِهَا فِي هَذِهِ (التَّنْقِيَة)، وَلَكِنَّ (التَّنْقِيَةَ) مَا كَادَتْ تُؤْتِي ثِمَارَهَا الأُولَى حَتَّى خَرَجَتْ بِالمُمَارَسَةِ الدِّينِيَّةِ إِلَى تَبَدُّعٍ آخَرَ غَيْرِ التَّبَدُّعِ الَّذِي تَوَلَّتْ تَغْيِيرَهُ فِي الطُّرُقِ الصُّوفِيَّةِ، وَإِنَّمَا تَبَدُّعٌ قَدْ يَكُونُ أَسْوَأَ أَثَرًا وَأَحْوَجَ إِلَى التَّغْيِيرِ)!!

هَذَا - بِطُولِهِ - كَلاَمُ (د. طه عَبْد الرَّحْمن) الَّذِي نَقَلَهُ - مُلْقًى عَلَى عَوَاهِنِهِ -جَذِلاً بِهِ- كَاتِبُنَا المُتَخَصِّصُ بِالفَلْسَفَةِ!

عَجَبًا لَكُمْ -مَعْشَرَ الفَلاَسِفَةِ الجُدُد!- ثُمَّ عَجَبًا لَكُمْ!! فَالكَلاَمُ الإِنْشَائِيُّ المُنَمَّقُ -المُجَرَّدُ عَنْ أَدْنَى حُجَّةٍ- مَعْدُودٌ عِنْدَكُمْ مِنَ البَرَاهِينِ وَالبَيِّنَاتِ!! وَالكَلاَمُ الَّذِي هُوَ حُجَّةٌ فِي نَفْسِهِ -كَكَلاَمِ اللهِ وَرَسُولِهِ - هُوَ عِنْدَكُمْ ظُنُونٌ وَتَخَرُّصَات، وَمُفْتَقِرٌ إِلَى النَّظَرَاتِ وَ التَّأْوِيلات!!

إِنَّ مَا ذَكَرَهُ (د. عَبْد الرَّحْمَن) لاَ يَعْدُو أَنْ يَكُونَ تَوْصِيفاً لِحَالَةٍ ذِهْنِيَّةٍ ارْتَآهَا -حَسْبُ-، وَلَكِنْ؛ أَيْنَ - فِيمَا قَالَ - وَجْهُ التَّخْطِئَةِ الْمُدَّعَاة؟! وَأَيْنَ - فِيمَا ذَكَرَ - وُجُوهُ الفَسَادِ المَطْلُوبِ كَشْفُهُ؟! وَأَيْنَ دَلاَئِلُ هَذِهِ المَزَاعِمِ الْمُتَهَافِتَةِ؟!

وَمَا هِيَ البَيِّنَةُ عَلَى كُلٍّ؟!

اعْلَمْ - أَيُّهَا الكَاتِبُ الفَيْلَسُوفُ - أَنَّ الأَسْمَاءَ الْمُكَبَّرَةَ (!) لَنْ تَجْعَلَ -بِمَحْضِ قَوْلِهَا- الليلَ نَهَارًا، وَلَنْ تَقْلِبَ -بِمُجَرَّدِ ادّعَائِهَا- الأَبْيَضَ أَسوَد!

وَاعْلَمْ - أَيْضًا - أَنَّ مَنْ يَتَقَلَّدُونَ كَلاَمَهُمْ - مُسَلِّمِينَ مُسْتَسْلِمِينَ! - إِنَّمَا يَظْلِمُونَ أَنْفُسَهُمْ أَوَّلَ مَا يَظْلِمُون، فَضْلاً عَمَّا يُوْقِعُونَهُ مِن ظُلْمٍ وَظُلُمَاتٍ فِي غَيْرِهِمْ مِمَّن انْتَقَدُوهُمْ وَوَجَّهُوا إِلَيْهِمْ تُهَمَهُم البَائِسَة، وَسِهَامَهُم اليَائِسَة - بِالدَّعَاوَى المَحْضَةِ، وَالتُّهَمِ الفَارِغَةَ -!!!

٧- ثُمَّ - قَبْلَ الخِتَام - ثَمَّةَ مُغَالَطَةٌ ظَاهِرَةٌ (دَسَّهَا) صَدِيقُنَا الفَيْلَسُوفُ (الجَدِيدُ) طَيَّ مَقَالِهِ - لَمَّا قَالَ فِينَا - عَلَى لِسَانِ حَالِنا -: « هَذِهِ الاسْتِرَاتِيجِيَّةُ الَّتِي تَقُومُ عَلَى أَسَاسِ تَصْفِيَةِ الْمُجْتَمَعِ وَتَرْبِيَتِهِ سَوفَ تُؤدِّي فِي النِّهَايَةِ إِلَى قِيَامِ دَوْلَةِ الإِسْلامِ »!

وَكَأَنَّنَا نَعْتَقِدُ -أَو أَنَّهُ هُوَ يعتَقِدُ!- أَنَّهُ لاَ تُوجَدُ دَوْلَةٌ للإِسْلامِ -اليَوْمَ-!!

وَالحَقُّ - بِلاَ مَثْنَوِيَّة- أَنَّ اعتِقَادَنَا الجَازِمَ أَنَّ دَوْلَتَنَا التي نعيشُ -بِحُكْمِ وَاقِعِنَا- دَوْلَةُ إِسْلاَم، وَبَدَهِيٌّ أَنَّهَا - وَالحَالَةُ هَذِهِ - لَيْسَتْ دَوْلَةَ كُفْرٍ أَوْ شِرْكٍ! وَإِنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُخَالَفَاتِ وَالتَّقْصِيرِ مَا لا يُنْكِرُهُ حَتَّى سَاسَتُهَا، وَقَادَتُهَا، وَأَوْلِيَاءُ أُمُورِهَا -نسأَلُ اللهَ أن يُصلِح الجميع-...

وَهَذَا الوَاقِعُ الإِسْلاَمِيُّ - الْمُتَخَلِّفُ شَرْعِيًّا وعَمَلِيًّا - لَيْسَ هُوَ وَلِيدَ هَذَا القَرْنِ، أَوْ نَتَاجَ سُقُوطِ الدَّوْلَةِ العُثْمَانِيَّةِ - كَمَا تُوْهِمُهُ وَتَدَّعِيهِ أَدَبِيَّاتُ أَكْثَرِ الجَمَاعَاتِ (الحِزْبِيَّةِ الإِسْلاَمِيَّةِ) - مُنْذُ عُقُودٍ -!! وَلَكِنَّهُ - وَللأَسَفِ الشَّدِيدِ - وَاقِعٌ قَدِيمٌ جِدًّا - مُنْذُ قُرُونٍ وقرونٍ- كَمَا حَكَاهُ الإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الآجُرِّيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٣٦٠هـ) أَي: قَبْلَ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِ عَامٍ!! - فِي كِتَابِهِ - « الشَّرِيعَة » (١/ ١٣٥) قَائِلاً -بِتَشَكٍّ-:

« مَنْ تَصَفَّحَ أَمْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ - مِنْ عَالِمٍ عَاقِلٍ - عَلِمَ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ - وَالعَامَّ مِنْهُمْ- تَجْرِي أُمُورُهُمْ عَلَى سَنَنِ أَهْلِ الكِتَابَيْنِ - كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، وَعَلَى سَنَنِ كِسْرَى وَقَيْصَرَ، وَعَلَى سَنَنِ أَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ: السَّلْطَنَةِ وَأَحْكَامِهِمْ، وَأَحْكَامِ العُمَّالِ وَالأُمَرَاءِ -وَغَيْرِهِمْ-، وَأَمْرِ المَصَائِبِ وَالأَفْرَاحِ والمَسَاكِنِ واللِّبَاسِ وَالحِلْيَةِ، وَالأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالوَلائِمِ، وَالمَرَاكِبِ وَالخَدَمِ وَالمَجَالِسِ وَالمُجَالَسَةَ، وَالبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَالمَكَاسِبِ -مِنْ جِهَاتٍ كَثِيرَةٍ-.

وَأَشْبَاهٌ لِمَا ذَكَرْتُ -يَطُولُ شَرْحُهَا- تَجْرِي بَيْنَهُمْ عَلَى خِلافِ الحَقِّ والصواب، وَإِنَّمَا تَجْرِي بَيْنَهُم عَلَى سَنَنِ مَنْ قَبْلَنا[1] من أهل الكتاب -كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، وَاللهُ المُسْتَعَانُ-.

فَمَا أَقَلَّ مَنْ يَتَخَلَّصُ مِنَ البَلاءِ الَّذِي قَدْ عَمَّ النَّاسَ!

وَلَنْ يُمَيِّزَ هَذَا إلاَّ عَاقِلٌ عَالِمٌ قَدْ أَدَّبَهُ العِلْم ».

(١) رواه البخاري (٦٨٨٩) ومسلم (٢٦٦٩) عن أبي سعيد الخُدْرِيّ.

قُلْتُ: فَأَيْنَ هُوَ ذَا -ممّا هذا هذى-؟!

بَلْ أَيْنَ مَا هَوَى بِهِ فَيْلَسُوفُنَا الجَدِيدُ - بِزَعْمِهِ - مِمَّا حَرَّرَهُ إِمَامُنَا القَدِيمُ -بِعِلْمِهِ-؟!!

وَفِي ضَوْءِ هذه الإِبانةِ أَقُولُ:

إِنَّ مَا نَقُومُ بِهِ (نَحْنُ) - تَصْفِيَةً وَتَرْبِيَةً - لا يُجَاوِزُ حدودَ التَّطبيقِ العِلْمِيِّ العَمَلِيِّ لقَولِ رَبِّ العالَمِين: ﴿وَٱلْعَصْرِ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ -وهو شأْنٌ جليلٌ كُبَّار- رَغباً بِرِضا رَبِّ العَالَمِين، وَرهَباً مِنَ الخُسْرَانِ المُبِين...

واللهُ يقول: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ ...

٨- وَأَخِيرًا - وَلَيْسَ آخِرًا - كَمَا يُقَالَ!-: إِنَّ مَا حَاوَلَ الكَاتِبُ الفَيْلَسُوفُ إِقْنَاعَ نَفْسِهِ بِهِ، - وَالتَّلْبِيسَ عَلَى قُرَّائِهِ فِيهِ - تَشْكيكاً وَتَكْتيكاً- مِنْ أَنَّ (مُعْظَمَ أَتْبَاعِ السَّلَفِيَّةِ الإِحْيَائِيَّةِ مِن الطَّبَقَةِ الفَقِيرَةِ المُهَمَّشَةِ الَّتِي تَنْتَشِرُ فِي الأَحْيَاءِ الشَّعْبِيَّةِ...)!! كَلامٌ فَاشِلٌ يُنَادِي عَلَى نَفْسِهِ بِالنُّكْرَانِ!

وَعَلَيْهِ؛ (فَنَأْمُلُ) مِنَ الكَاتِبِ المُتَخَصِّصِ بِالفَلْسَفَةِ - أَعَانَهُ الله - أَنْ (يَهْدِينَا) إِلَى ذَلِكُمُ المِقْيَاسِ المُعْتَبَرِ الَّذِي ظَفِرَ بِهِ، فَجَعَلَهُ يَحْكُمُ هَذَا الحُكْمَ، وَيَخْرُجُ بِهَذِهِ النَّتِيجَةِ؟!

هَلْ هُوَ الاسْتِقْراءُ والسَّبْرُ وَالشُّمُولُ - كُلِّيًّا أَو جُزْئِيًّا -؟! أَمْ هُوَ المَنْطِقُ الأَرُسْطِي؟! أَمْ هُوَ مُجَرَّدُ الظَّنِّ؟!

فَإِنْ كَانَ: فَأَيٌّ مِنْ دَرَجَاتِهِ؟! وَكَيْفَ وَصَلَ إِلَيْهَا، وَتَوَصَّلَ لَهَا؟!

أَمْ أَنَّ الأَمْرَ قَدْ وَصَلَ بِهَؤُلاَءِ الفَلاسِفَةِ الجُدُدِ - أَكْثَرَ مِمَّا تَطَلَّبَهُ أَجْدَادُهُم! - إِلَى اسْتِسْفَاهِ عُقُولِ قُرَّائِهِمْ إِلَى حَدِّ أَنْ يَقُولُوا لِيُصَدَّقُوا - هَكَذَا - خَبْطَ لَزْقٍ - أو ضَرْبَةَ لازِبٍ - كَمَا يُقَالُ -؟!

أَمْ أَنَّهُمْ -وهم يدّعونَ التقدُّميّة!- يُرِيدُونَ أَنْ (يَرْجِعُوا) بِالنَّاسِ وَمُجْتَمَعَاتِهِمْ إِلَى عَصْرِ (تهَافُتِ الفَلاسِفَةِ)، وَ(تهَافُتِ التَّهَافُتِ) - وَمَا انْجَرَ مِنْهُمَا، وَصَدَرَ عَنْهُمَا -؟! لِيَحْجُزُوا لأَنْفُسِهِمْ مَقَاعِدَ بَيْنَهُم فِيمَا هُم بِهِ جَاهِلُونَ؛ وَلِيُكَدِّرُوا صَفْوَ المُجْتَمَعِ المُطْمَئِنِّ، مُعَطِّلِينَ مَسَارَ الأُمَّةِ (الوَسَطِ) الطَّوِيلَ -وَالمُسْتَقِيمَ- فِي آنٍ!!

﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

عَلَى أَنِّي أَقُولُ - تَنَزُّلاً - بَعْدَ الَّتِي وَالَّلتَيَّا -:

هَلْ أَتْبَاعُ الأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ (يَا هَذَا) إِلاَّ أُولَئِكَ -كَمَا فِي سُؤَالِ هِرَقْلَ لأَبِي سُفْيَانَ- كَمَا فِي «صَحِيحِ البُخَارِيِّ» (٧) - لَمَّا قَالَ لَهُ - عَنْ شَأْنِ النبيِّ ﷺ: (فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُم؟! فَقَالَ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ... فَقَالَ هِرَقْلُ - مُقِرًّا-: وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ).

وَبَعْدُ:

فَهَذِهِ وَقَفَاتٌ (يَسِيرَةٌ) مَعَ كَـلاَمٍ (كَثِيرٍ!)؛ غايةُ مَا يُقَالُ فِيهِ: إِنَّـهُ لَحْـمُ جَمَـلٍ غَثٍّ، عَلَى رَأسِ جَبَلٍ وَعْر، لاَ سَهْلٌ فَيُرْتَقَى، وَلا سَمِينٌ فَيُنْتَقَى!!

فَماذا نُعْمِلُ؟! وَمَاذَا نُهْمِلُ؟!

وَالوَقْتُ أَنْفَسُ مَا عُنِيْتُ بِحِفْظِـهِ ... وَأَرَاهُ أَسْـهَلَ مَـا عَـلَيَّ يَـضِيعُ!

وَلَعَلَّ فِيمَا ذَكَرْتُ مَقْنَعًا لِذِي عَقْلٍ، وَمَطْمَعًا لِصَاحِبِ نَظَرٍ.

وَأَمَّا الأَعْشَى الَّذِي لَمْ تُقْنِعْهُ نُصُوصُ الوَحْيَيْنِ الجَلِيلَيْنِ؛ فَهَلْ سَيُقْنِعُهُ كَـلاَمُ مَنْ ذَبَّ عَنْهُمَا، وحامَى دُونَهما - وَلَو جِئْتَهُ بِأَلْفِ آيَةٍ -؟!

ورَجَائي (السَّلَفِيّ) لِصَدِيقِي (الفَلْسَفِيّ) أَنْ لاَ يَكُونَه!

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

- ١٧ -
نحن... والسياسة!

النَّظرُ في واقع الأمّة يُحيِّر الألبَّاء، ويدهش الأذكياء، ويُوقع (اليأس) في قلوب الضعفاء!

والسعيُ في وجوب إخراج هذه الأُمَّة من مصائبها، والمضيِّ بها إلى عزِّها، والانطلاقِ بها إلى نهضتها: أمرٌ لازمٌ على كل مسلم قادر -على حسب استطاعته وقُدرته-.

والمَسْلَكُ الذي لا طريق سواه، ولا حلَّ غيرُه، هو ربطُ الأُمَّة بماضيها، ووصلها بتراث أسلافها، وإقامتها على جادَّة كتاب ربِّها -سُبْحَانَه-، وسُنّة نبيِّها ﷺ.

.. فهذه قضايا ثلاث مهمّة -غايةً-:

١- معرفة حاضر الأُمَّة..

٢- معرفة وجوب الإخلاص..

٣- معرفة سبيل النجاة...

... وهذه القضايا مُرتبطٌ بعضها ببعض، وآخذٌ بعضها برقاب بعض، فلا تنقصم عُراها، ولا تتجزَّأ أحكامها.

ونحن -دعاة السنّة- حريصون الحرص كلَّه على هذا الارتباط الوثيق بهـذا النَّظر العميق، بعيداً عن كثرة القيل والقال، أو الطيران في أجواء الخيال!!

من أجل ذا؛ فإنَّنا سائرون عل نهج التأْصيل العقـدي، والتربيـة المنهجيّـة، والبناء الفكري -في ضوء طريقة التصفية العلميّة، والتربية الإيمانيّة- فيما سينتج بعدُ خلاصاً أكيداً من دركات سوء الأحوال، إلى درجات العزَّة والكـمال، بمنَّـة ذي العزَّة والجلال..

وهذا السَّير الحثيث لا يمنعُنا -شرعاً ولا واقعـاً- مـن التطـرُّق -أحيانـاً- لبعض القضايا التي تشغل عامّة النـاس، وتُـرَدَّدُ عـلى مـسامعهم عـبر الخطـب والمنابر، فضلاً عن وسائل الإعلام الرَّسميّة أو الخاصّة؛ ليعلموا من ذلك القولَ الحقَّ الخاليَ من التشويه، والنَّقيَّ من شوائب التمويه...

والإعراضُ عن مثل هَذِهِ الطُّرق يُسمى عند فئاتٍ من (الناس) هروباً عـن الواقع، أو جهلاً بالسياسة!!

ونحن -دعاة السنّة وطلبة العلم- لسنا نعيش تبعاً لأهواء العامّة، أو أذواق (الخاصّة)، وإنما ننطلق فيما نبقي أو نذر من قواعد علميّـة راسـخة، مبنيّـة عـلى فتاوى العلماء، وإرشادات الكبراء من أهل العلم والفقهاء.

وعليه؛ فإنَّ طَرْقَنا لبعض تلك (المواضيع) -أو تركنا لها- إنَّما هو في حَدِّ ذاته نظرة سياسيّة.. لكنَّها شرعيّة:

فالسياسة الشرعيّة هي رعاية شؤون الأُمَّة بـما يُـصلح أحوالهـا عـلى ضـوء الكتاب والسنّة..

فليست السياسة (عندنا) مطيَّة جماهيريّة..

وليست السياسة (عندنا) تأثيراً حماسيًّا..

وليست السياسة (عندنا) أسلوباً تهييجيًّا

وليست السياسة (عندنا) أساساً تغييريًّا..

.. بل السياسة الحقّة: تعريف الأُمَّة بحقيقة الداء..

السياسة الحقّة: الخروجُ من السياسات الباطلة.. ذات الآراء العاطلة... ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾.

السياسةُ الحقَّةُ: إرشاد الأمّةِ إلى معايير الهدى، وأصول الاستقامة؛ لنأخذ بأيديها إلى ما فيه سعادتُها وانتعاشُها - دِيناً ودُنْيا -[1].

والهادي هو الله، وهو -سبحانه- المستعان.

* * * * *

(١) وفي كتابي «الدعوة السلفية بين الطرق الصوفية والدعاوى الصحفية» (ص١١٨) تفصيلٌ مفيدٌ.

- ١٨ -
السلفية... والإرهاب!!

أوقعت الأحداثُ العالميةُ -التي سُمِّيت (أحداث: ١١سبتمبر)- الأُمَّةَ -كلَّها-، والشعوبَ -جميعَها- في زلزالٍ عاصفٍ؛ اجتماعيٍّ، واقتصاديٍّ، وسياسيٍّ، وعسكريٍّ: فائقِ الخطورةِ، عظيمِ الأَثَرِ، شديدِ العاقِبة...

ولقد صَحِبَ هذه الأحداثَ الضِّخَام -منذ أوّل نُجومها- كلامٌ كثيرٌ، وضَجَّةٌ عظيمةٌ حول ما يُسمّى في الإعلام الغربي، والشرقي -تبعاً!- بـ(الأصولية) -Fundamentalism-؛ وهي كلمةٌ مرادفةٌ -عندهم- لكلمة (الإرهاب)!!

ومن بين الكلام على (الأصولية) و (الإرهاب) بَرَزَ الكلامُ -بصورةٍ أو أخرى!! -كثيراً- حول (السلفيّة)، وصِلتَها بهذا أو ذاك!!

وممّا زادَ الكلامَ على (السلفيّة) -أيضاً- وكثَّره!- انتسابُ عددٍ من الأحزاب، والحركات، -في بعض البلاد (الإسلامية)- كـ(الجزائر) و(المغرب) -مثلاً- إلى (السلفيّة)، ثم انتهاجُ هذه الحركات طريقةَ الثورةِ والتهييج، ومُواجهة الحُكّام، والقتال، والصِّدام المسلَّح...

... ولقد أدّى هذا (الخليط!) -بالأسماء، والوقائع!- إلى تَشْويهِ صُورة

(الدعوة السلفيّة) -الحقّة-، الّتي انْتَهَجها أهلُ العلم الكبار الراسخون، وعُلماء الأمّةِ الأجلّةُ الربّانيُّون، مُتَلَقِّينَها عن شيوخِهم وكُبرائهم -مِن قبلُ-، ومُلَقِّنِينها إلى طُلابهم وتلاميذهم -مِن بَعْدُ-؛ حتّى تكتملَ دورةُ العلم، وتَتِمَّ حَلْقَتُهُ؛ ارتباطاً منهجيّاً عالياً، وصِلَة شرعيةً غاليةً ...

بحيث يؤدي ذلك -كُلُّه- إلى التطبيق العملي -الواقعي- لقول نبي الإسلام ﷺ: «**تسمعون ويُسمَع منكم، ويُسْمَعُ ممّن يَسْمَع منكم**»[1]؛ تواصُلَ حقٍّ، وتَسَلْسُلَ سدادٍ؛ مِن غيرِ انفصامِ عُرىً، ولا انفصالِ هدىً...

ولمّا كان هؤلاء الكبارُ -وأُولئك الأكابرُ- دُعاةَ أمنٍ، وأمانٍ، وإيمانٍ: كانت دعوتُهم -بدءاً، وانتهاءاً- دعوةً نقيّةً صفيّةً؛ بعيدة عن ذاك العُنف، ومُنَافيةً لذلك الصِّدام، ومُناقِضةً لِهاتيكَ المواجهةِ الثوريّة!!

نعم؛ نحن نُؤمِنُ بالجهاد، ونُعطيه أهمِّيَّتَه الشرعيّة، ونُؤَدِّيهِ مكانتَه الدينيّة، ونعرفُ له قَدْرَه؛ لكن: ضمن ضوابط الشَّرعِ، وأحكامِ عُلمائهِ، وهديِ أئمتهِ وكُبرائهِ..

«وأمَّا إشاعة الفوضى، وترويعُ الآمنينَ -أو المُستأمَنينَ-، وتَقتيلُ الأطفالِ والنِّساءِ والشيوخِ، ونزعُ الأُمّة مِن أَمنها وأمانِها -باسم الجهاد! والدِّين!!

(١) رواه أحمد (٢٩٤٥)، وأبو داود (٣٦٥٩) عن ابن عباس.
وانظر «السلسلة الصحيحة» (١٧٨٤) لشيخنا الألباني.

-وبالعواطفِ الجارفة، أو الحماساتِ الفارغة-: فهو عينُ المحادَّة لله، ولرسولِه، وللمؤمنينَ، وخُروجٌ عن جادَّةِ أهل العِلْمِ الرَّاسخين»[١].

وهذه الفعائلُ -التي وَصَفْنَا -أخيراً- يُسمِّيها (الغربُ!) ومَن تَبِعه من أهل (الشرق!)-: إرهاباً!!

وهي تسميةٌ (غربيّة = سياسية) مغلوطةٌ لمصطلحٍ (إسلامي) -صحيح- جاءَ به الشرعُ مِن غيرِ نكيرٍ؛ كما في قولِه -تعالى- في كتابه الكريم-: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾.

أمّا التّسميةُ -الحقّةُ- لهذه الفعائلِ -المُسْتَنْكَرةِ شرعاً، والمُنكَرةِ واقِعاً -فهي: (الغُلُوّ)، ولقد حذّرنا مِنه الرسول ﷺ، ونهانا عنه؛ وذلك قولُهُ ﷺ: «**إيّاكم والغُلُوَّ في الدين؛ فإنّما أهلك مَن كان قبلكم غُلُوُّهم في دِينِهم**»[٢].

فالخَلْطُ بين المصطلحات، وعدمُ الضبطِ لحقائق الأشياء: يُوقِعُ الأُمّةَ -وأبناءَها- بل العالَمَ -أجمعَ- بمفاسدَ وشرور، وفتنٍ وأُمور... ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾...

فالدَّعوةُ السلفيّةُ -الهادئةُ الهاديةُ- دعوةٌ علميّة، ودعوةٌ ربانيّة، تأبى تلكم المحدثات، وتنأى بنفسها عن هاتيك الفتن العاصِفات؛ لا جُبْناً أو

(١) «مجمل مسائل (الإيمان والكفر) العلمية؛ في أصول العقيدة السلفية» (ص ٦٠- الطبعة الثانية) بأقلام: مجموعة من طلبةِ العلمِ في الأُرْدُنّ.

(٢) رواه النسائي (٣٠٥٧)، وابن ماجه (٣٠٢٩)، وأحمد (١٨٥١) عن ابن عباس. وانظر «السلسلة الصحيحة» (١٨٣).

خَوفاً -كما يصوّره -ويتصوّره!- بعضُ الغُلاة المخالفين، أو أشباههم مِن الجَهَلة المُتَعنِّتين...

وإنّما تَطبيقاً للشرعِ الحكيم؛ المبنيِّ على قول الله -سبحانه-: ﴿**لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ**﴾ -ومنه قولُ النبيّ ﷺ: «**إنّما أنا رحمةٌ مُهداة**»[1]-، والقائمِ على قولِهِ ﷺ: «**البَرَكةُ مَعَ أكابِرِكم**»[2]؛ فلا نتجاوزُهم، ولا نتعدّاهم؛ فهم «**القوم: لا يشقى بهم جليس**»[3]؛ كمثل أئمتنا الكرام: ابن باز، والألباني،وابن عثيمين، ومن كان على مثل ما كانوا عليه-، وكلُّ مخالفٍ لهم؛ فهو بئيس تعيس، ولو كان من الذين ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾...

وليس هذا الحُسْبانُ -أو ذاك الظنُّ!- بِمُنْجٍ أصحابَه -المُتَفَلِّتين عن حقِّه- مِن حِسَاب الله، وعذابِهِ، وعقابِهِ -بقدر مُخالفتِهم وانحرافهم-.

... فَلْيَؤُبِ الضالُّون، ولْيَعُدِ البعيدون، ولْيَتُبِ المخالفون...

وستبقى الدّعوةُ السلفيّة -الحقّة النقيّة- كما العهدُ بها، والظنُّ بهُداتها- دعوةَ أمنٍ وأمانٍ وإيمان؛ في السلم والحرب - ولو رماها أعداؤها بالإفك والبهتان والإرهاب- ودعوةَ هدى وحقٍّ؛ علماً، وعملاً، واعتقاداً...

والله الهادي.

---

(١) «السلسلة الصحيحة» (٤٩٠)، و«غاية المرام» (١).

(٢) رواه ابن حبان (٥٥٩)، والحاكم (٢١٠).

وصححه شيخنا في «السلسلة الصحيحة» (١٧٧٧).

(٣) رواه مسلم (٢٦٨٩) عن أبي هريرة.



٣ - التطرف والتكفير



- ١٩ -
تَحْرِيرُ المُصْطَلَحَاتِ؛ أو تكْسِيرُها؟!

لُغَةُ العِلْمِ رَفِيعَةٌ راقِيَة، وَحَسَنَةٌ عَالِيَـة؛ لاَ يُـدْرِكُهَا إِلاَّ أَصْـحَابُهَا، وَلاَ يُـتْقِنُ فَهْمَهَا إِلاَّ ذَووهَا، وَلاَ يَتَسَنَّمُ ذَرْوَتَهَا إِلاَّ الصَّابِرُون، وَمَنْ لَمْ يَسْتَوْعِبْ حُرُوفَهَـا، أَوْ يُدْرِكْ مَرَامِيهَا: فَقَدْ يَضِلُّ وَهُوَ يَحْسَبُ أَنَّهُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ صُـنْعاً؛ أَوْ يَـزِلُّ مِـنْ حَيْثُ لاَ يَشْعُرُ أَوْ يَدْرِي!

هَذَا -كُلُّهُ- مُتَعَلِّقٌ بِعُمُـومِ لُغَـةِ العِلْـمِ وَشُـمُولِهَا؛ فَكَيْـفَ إِذَا كَـانَ الـشَّأْنُ مَوْصُـولاً بِدَقَائِقِـهِ، وَمُـصْطَلَحَاتِهِ؟! فَـالأَمْرُ أَرْفَـعُ وَأَعْـلَى، وَأَهَـمُّ وَأَغْـلَى، وَأَجَلُّ وَأَوْلَى...

فَكَيْفَ الحَالُ -إِذَنْ- إِذَا كَانَ هَذَا (الْمُصْطَلَحُ) حَادِثاً؛ قَدْ تَخْتَلِفُ فِيـهِ أَنْظَـارُ قَائِلِيهِ عَلى سَامِعِيهِ، وَيَتَرَدَّدُ حُكْمُهُ بَيْنَ الْمُتَحَدِّثِينَ بِهِ وَناقِلِيه؟!

وَمِنْ أَجْمَلِ كَلِمَاتِ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوِى» (٣/ ٤٠٤) قَوْلُهُ: «فَلاَ يَجُوزُ أَنْ تُلْقَى الفِتْنَةُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِـأَمْرٍ مُحْـدَثٍ، وَنَـزِاعٍ لَفْظِيٍّ لاَ حَقِيقَةَ لَه».

وَمِنْهُ: قَوْلُهُ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «المَجْمُوع» (٦/ ٧٣): «النِّزَاعُ: إِنْ كَانَ فِي المَعْنَى؛ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ فِي اللَّفْظِ؛ فَهُوَ نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ».

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوى» (٧/ ٣٥٦-٣٥٧):

«وَالاسْمُ كُلَّمَا كَثُرَ التَّكَلُّمُ فِيهِ -فَتُكُلِّمَ بِهِ مُطْلَقاً، وَمُقَيَّداً بِقَيْدٍ آخَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ- كَانَ هَذَا سَبَباً لِاشْتِبَاهِ بَعْضِ مَعْنَاه، ثُمَّ كُلَّمَا كَثُرَ سَمَاعَهُ: كَثُرَ مَنْ يَشْتَبِهُ عَلَيْهِ ذَلِك...».

فَالوَاجِبُ بَيْنَ المُتَبَاحِثِينَ فِي العِلْمِ أَنْ يُحَرِّرُوا مُصْطَلَحاتِهِم، وَيَضْبِطُوا مَعَانِيَهَا، وَيَفْهَمُوا مَرَامِيَهَا: حَتَّى تَنْضَبِطَ لُغَةُ الحِوَارِ العِلْمِيِّ بَيْنَهُم، لاَ أَنْ يَتَنازَعُوا حَوْلَ مُصْطَلَحٍ فَارِغِ المَضْمُون، خَاوِي الدِّلاَلَة، كَالجَسَدِ بِلاَ رُوح!

فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا؛ فَسَتَكُونُ لُغَةُ التَّخَاطُبِ بَيْنَهُمْ غَيْرَ قَائِمَةٍ، فَضْلاً عَنْ أَنْ تَكُونَ مَفْهُومَةً مَعْلُومَةً!! عَلَى حَدِّ مَا قِيل:

سَارَتْ مُشَرِّقَةً وَسِرْتَ مُغَرِّباً شَتَّانَ بَيْنَ مُشَرِّقٍ وَمُغَرِّبِ

فَإِمَّا تَحْرِيرُ (المُصْطَلَحَاتِ)؛ لِضَبْطِ المَعَانِي وَالدَّلاَلاَت... وَإِمَّا تَكْسِيرُهَا؛ حَتَّى لاَ تَكُونَ عَائِقاً خِلاَلَ المَقَاصِدِ وَالكَلِمَات...

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (٣/ ٥٥٥):

«وَإِذَا اتَّفَقَ شَخْصَانِ عَلَى مَعْنىً؛ وَتَنَازَعَا: هَلْ يَدُلُّ ذَلِكَ اللَّفْظُ عَلَيْهِ أَمْ لا؟ عُبِّرَ عَنْهُ بِعِبارَةٍ يَتَّفِقَانِ عَلَى المُرَادِ بِهَا، وَكَانَ أَقْرَبُهَا إِلى الصَّوَابِ مَنْ وَافَقَ اللُّغَةَ المَعْرُوفَة».

فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الوَاقِعُ عَكْسَ ذَلِك؛ مِن جهةِ الاخْتِلافِ فِي اللَّفْظِ، وَعَدَمِ التَّوَافُقِ فِي المُصْطَلَح؟!

وَمَا حَالُ الْمُتَنَازِعِينَ فِي (مُصْطَلَحٍ) دُونَ تَحْرِيرِ دِلالَتِهِ -أَوْ تَكْسِيرِ حُرُوفِهِ!- إِلاَّ كَمِثْلِ مَا قَالَ الإِمَامُ ابْنُ القَيِّمِ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «الصَّواعِقِ الْمُرْسَلَة» (٣/ ٩٨١):

وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً بِعُمْيانٍ خَلَوْا ... فِي ظُلْمَةٍ لاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلا
فَتَصَادَمُوا بَأَكُفِّهِم وَعِصِيِّهِمْ ... ضَرْباً يُدِيرُ رَحا القِتَالِ طَوِيلا
حَتَّى إِذَا مَلُّوا القِتَالَ رَأَيْتَهُم ... مَشْجُوجاً او مَفْجُوجاً او مَقْتُولا
وَتَسامَعَ العِمْيانُ حَتَّى أَقْبَلُوا ... لِلصُّلْحِ فَازْدَادَ الصِّياحُ عَوِيلا!!

... وَالأَمْثِلَةُ كَثِيرَةٌ؛ فَلاَ نُطِيل؛ مِنْ غَيْرِ زَمْرٍ وَلاَ تَطْبِيل!

* * * * *

- ٢٠ -

مُواجهةُ (التطرُّف والتكفير).. لماذا؟؟

قد يسأَلُ سائل، أو يقولُ قائل: ما سببُ كثرةِ كِتاباتكم (!) في الردّ على مسائِل (التطرُّف)، و (الغلوّ في التكفير)؟!

فَلَئِنْ كَانَ هَـذَا السُّؤَالُ مِن (الحَجْمِ) الكَبِير؛ فَإِنَّ الجواب عليهِ يسير -بفضل الله العلي القدير-:

ذلكم أنَّ مسألة التكفير المُعاصرةَ -لِتطرُّف أهلها فيها- بِتشَعُّباتها، وتَبِعَاتها، ونتائِجها: قد أوقعت الأُمَّة -على جميع المستويات والأصعدة -حُكَّاماً ومحكومين- بِفتنٍ، واضطراباتٍ، ومِحَنٍ وبليَّات، فضلاً عن تسلُّط أعداء الأُمَّة عليها، وتكالُبهم ضِدَّها...

وهذا (التحذيرُ) الذي نُطلِقُه ونُكَرِّرُهُ: ليس هو وليدَ أحداث (١١ سبتمبر) -أو تداعياتها-!! لا؛ إنَّما هو تحذيرٌ علميٌّ منهجيٌّ أصيلٌ؛ قائمٌ على فهم الإسلامِ الفهمَ الحقَّ؛ بعيداً عن الغُلُوِّ والتطرُّف -وكُلِّ ما يتَّصل بهما، أو يصلُ إليهما-.

ولقد كتبتُ -قبل أكثرَ مِن عشرِ سنواتٍ كاملةٍ! - كتاباً عُنوانه: «**التحذير من فتنة التكفير**»[1] في نحو مئتي صفحة-؛ أَقَمْتُهُ على فتوى مُحَرَّرَة لشيخنا الإمام

(١) وقد طُبع -منذ ذلك الحين- أربعَ طبعات - بحمد الله وتوفيقِهِ-.

الألباني، قرَّظها سماحةُ الشيخ ابن باز، وعلَّق عليها -مُؤَيِّداً- فضيلةُ الشيخ ابن عُثيمين -رحم اللهُ الجميع-.

ومِمَّا كتبته -يومَها- فيه (ص ٤٢-٤٣) -بعد كلام- مُقَرِّراً-: «... وَلَسنا نقولُ هذا تَهْويناً مِن شأنِ الحكمِ بما أَنزلَ اللهُ، أو تقليلاً من قدْرِ تطبيقِ الشريعةِ؛ فهذا ما نَحْلُمُ بِهِ، وندعو إليهِ، ونحرِصُ عليهِ؛ فاحتكامُ النَّاسِ إلى شريعةِ الله -سبحانَهُ وتعالى- كتاباً وسُنَّةً -فيه سعادتُهم، ونجاتُهم، وهدايتُهم، صلاحُهم..

بل كيفَ لنا أَنْ نُهَوِّنَ من مسألةٍ فظيعةٍ عظيمةٍ مُترَدِّدٍ الحكمُ فيها -والفاعلُ لها- بينَ الكفرِ والظلمِ والفسقِ؟!

ولكنَّنا نقول الذي قُلْناهُ؛ ردَّاً لِغُلُوِّ الغالين، وتَكْفيرِ المُكفِّرين؛ الذينَ فَتَحُوا البابَ مُشرَعاً -بأفعالِهم وأقوالِهم- لكلِّ أعداءِ الدينِ ومُناوئيهِ؛ لِيَصِفُوا الإسلامَ بالتطرُّفِ، والمسلمين بالإرهابِ.. من غيرِ تمييزٍ، وبلا تفصيلٍ.. فكانوا بسوءِ صنيعِهم -سدًّا مَنيعاً في وَجْهِ الدعوةِ الحقَّةِ للإسلامِ الحقِّ، وسبباً كبيراً للضغطِ على المسلمين، واستِنْزافِ مُقَدَّراتِهِم، وَشَلِّ قُواهم...

فاللهُ يُصلِحُهم، ويُسدِّدُ دَرْبَهم..».

أقولُ:

ففي هذا الكلام فوائدُ عدَّةٌ؛ أهمُّها ثلاث:

الأُولى: تعظيمُ مسألة الحكم بغير ما أنزل الله، وعدم جواز تهوينها، أو التقليل من شأنها.

الثانية: بيان الحكم الشرعيّ الجليّ فيها؛ وهي أنَّها -لمجرَّد الفعل- ليست كفراً أكبر.

الثالثة: كشف الآثار الخطيرة المترتبة على مَزَاعِمِ أهـل (التطـرُّف والتكفـير) الذين انحرفوا عن الحق في هذه المسألة الكبيرة.

ومِن توفيق الله -تعالى- للعبد الضعيفِ كاتب هذه الكلمات: وقوفُـهُ هـذه السنةَ -١٤٢٧هـ- (في شهر رمضان -منها-) على كتابٍ عِلْميٍّ -هو في أَصلـهِ رسالة ماجستير- من تأْليف الأخ الشيخ عبد السلام السُّليمان- عنوانه: «**صِلَةَ الغُلُوِّ في التكفير: بالجريمة**»، ناقشه فيها الشيخ عبـد العزيـز آل الـشيخ -مفتـي المملكة العربية السعودية-، والشيخ صالح الفوزان -عضو هيئة كبـار العُلـماء، واللجنة الدائمة للإفتاء -سدَّدَهما اللهُ -تعالى-.

وأَوَّلُ ما استرعى انتباهي في الكتاب -ووجـدتُ نفـسي مُـسارعاً للبحـث عنه، والاطِّلاع عليه-: مبحثُ (**تكفير الحاكم بغير ما أنزل الله**)، وهـو المبحـث الثاني من الفصل الأول-منه-(ص ٨٠-٩٤)،-والذي عنوانه: (**صُـوَر الغُلُـوِّ في التكفير**)-.

وأسوقُ مِن هذا الكتابِ هذا المبحـثَ الـدقيقَ، وأَهـمَّ مـا فيـه؛ مِمَّـا يلتقـي -تماماً- ما رجَّحْتُهُ في كتابي «التحذير من فتنة التكفير» -قبل عشر سنوات-..

ومِن إنصاف المؤلِّف -وإقرار مُناقِشَيْهِ الفاضلَيْن -جزى اللهُ الجميعَ خيراً-: رجوعُهُ إلى كتابي «**التحذير**»-هذا-؛ بالرغم من الحملةِ المجافيةِ للحـقِّ [1] التـي شُنَّت عليه في السنوات الأخيرة!!

(١) انظـر -لردِّهـا- كتـابَيَّ: «الأجوبـة المتلائمـة»، و«التنبيهـات المتوائمـة..» -وهمـا مطبوعان سائران-.

وهاكم نصَّ كلامهِ -باختصار يسير-:

(تكفير الحاكم بغير ما أنزل الله:

قال -تعالى-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]، وقال -تعالى-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [المائدة:٤٥]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [المائدة:٤٧].

قال عطاء: كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق.

والصواب: أن مَن حكم بغير ما أنزل الله قد يكون مرتدّاً، وقد يكون مسلماً عاصياً مرتكباً لكبيرة مِن كبائر الذنوب؛ فلهذا نجد أهلَ العلم قد قسَّموا الكلمات التالية إلى قسمَيْن، وهي كلمة (كافر، وفاسق، وظالم، ومنافق، ومشرك)؛ فكفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسوق دون فسوق، ونفاق دون نفاق، وشرك دون شرك.

قال ابن القيم: «وإذا حكم بغير ما أنزل الله، أو فعل ما سمّاه رسول الله ﷺ كفراً، وهو ملتزم للإسلام وشرائعه فقد قام به كفر وإسلام».

قال سفيان بن عُيينة عن هشام بن حُجَير، عن طاووس، عن ابن عباس في قوله -تعالى-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾: ليس هو بالكفر الذي يذهبون إليه.

وقال عبدالرزاق: أخبرنا مَعْمَر، عن ابن طاووس، عن أبيه، قال: سُئل ابن عباس عن قوله -تعالى-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]؟ قال: هو بهم كفر.

قال ابن طاووس: وليس كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله.

وقال في رواية أخرى عنه: كفر لا ينقل عن الملّة.

فالأكبرُ يُخرج مِن الملَّة لمنافاته أصلَ الدين بالكليَّة، والأصغرُ يَنْقُصُ الإيمان وينافي كماله، ولا يُخرِج صاحبه من الملَّة.

ولهذا فصَّل العلماء القول في من حكم بغير ما أنزل الله:

قال سماحةُ الشيخ عبدالعزيز بن باز -رحمه الله- عندما سُئل عن حكم مَنْ حكم بغير ما أنزل الله؟

قال:

مَن حكم بغير ما أنزل الله لا يخرج عن أربعة أنواع:

١- مَن قال: أنا أحكم بهذا؛ لأنه أفضلُ مِن الشريعة الإسلامية، فهو كافرٌ كفراً أكبر.

٢- ومَن قال: أنا أحكم بهذا؛ لأنه مثل الشريعة الإسلامية، فالحكم بهذا جائز وبالشريعة جائز، فهو كافر كفراً أكبر.

٣- ومَن قال: أنا أحكم بهذا، والحكم بالشريعة الإسلامية أفضل، لكن الحكم بغير ما أنزل الله جائز فهو كافر كفراً أكبر.

٤- ومَن قال: أنا أحكم بهذا، وهو يعتقد أنَّ الحكم بغير ما أنزل الله لا يجوز، ويقول: الحكم بالشريعة الإسلامية أفضل، ولا يجوز الحكم بغيرها، ولكنه متساهلٌ، أو يفعل هذا لأمر صادر مِن حُكَّامه، فهو كافرٌ كفراً أصغر لا يخرج من المِلَّة ويعتبر من أكبر الكبائر.

وقد وُجِّهَ سؤال إلى (اللجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء) في المملكة [العربيّة السعوديّة] في الفتوى رقم (٥٢٢٦) ونصّ السؤال:

س- متى يجوز التكفير؟ ومتى لا يجوز؟

وما نوع التكفير المذكور في قوله -تعالى-: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]؟

ج: فأما قولك: متى يجوز التكفير؟ ومتى لا يجوز؟

فنرى أن تبين لنا الأمور التي أَشْكَلَتْ عليك حتى نبين لك الحكم فيها.

فأما نوع التكفير في قوله -تعالى-: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ فهو كفرٌ أكبر، قال القرطبي في «تفسيره»:

«قال ابن عباس -رضي الله عنهما- ومجاهد -رحمه الله-: ومَن لم يحكم بما أنزل الله ردّاً للقرآن وجحداً لقول الرسول ﷺ فهو كافر» انتهى.

وأما مَنْ حكم بغير ما أنزل الله، وهو يعتقد أنه عاصٍ، لكن حمله على الحكم بغير ما أنزل الله ما يُدْفَع إليه من الرشوة أو غير هذا، أو عداوته للمحكوم عليه، أو قرابته، أو صداقته للمحكوم له، ونحو ذلك -فهذا لا يكون كفره أكبر، بل يكون عاصياً، وقد وقع في كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق.

وبالله التوفيق.

وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو: عبدالله بن قعود

عضو: عبدالله بن غديان

عضو: عبدالرزاق عفيفي

الرئيس: عبدالعزيز بن عبد الله بن باز

وفي تعليق للشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله- على كلام الشيخين الألباني وابن باز -رحمهما الله- حول (فتنة التكفير) فقال:

الذي فُهم من كلام الشيخين: أن الكفر لمن استحلَّ ذلك، وأمّا مَن حكم به على أنه معصية مخالفة، فهذا ليس بكافر؛ لأنه لم يستحله، لكن قد يكون خوفاً أو عجزاً، أو ما أشبه ذلك.

وعلى هذا؛ فتكون الآيات الثلاث مُنَزَّلَةً على أحوال ثلاث:

١- مَن حكم بغير ما أنزل الله بدلاً عن دين الله، فهذا كفرٌ أكبرُ مخرج عن الملّة؛ لأنه جعل نفسه مُشَرِّعاً مع الله -عز وجل-، ولأنه كارهٌ لشريعته.

٢- مَن حكم به لهوى في نفسه، أو خوفاً عليها، أو ما أشبه ذلك، فهذا لا يكفر، ولكنه ينتقل إلى الفسق.

٣- مَن حكم به عدواناً وظلماً، وهذا لا يتأتّى في حكم القوانين، ولكن يتأتى

في حكم خاصّ، مثل أن يحكم على إنسان بغير ما أنزل الله لينتقم منه – فهذا يقال إنه: ظالم.

فَتُنَزَّلُ الأوصاف على حسب الأحوال.

ومن العلماء من قال: إنها أوصاف لموصوف واحد، وأنّ كلَّ كافر ظالم، وكل كافر فاسق،واستدلوا بقوله–تعالى–: ﴿وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٢٥٤]، وبقوله –تعالى–: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [السجدة:٢٠]، وهذا هو الفسق الأكبر.

تكفير الحكام والعلماء:

يقول الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين –رحمه الله–:

إن الأمر يكون أشد خطراً إذا نُسب التكفير إلى ولاة الأمور– وولاة الأمور العلماء والأمراء، لقول الله –تعالى–: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩]–.

وأولو الأمر –كما قال علماء التفسير–: العلماء والأمراء؛ لأنّ العلماء يتولَّون أمور المسلمين في بيان الشريعة والدعوة إليها، والأمراء يتولون أمور المسلمين في تنفيذ الشريعة وإلزام الناس بها؛ فإذا وقع التكفير لهؤلاء فليس جناية عليهم لأشخاصهم، إذ هذا لا يضر بأشخاصهم؛ لأنهم يعرفون أشخاصهم، ولا يهمهم القول...

إلى أن قال –رحمه الله–:

وتكفير ولاة الأمور يتضمن مفسدتَيْن عظيمتَيْن: مفسدة شرعية، ومفسدة اجتماعية:

أمّا المفسدة الشرعية: فهي أن العلماء الذين أُطلق عليهم الكفر لن ينتفع الناس بعلمهم، وعلى الأقل يحصل التشكيك –أو الشكُّ– في أمورهم، وحينئذٍ يكون هذا الرجلُ الذي كفّر العلماء يكون هادماً للشريعة الإسلامية؛ لأنّ الشريعة الإسلامية تُتلقّى من العلماء؛ ولأنّ العلماء ورثة الأنبياء، والأنبياء لم يُوَرِّثوا درهماً ولا ديناراً، إنّما وَرّثُوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافر[1] من ميراثهم.

أمّا تكفيرُ الأُمراء فإنّه يتضمّن مفسدة اجتماعية عظيمة: وهي الفوضى والحروب الأهليّة، التي لا يَعلم متى نهايتها إلا الله –عزّ وجل–.

ولذلك يجب الحذرُ من مثل هذا، ويجب على مَن سمع أحداً يطلق هذا القول أن ينصحه ويُخَوِّفَهُ بالله –عزَّ وجل– ويقول له: إذا كنت ترى أن شيئاً مِن الأفعال كفرٌ –مِن عالمٍ مِن العلماء– فالواجب عليك أن تتصل به، وأن تناقشه في الموضوع؛ حتى يتبيّن لك الأمر).

(١) رواه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وأحمد (٢١٧٦٣) عن أبي الدرداء.

وحسَّنه شيخنا في «صحيح الترغيب» (٧٠).

إلى أن قال:

(والأمثلةُ كثيرةٌ التي تثير مسألة التكفير لولاة الأمر -الأمراء والعلماء- والتي بسببها خرجت الفتنُ، وحصل بسببها القتل والسلب والنهب وأكل أموال الناس بالباطل، وهُتكت الأعراض، وضعف الأمن، وكثر الخوف بين العامة والآمنين.

وكما قال الشيخ محمد بن عثيمين -رحمه الله-: إن تكفير ولاة الأمور يتضمن مفسدتين عظيمتين: مفسدة شرعية، ومفسدة اجتماعية، يقول الشيخ -رحمه الله-:

«فاللهَ -اللهَ- في فهم منهج السلف الصالح في التعامل مع السلطان، وأن لا يَتَّخذ من أخطاء السلطان سبيلاً لإِثارة الناس وإلى تنفير القلوب عن ولاة الأمور؛ فهذا عين المفسدة، وأحد الأسس التي تحصل بها الفتنة بين الناس.

كما أن مَلءَ القلوب على ولاة الأمر يُحدث الشرّ والفتنة والفوضى، وكذا مَلء القلوب على العلماء يُحدث التقليل من شأن العلماء، وبالتالي التقليل من الشريعة التي يحملونها، فإذا حاول أحدٌ أن يقلّل من هيبة العلماء وهيبة ولاة الأمر ضاع الشرع والأمن؛ لأن الناس إن تكلم العلماء لم يقتدوا بكلامهم، وإن تكلم الأمراء تمرّدوا على كلامهم، وحصل الشر والفساد.

فالواجب أن ننظر: ماذا سلك السلف تجاه ذوي السلطان؟ وأن يضبط الإنسان نفسه، وأن يعرف العواقب.

ولْيعلم أن من يثور إنما يخدم أعداء الإسلام، فليست العبرةُ بالثورة ولا

بالانفعال، بل العبرة بالحكمة، ولست أريد بالحكمةِ السكوتَ عن الخطأ بل معالجة الخطأ لنصلح الأوضاع، لا لنغيّر الأوضاع، فالناصح هو الذي يتكلّم ليصلح الأوضاع لا ليغيرها» اهـ.

ويقول الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين -رحمه الله- في كلام له نفيس جامع نافع في الموضوع:

«وهناك شبهة عند كثير من الشباب استحكمت في عقولهم، وأثارت عندهم مسألة الخروج على الحكام، وهي: أن هؤلاء الحكام مبدِّلون، وضعوا قوانين وضعية من عندهم، ولم يحكموا بما أنزل الله والحكم موجود، لكن وضعوا قوانين من عندهم!

فحكموا بردَّة هؤلاء وكفرهم، وبَنَوْا على ذلك أن هؤلاء ما داموا كفاراً يجب قتالهم، ولا يُنظر إلى حالة الضعف؛ لأنّ حالة الضعف قد نُسخت بآية السيف[1]، فما بقي هناك مجالٌ للعمل بحالة الاستضعاف -كما يقولون- التي كان عليها المسلمون في مكة!!

---

(١) وهي -فيما قيل- قولُهُ -تعالى-: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة:٢٩].

والكلام حول (آية السيف) كثيرٌ؛ وجُلُّهُ توسُّعٌ في إطلاق النسخ!

فانظر «الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح» (١/ ٢١٨)؛ و«الصفدية» (٢/ ٣٢٢) -كلاهما لشيخِ الإسلامِ- ففيهما كلام مهمّ -غايةً- .

فالجواب على هذه الشبهة أن نقول:

لا بدّ أن نعلم -أولاً- هل انطبق عليهم وصف الردَّة أم لا؟ وهذا يحتاج إلى معرفة الأدلة الدالَّة على أن هذا القول أو الفعل ردَّة؛ ثمّ تطبيقها على شخص بعينه، وهل له شبهة أم لا؟

يعني: قد يكون النصّ قد دَلّ أن هذا الفعل كفر، وهذا القول كفر، لكن هناك مانعٌ يمنع من تطبيق حكم الكفر على هذا الشخص المُعَيَّن.

والموانع كثيرة؛ منها: الظنّ -وهو جهل- ومنها: الغلبة، فالرجل الذي قال لأهله: إذا مِتُّ فأحرقوني ثمّ اسحقوني ثمّ اذروني في الريح في البحر، فإن الله لو قدر عليَّ ليعذبنِّي عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين[1].

هذا الرجل ظاهرُ عقيدته الكفر والشكّ في قدرة الله، لكن الله لما جمعه وخاطبه، قال: يا رب إني خشيت منك -أو كلمة نحوها-، فغفر له، فصار هذا الفعل منه تأويلاً.

ومثله ذلك الرجل الذي غلبه الفرح، وأخذ بناقته قائلاً: «**اللهم أنت عبدي وأنا ربك**»[2] كلمة كفر، لكن هذا القائل لم يكفر؛ لأنّه مغلوب عليه، أخطأ من شدّة الفرح، أراد أن يقول: اللهم أنت ربي وأنا عبدك، فقال: اللهم أنت عبدي وأنا ربك.

---

(١) انظر تعليقي على الحديث في رسالتي «كلمة سواء» (ص٧٤).

(٢) انظر تعليقي على الحديث في رسالتي «التحذير من فتنة التكفير» (ص١٢٥).

والمكره يُكره على كلمة الكفر فيقول كلمة الكفر، أو يفعل فعل الكفر، لكن لا يكفر بنص القرآن؛ لأنه غير مريد، وغير مختار.

وهؤلاء الحكام، نحن نعرف أنهم في المسائل الشخصية كالنكاح والفرائض -وما أشبهها- يحكمون بما دلّ عليه القرآن -على اختلاف المذاهب-، وأما في الحكم بين الناس فيختلفون.

ولهم شبهةٌ يوردها لهم بعض علماء السوء، يقولون: إنّ النبيّ ﷺ يقول: «**أنتُم أعلمُ بأمور دُنياكُم**»[1] وهذا عَامٌّ، وكل ما تصلح به الدنيا فلنا الحرية فيه؛ لأن الرسول ﷺ قال: «**أنتم أعلم بأمور دنياكم**»!

وهذا -لا شَكَّ- شُبْهَةٌ، لكن هل هو مُسَوِّغٌ لهم في أن يخرجوا عن قوانين الإسلام في إقامة الحدود، ومنع الخمور، وما شابه ذلك؟

وعلى فرض أن يكون لهم في بعض النواحي الاقتصادية شبهة، فإن هذا ليس فيه شبهة.

وأما تمام الإشكال المطروح؛ فيقال فيه: إذا كان الله -تعالى- بعد أن فرض القتال قد قال: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال:٦٥]، فكم هؤلاء؟! واحدٌ بعشرة.

ثم قال: ﴿الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ

(١) رواه مسلم (٢٣٦٣) عن عائشة، وعن أنس.

صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [الأنفال:٦٦].

وقد قال بعض العلماء: إن ذلك في وقت الضعف، والحكم يدور مع علته، فبعد أن أوجب الله عليهم مصابرة العشرة قال: ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾.

ثم نقول: إن عندنا نصوصاً محكمة تبيّن هذا الأمر وتوضحه؛ منها قوله -تعالى-: ﴿ وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦].

فالله -سبحانه- لا يكلف نفساً إلا وسعها وقدرتها، والله -سبحانه- يقول -أيضاً-: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن:١٦] فلو فرضنا أن الخروج المشار إليه على هذا الحاكم واجبٌ، فإنه لا يجب علينا ونحن لا نستطيع إزاحته، فالأمر واضح؛ لكنه الهوى يهوي بصاحبه»[1].

قَالَ عَلِيٌّ الحَلَبِيُّ -مُؤَلِّفُ هَذَا الكِتَابِ-:

هذا آخرُ كلامهِ ونُقولهِ -جزاه الله خيراً-، والهامشُ، والعزوُ الأخيرُ الذي فيه: له- بإقرار الشَّيْخَيْن الفَاضِلَيْن -سدّدهما المولى -سبحانه-...

(١) «التحذير من فتنة التكفير» جمع **علي الحلبي** (ص١٠٣-١١١)، تعليق الشيخ محمد بن عثيمين -رحمه الله- على كلام الشيخين الألباني وابن باز -رحمهما الله- في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله. (**منه**).

وفي النصِّ (النفيس الجامع النافع) المنقول -أخيراً- عن سماحة الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- تضمينٌ لمسألة (الحكم بغير ما أنزل الله)، وتسمياتها الحادثة (التبديل)، و(التقنين)، و(التشريع)، وبيانُ أنَّ الحكمَ واحدٌ، وهو التفصيلُ...

... وإنِّي لَأُكَرِّرُ -في هذا المقام- كلمةً ذكرتُها مِراراً عدّة، وكتبتُها في مواطنَ مُتعدّدة -ذاتَ صِلَةٍ مُباشِرةٍ بما نحن فيه-:

«مَن لم يَقْنَع بالدليل؛ فسوفَ يُقنِعُهُ الواقع الذليل»!!

ولا مُفَرِّج إلا اللهُ العظيم الجليل...

وإنَّا لَمُنْتَظِرُون -من إخوانِنا (أولئك!)- مزيداً من الرجوعِ والتعديل، والعَوْد والتبديل.

* * * * *

- ٢١ -
زائرُ الليل!

ما إِنْ هدأتِ الرِّجْلُ، وحَلَّ الظلامُ -في ليلةِ شتاءٍ باردةٍ مِن غير مَطَرٍ- ولم يكن الوقتُ مُتَأَخِّراً جدّاً -حتى أويتُ إلى فراشي أُغالبُ النومَ- بعدَ العشاءِ بقريب ساعتين؛ فإذا ببابِ داري الجديدة -التي لا يعرفُها إلا قِلَّةٌ- يُطْرَقُ، وكان أكبرُ أولادي لا يزالُ مُستَيقظاً، فسارع إلى البابِ، ليعرفَ مَن زائرُ الليل -هذا-؟!

فإذا بِوَلَدي يأتيني بمجموعة أوراقٍ مجموعةٍ، موضوعةٍ في مظروفٍ مكتبيٍّ مُغْلَق!! قائلاً لي: كان بالباب شابٌّ كعامَّةِ الشباب، ليس له لحيةٌ، وليس عليه سِيما التديُّن! أعطاني هذا المظروفَ المُغْلَقَ لك!!

نهضتُ مِن فراشِ النّوم -وقد غَلَبْتُهُ!-، وسارعتُ إلى النَّظر في المظروف -مستغرِباً هذه الظروف!-، فلم أر على المظروف أيَّ كلامٍ يُشير إلى اسمِ مُرسِلِهِ، أو عنوانِهِ! فتعجَّلتُ بفضِّهِ لمعرفة محتواه! ففعلتُ: فإذا هو أوراقٌ مطبوعةٌ على الكمبيوتر، عنوانها: (نداء استغاثة للغيورين)! وليس لكاتبها اسمٌ، أو ما يدلُّ عليه!!

فبدأتُ بالقراءةِ -وقد ازددتُ استيقاظاً وتيقُّظاً-:

بدأ الكاتبُ المجهولُ (!) كلامَه بأنّه يكتبُ للنصيحةِ، ويكتب من باب الحِرصِ، و... و...

ثمّ أخبر عن نفسهِ أنه ليس فقيهاً (!)، وليس تكفيريًّا (!!)، وإنّما يكتبُ غيرةً على الدِّينِ وأهلهِ، و...

ثمّ أخذ يَقُصُّ حادِثَتَيْ رُؤيا منامِيَّتين رآهما في فترتين، وأنّه رأى فيهما نبيَّنا محمداً ﷺ...

ثمّ أشار إلى ما قد يقع مِن تلبيس الشيطان على أهل العلم والفقهاءِ (!)، ووسوستِه لهم بأُمورٍ وأُمورٍ تتعلّق بالجهاد، وحُكمهِ، وأحكامهِ!!

وفجأة -بعد هذه المقدمات التي لم تَكَدْ تستغرق صفحتين بين أكثر مِن عشرين صفحةً أُخرى- إذا بالكاتب -الذي ليس فقيهاً! ولا تكفيريّاً!!- يتحوَّلُ إلى واعظٍ مُحاربٍ (!)، يكتُب كأنّما هو خطيبُ جُمُعةٍ مِصْقَعٌ -بأساليبَ عاطفيّة، ولُغةٍ ركيكة، وطرق غير علميّة، وأدلَّة واهية غير متماسكة ولا قويّة-!!

فكتب عن الجهاد!

وكتب عن (فوضى الفتاوى)!

وكتب عن الصليبيين!

وكتب عن احتلال الأمريكان للعراق!

وكتب عن حال الشعب الفلسطيني المظلوم!

وكتب عن (القاعدين) عن مُجاهدة الأعداء!

وكتب!! وكتب!!

... في أكثرَ مِن عشرين صفحةً!

كُلُّ ذلك وهو يُفصِحُ عن نفسهِ -مُعْلِناً- أنّه ليس (فقيهاً)، ولا (تكفيريًّا)!!

فأقول للكاتب (المجهول) -الذي لا أظنُّه اجْتَرَأَ على إيصال الأوراق بنفسهِ، وإنّما أرسلها بواسطة غيره!-:

لئن كنتَ -**يا بُنَيَّ**- لستَ (فقيهاً)، ولا (تكفيريًّا)؛ فَلِمَ تخوضُ في مجالاتٍ لا يجوزُ دخولها إلا للفقهاء... بل ليس أيَّ فُقهاءَ! وإنّما الفقهاءُ الربانيُّون الصادقون، الذين يُتْقِنون العلمَ بأبوابهِ، والتمييزَ بين الصالح والفاسدِ -بأسبابه-! وأنت القائلُ(!) في آخر صفحةٍ مِن أوراقِك: (العلماءُ الربّانيون ورثة الأنبياء هم مفتاحُ التغيير، وهم قادةُ قوافل المؤمنين السائرة بيقينٍ إلى نصر الله)!!

فأين أنت منهم وعنهم؟!

وأين فتاويهم وأحكامهم؟!

وأين واقعُك مِن حقِّهم وحقيقتهم؟!

فيا بُنَيَّ:

لو رأيتَ مرضاً فتّاكاً فَشَا في بلدةٍ، وانتشر بين أهلها، وعَجَزَ الأطبَّاءُ عن إيجاد دوائه، أو أسباب شِفائه؛ فهل يجوزُ -لهذا الواقع المُرِّ- أن تندفعَ -غَيْرَةً، أو

حِرْصاً، أو... أو... إلى إعطاء المرضى والمصابين (!) وَصَفاتٍ عِلاجِيَّةً مِن عندك، وَمِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِك -اجتهاداً، أو مناماً!-؟!

أو أن تذهب بهم -مُحاوَلَةً منك لِشفائهم- إلى غير مختصٍّ -مِن (جزَّار)، أو (مهندس)، أو (مُزَارِع)؛ ليُحاوِلوا مَعَكَ!!!

فضلاً عن أن تُوَجِّهَ أولئك الأطباء (!)، أو تستدرك على تخصُّصاتهم، وَوَصفاتهم، وأنت مُعترفٌ أنك لستَ مُتَطَبِّباً، فضلاً عن أن تكونَ طبيباً!!

فماذا ستكون النتيجةُ -يا ترى-؟!

... هذا في أمر دُنيا؛ فكيف الشأْنُ في أمر دينٍ؟!

صَدَقَ رسولُ الله ﷺ القائلُ: «**سيأتي على الناس سنواتٌ خدّاعاتٌ، يُصدَّق فيها الكاذبُ، ويُكذَّبُ فيها الصادقُ، ويؤتمنُ فيها الخائنُ، ويُخوَّنُ فيها الأمين، وينطق فيها الرُّويبضةُ**».

قيل: وما الرويبضةُ؟

قال: «**الرَّجلُ التَّافِهُ؛ يَتكلّم في أمر العامَّة**»[1].

يا بُنَيَّ:

أُخَوِّفُكَ بالله أن تكون مِن هذا الصنفِ القميءِ، الذي لا يعرفُ الحق، ولا يَتْبَعُ طرائقَه...

---

(١) رواه ابن ماجه (٤٠٣٦)، والحاكم (٨٤٣٩) عن أبي هريرة.
وحسّنه شيخنا في «الصحيحة» (١٨٨٧).

أُخَوِّفُكَ بالله أن تَعْدُوَ قَدْرَكَ، وتتجاوَزَ حدَّك: فالشرعُ حِمَاهُ عظيمٌ...

أُخَوِّفُكَ بالله أن تُزَكِّي نفسَكَ وعملَكَ، مُخالفاً أمرَ رَبِّك، مُناقِضاً هَدْيَ نبيِّكَ ﷺ...

يا بُنَيَّ:

إنِّي -وربِّك- مُشفِقٌ عليك أن تجعلَ لنفسِك مكاناً غيرَ مكانِك، ومكانةً غير مكانتك!!

ولو كانت (نصيحتُك) -**يا بُنَيّ**- شرعيّةً في بواعِثها، وشرعيّةً في مُرسلِها وطريقتِها؛ لانتظرتَ جواباً، أو تأمَّلتَ خِطَاباً؛ فقد يكون لك فيها أخطاءٌ تحتاجُ تنبيهاً، أو بياناً، أم أنها نصيحةُ حقٍّ خالصٍ (معصوم!) لا مجالَ لخطأٍ فيها؟!

أم أنك مُستثنىً (مِن تلبيس الشيطان على غالبيّة المُنتسبين إلى العلم الشرعيّ) -كما (قرّرتَ!) في ثاني أوراقك!-؟!

اتَّق اللهَ -**يا بُنَيَّ**- واعْقِلْ، وافْهَم -إن كنت صادقاً في الثانية (أنك لست تكفيريّاً)، كما كنت صادقاً في الأولى (أنك لست فقيهاً)-!!!

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾...

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

- ٢٢ -
كشفُ غَلَطٍ ومُغالَطَةٍ

هَيَّأَ اللهُ لِي -وَهُوَ المَانُّ وَحْدَهُ- مِن قريبٍ- الوُقُوفَ عَلَى كِتابٍ كَبيرٍ (!) فِي (٥٠٠ صَفْحَة) -قِلَّة بَرَكَة!- اسْمُهُ: «**تَسْهِيلُ المَدَارِجِ فِي نَقْضِ شُبُهَاتِ الخَوارِجِ**...»؛ سَوَّدَهُ بَعْضُ الشَّبَبَةِ النَّاشِئِ مِنْ بَلَدِيِّنا!!

وَفِكْرَةُ الكِتَابِ حَسَنَةٌ قَوِيَّة، وَمَوْضُوعَاتُهُ -بِجُمْلَتِهَا- حَيَوِيَّةٌ عَصْرِيَّة؛ لَكِنَّ بُحُوثَهُ وَمُناقَشَاتِهِ -وَلِلأَسَفِ- وَاهِنَةٌ رَدِيَّة، وضَعِيفَةٌ غَيْرُ مَلِيَّة؛ فِيهَا مِنَ الخَلْطِ العِلْمِيّ، وَالتَّكَبُّرِ اللاَّعِلْمِيّ الشَّيءُ الكَثِيرُ الكَثِيرُ الكَثِيرُ -بِصُورَةٍ ظاهِرَةٍ جَلِيّة-!!!

بِحَيْثُ كِدْتُ أَجْزِمُ أَنَّ الكَاتِبَ العَتِيدَ -بِالتَّاء!- لاَ يَرَى إِلاَّ نَفْسَهُ! وَلاَ يُؤْمِنُ(!) إِلاَّ بِقَلَمِهِ!! وَيْكَأَنَّهُ ابْنُ بَجْدَتِهَا وَأَبُو نَجْدَتِهَا!!!

... مَا عَلينا!!

لَقَدْ هَمَزَ هَذَا الكَاتِبُ العَجُولُ -بِفَتْحِ العَيْن!- ردًّا وَتَعْقِيباً- وَغَمَزَ -بِكَثِيرٍ مِنْ كَلاَمِ عُلَمَائِنَا وَأَئِمَّتِنا؛ فَلَمْ يَتْرُكِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ، وَلاَ ابْنَ القَيِّمِ، وَلا ابْنَ بَاز، وَلاَ العُثَيْمِين، وَلاَ الأَلْبَانِي -وَلاَ غَيْرَهُم مِمَّن قَبْلَهُم أَوْ بَعْدَهُم-!!

فَيَا تُرَى!! كَيْفَ سَيَكُونُ مَوْقِفُهُ -وَالحَالَةُ هَذِهِ- عِنْدَما يَتَعَرَّضُ لِكَاتِبِ هَذِهِ السُّطُور-طَالِبِ العِلْمِ المَغْمُور-؟!

وَلَسْتُ أُرِيدُ -هَا هُنا- تَتَبُّعَ جَمِيعِ أَخْطَائِهِ، أَوْ كَشْفَ سَائِرِ خَطِيئَاتِهِ -فَهِيَ كَثِيرَةٌ شَنِيعَة مِنْ نَظْرَةٍ شَامِلَةٍ سَرِيعَة!-؛ وَلَكِنَّ الَّذِي أُرِيدُهُ -الآنَ- وَبِإِلْحَاحٍ-: كَشْفُ (بعض!) مَا وَقَعَ فِيهِ مِنْ خَطَإٍ قَبِيح، وَكَذِبٍ صَرِيح!!!

ذَلِكَ أَنَّهُ ذَكَرَ في (ص٣٧٧) -مِن ضِمْنِ بَلايَا كتابهِ!!- حَشْرًا بَيْنَ جَمَاعَاتٍ وَأَحْزَابٍ!-مَا سَمَّاه: (طَبَقَة الأَلْبَانِيِّ وَمَن حَوْلَهُ بِـ«المَمْلَكَةِ الأُرْدُنِيَّةِ الهَاشِمِيَّة»)!!

فَكَانَ مِنْ بَعْضِ الكَثِيرِ الَّذِي قاءَهُ - بِالهَمْزَةِ!- مُنْتَقِداً مُسَفِّهاً- قَوْلُهُ: «كَانَ الأَلْبَانِيُّ لاَ يَرَى لِحَاكِمٍ عَلَى أَرْضِهِ إماماً فِيهَا، وَإِنْ كَانَ أَفْرَادُ هَذِهِ الطَّبَقَةِ يَتَكَلَّمُونَ بِعُمُومِيَّات، كَالقَوْلِ بِإِمَامَةِ السُّلْطَان المُعاصِرِ -اضْطِراراً-»!!!

قُلْتُ:

فَانْظُرُوا -هُنا- إِلى أَدَبِهِ (!!) قَبْلَ المُعَايَنَةِ لِخَطَئِهِ وَغَلَطِهِ!!

وَكَلاَمُهُ -هَداهُ الله- قَبْلاً وَبَعْداً- لَهُ مَا وَراءَهُ (!) وَمَنْ وَراءَه!!!

وَلَكِنْ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾...

ثُمَّ نَاقَضَ الكَاتِبُ -بِالتَّاءِ وَالذَّال!- نَفْسَهُ -ظَهْراً لِبَطْنٍ!- سَرِيعاً- وَبَعْدَ صَفْحَةٍ واحِدَةٍ!- (ص٣٧٨) حَيْثُ قَالَ:

«لَكِنْ؛ بَعْدَ رَحِيلِ الأَلْبَانِيِّ عَمَّن كَانَ حَوْلَهُ نَحَوْا إِلَى مَنْحَى القَوْلِ بِإِمَامَةِ أَئِمَّةِ الزَّمَانِ -سِياسَة ائْتِلاَفٍ- دُونَ التَّصْرِيحِ بِهَا تَحْرِيرِيًّا؛ لِئَلاَّ يُحْرَجَ بَعْضُ أَعْضَاءِ الائْتِلاَفِ بِمَا يَرَاهُ آخَرُون»!!!

فَهَذَا الكَلاَمُ المَعْطُوفُ -فَضْلاً عَنْ مُناقَضَتِهِ مَا قَبْلَهُ مِن كَلاَمِ المُدَّعِي -نَفْسِهِ-: يَتَضَمَّنُ كَذْباً صَرِيحاً مِن عِدَّةِ وُجُوهٍ؛ أَهَمُّهَا وَجْهَان:

الأَوَّلُ: أَنَّ (مَنْحَى القَوْلِ بِإِمَامَةِ أَئِمَّةِ الزَّمَان)- وَالإِقْرَارَ بِهِ- مُحَقَّقٌ عِنْدَنا أَثْنَاءَ حَياةِ شَيْخِنا الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ،وَعَلَى عَيْنِهِ؛ حِرْصًا عَلَى الحَقِّ،لا دَفْعًا لإِحْرَاجٍ عَنْ بَعْضِ الخَلْق.

وَالزَّعْمُ بِأَنَّهُ كَانَ (بَعْدَ رَحِيلِهِ): زَعْمٌ كَاذِبٌ مُفْتَرىً!!

الثَّانِي: أَنَّنا قَدْ صَرَّحْنا بِهَذَا القَوْلِ -(بِإِمَامَةِ أَئِمَّةِ الزَّمَان)- (تَحْرِيرِيًّا) فِي كِتابٍ مَنْشُورٍ مُتَدَاوَل، طُبِعَ طَبْعَتَهُ الأُولَى سَنَةَ ١٤١٩هـ، وَهُوَ كِتَابِي «مَسَائِل عِلْمِيَّة فِي الدَّعْوَةِ وَالسِّياسَةِ الشَّرْعِيَّة»، وَقَد اسْتَغْرَقَ البَحْثُ فِيهِ -نُقُولاً وَتَحْقِيقَاتٍ- عَشْرَ صَفَحَاتٍ كَامِلَةٍ (ص٧٤-٨٥).

مَعَ التَّنْبِيهِ -ثَمَّةَ- إِلى مَا يُؤَكِّدُ النُّقْطَةَ الأُولَى -السَّابِقَةَ- هُنَا-؛ وَهِيَ: أَنَّ كِتَابِي هَذَا -مَطْبُوعاً- قَدْ راجَعَهُ شَيْخُنا الأَلْبَانِيُّ، وَرَضِيَ مَا فِيهِ، وَأَقَرَّ بِمَسَائِلِهِ وَأَبْحَاثِهِ!

فَرَحْمَةُ الله عَلَيْهِ رَحْمَةً وَاسِعَةً؛ مَا أَعْظَمَ رُجُوعَهُ إِلى الحَقِّ!، وَما أَشَدَّ فَيْئَتَهُ إِلَى الصَّوَابِ!

فَأَيْنَ هَذَا الحَقُّ الواقِع مِن ذَاكَ الكَذِبِ المُفْتَرَى الظَّلُومِ البَاقِع؟!

قُلْتُ:

ولو أنَّ في الكتاب حقائقَ علميـة، أو حُجَجاً قويَّـة: لَفَرَّغْتُ نفسي إليه، وجَرَّدتُ قلمي عليه!

لكنه فارغٌ من الحق والعلم؛ مُكْتَظٌّ بالكِبْرِ والجهل!!

... فاللَّهُمَّ -يا وَلِيَّ الإِسْلاَمِ وَأَهْلِهِ- أَصْلِحْنا، وَثَبِّتْنَا، وَوَفِّقْنَا، وَعَلَى الحَقِّ أَعِنَّا، وَلاَ تُهْلِكْنَا ﴿بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾...

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

- ٢٣ -
مِن مُغالطات دُعاة (الفكر التكفيري)

مِمّا لا يخفى على ذي نَظَر: أنّ الغَلَط من طبائع البَشَر، بـل إنَّ الإصرارَ عليـه يكادُ يكونُ – في أحيانٍ ما –طبعاً آخَـرَ مِـن طبائِعهم الإنسانيّة الناقصة التـي لا ينجو منها إلا من رحم اللهُ – تعالى –.

لكنَّ ثمّـةَ فـرقـاً بَيِّناً بـين (الـغَلَط) و(المغالطة):

فالغَلَطُ سببُهُ الجهلُ، أو عدمُ إدراكِ الحقائقِ على أصلها.

أمّا المُغالطةُ: فإنّها تحملُ معنى الجهل المركّب، والتمادي في الغَلَط إلى مُنتهاه، بحيث تكادُ تُغلق على صاحبها أبواب الرجوعِ، أو حتى التفكير به!

ولستُ – هاهنا – في مجال الردّ على أغـلاط (الفكـر التكفـيري) وشـبهاتِه –تفصيلاً – والنقض على دعاوى أدعيائِه ودُعاتِـه – تأصـيلاً –؛ وإنّـما وَكْـدي كلُّه: الردُّ على بعض مُغالطاتهم الّتي يموّهـون بهـا عـلى الجهـلاء، فيحـسبونهم – بذلك – بُرآء!!

وأنظُم ذلك في نقاطٍ –قرأتها لبعض جَهَلَتهم – قريباً –، وأرُدُّ عليها:

أولاً: قولهم: (الفكر التكفيري ليس لـه وجـود)!! وهـذه أشـدُّ المُغالطـات ظُلماً، وأعظمُها إثـماً: فـالفكر التكفـيري لا يـزال مـستمرّاً منـذ فجـر التـاريخ

الإسلامي إلى هذه السّاعة، بل سيخرُجُ بقايا أتباعه مع الدّجّال الأكبر في آخِر الزمان - كما ثَبَتَ وصحّ عن النبي ﷺ في أشراط الساعة الكُبرى -[(١)].

وما يزالُ المسلمون - فضلاً عن غيرهم - يكتوون بظلام جهلهم، ونار فعلهم!!

وإنكار المحسوس مكابرةٌ للحقّ والواقع - ما لها من دافع -.

ثانياً: وأمّا قولُهُم عن فكرهم (!) هذا -مُستنكرين -: (وهو من فكر الصهيونية)!! فهذا إمعانٌ في المُغالطة، وزيادةٌ في التغليط، فالفكر الصهيوني - بطرقِهِ وأساليبِهِ - لم يَعُدْ خافياً - في ظل الثورة الإعلامية التي نعيشها - حتى على صبيان المدارس؛ فَلِمَ كل هذه المُكابرة؟!

ثالثاً: وأمّا قولهُم: (نحن مسلمون نؤدي عبادات وطاعات)!! فهذا شأنٌ لا ننكِره منهم وفيهم، بل هو مِن الأوصاف التي بيّنها لنا النبيّ ﷺ في أحاديثِه الشريفةِ المُحذِّرة من الخوارج، وأفكارهم، وأفعالهم؛ منها قولُهُ ﷺ: «**يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم**»[(٢)]!!

بل حالُهُم هذا - عباداتٍ وطاعاتٍ - مِن أشدِّ أسباب تغرير العامَّة بهم،

(١) رواه ابن ماجه (١٧٤) عن ابن عمر، والنسائي (٤١١٤) عن أبي بَرْزَة.
وصحَّحه شيخنا في «السلسلة الصحيحة» (٢٤٥٥).

(٢) رواه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤) عن أبي سعيد الخدري.

واغترار الشباب بتلبيساتهم!! وإلاّ؛ فلو كانوا فُسّاقاً ظاهرين - للعبادات تاركين، وللطاعاتِ غيرَ فاعلين - لَمَا وجدوا لهم مُتّبعين، ولا مؤيّدين!

رابعاً: وأمّا قولُهم: (ولم نُكفِّر أيَّ مسلمٍ، ولا نستبيح مالَ وعِرضَ أيِّ مسلم) فهو التفعيل التطبيقي لمغالطتهم الكبرى - الأولى- مِن إنكار وجود (الفكر التكفيري)؛ فهم -حقّاً- لا يُكَفِّرون مَن يعتقدونهم مُسلمين، فضلاً عن استباحة أموالهم، أو استحلال قتلهم وأعراضهم!!! وإنّما حالُهُم -ضمن ذلك التلبيس الشيطاني الشديد - أنّهم يعتقدون المسلمَ كافراً - ضمن شبهات جهلهم، وتُرّهات ضلالهم -؛ فيستبيحون أموالهم، وأعراضهم، ونفوسَهم؛ على اعتبارهم كافرين، لا أنّهم مُسلمون -كما يُلَبِّسون-!!

خامساً: وأمّا قولُهُم: (نحن لا نُكَفِّرُ أحداً على الإطلاق، والكُفّار لَدينا هم الذين ورد وصفهم بالأحاديث النبويّة الشريفة)!! فهو دليلٌ ظاهرٌ على جهلهم البشع - من جهة -، ومُغالطتهم الشنيعة - مِن جهةٍ أُخرى -؛ فهل كُلُّ مَن ورد وصفُهُ في الأحاديث النبويّة الشريفة أنه (كَفَرَ)، أو (كافر): يكون كافراً على الحقيقة؛ بمعنى أنّه مرتدٌّ عن دين الله، خارجٌ مِن ملّة الإسلام؟!

فعلى هذا؛ ما معنى قول النبيّ ﷺ مُخاطباً الصحابة - رضي الله عنهم -:

«**لا ترجعوا بعدي كُفَّاراً يضربُ بعضُكم رقابَ بعضٍ**»[1]؟! فهل يصفُ هؤلاء الجهلة التكفيريون صحابةَ النبيّ ﷺ بالكفر - بسبب سوء فهمهم لهذا الحديث -؟!

(١) رواه البخاري (١٢١)، ومسلم (٦٥) عن جرير.

وأيضاً؛ ما معنى قول النبيِّ ﷺ:

«**من حلف بغير الله فقد كفر -أو أشرك-**»[1]: هل يُكَفِّرون كُلَّ حالفٍ بغير الله -تعالى-، ويخرجونه من ملّة الإسلام؟!

... وهكذا في أحاديث نبويّة كثيرة[2]، اتفق عُلماءُ السنّة، وأهلُ الحديث على فهمها فهماً واحداً، لا ثانيَ له: أنّها تحمل معنى الكفر الأصغر، الذي هو من الكبائر، لكنّه ليس مُخرجاً من الملّة؛ إلا بشروط دقيقة جدّاً لا يُدْركُها إلا أكابر العلماء الأعلام، دون حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام.

إذن؛ هؤلاء (التكفيريُّون) -المتلاعبون- يُكَفِّرون المسلمين، ويُخرجونهم من دين الإسلام: بناءاً على جهلهم بهذه الأحاديث، وضوابط فهمها الدقيقة جدّاً؛ فهم عندهم -لتكفيرهم إياهم بالباطل- ليسوا مسلمين!!

سادساً: مِن الغريب جدّاً - والعجيب - ما كتبته صحيفة حزبية إسلامية(!) حول بعض رؤوس التكفيريين الكبار، ناسبةً إليه أنّه (يرفض تكفير المجتمع أو الدولة)!! متناسيةً -أو غافلةً أو جاهلةً!- اجتماعاً أو تفرُّداً- أنّ له كتاباً مشهوراً سائراً سمّاه: «الكواشف الجلية في كفر الدولة...» -وسمّاها-!!!

فأيّ تناقض هذا بين الدعوة والدعوى!؟!

(١) رواه الترمذي (١٥٩٠)، وأبو داود (٣٢٥١) عن ابن عمر بسند صحيح.

(٢) ولأخينا الأستاذ الدكتور باسم بن فيصل الجوابرة -حفظه الله- كتاب: «التكفير في ضوء السنة النبوية»؛ فانظره غيرَ مأمور.

سابعاً: ما أعلنه بعضُ هؤلاء التكفيريين من استعدادهم لمناظرة مَن يتّهمهم بأنّهم تكفيريّون: لعبةٌ سياسيّة ماكرةٌ، يُريدون مِن ورائها دغدغة عواطف العوامّ، وإثارة حماسات الجهلة الطغام، وإظهار أنفسهم بثوب العلم والمعرفة -وهم منها خواءٌ-...

ولقد جرّبنا مناظرةَ بعضٍ منهم -قديماً وحديثاً-: فما وجدنا إلا الجهل، والمُكابَرَة، والإعراض، وتسفيه العُلماء العارفين، والطعن بأئمّة الدين، والغمز الباطل بمخالفيهم؛ تارةً بالإرجاء، وتارةً أخرى بالعمالة، وهكذا...

ثامناً: تسميةُ هؤلاءِ التكفيريّين لاثنين مِن رؤوس دعاة الفكر التكفيري -المشاهير! - على اعتبار أنّهما (مرجعيتهم في هذا الإطار) - التكفيري-!! تدلُّ على شيئين:

الأول: أنّهم مقطوعو الصلة بأهل العلم الربّانيّين، وأئمّة السنة والعقيدة والدين - المُتَّفق على مكانتهم، والمُجْمَع على إمامتهم -؛ فلم يذكروا عالماً مُعتبراً واحداً، سوى هذين الرأسين!!! ورسولُنا ﷺ يقول: «**إنَّ مِن أشراط الساعة أن يُلتمس العلم عند الأصاغر**»[1].

الثاني: أنّ حُجَجَهم في تكفيرهم الحَلَزوني للمسلمين - ممّا لا يعدّونه هم تكفيراً لمسلم -واهية واهنة!!

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (٩٠٨)، وفي «الأوسط» (٨١٤٠) عن أبي أمية الجُمَحي. وصحَّحه شيخنا في «السلسلة الصحيحة» (٦٩٥).

ذلكم أنّ لهـذين الرأْسَـين المـذكورَين مؤلَّفـاتٍ عـدةً، وكتابـات مُتعـدّدة – معروفة، ومنشورة – أفرغوا فيها آراءهم، وجمعوا فيها شبهاتهم: فلم نَرَ فيها – بعد التأمل والدراسة الدقيقة – إلا التمويه، والتسفيه، والتشويه؛ ملفوفاً ذلك كلُّه بثوب العُجبِ، ورداء التعالُم، فضلاً عمّا فيهـا مـن مخالفـاتٍ ظـاهرة كـبرى لنصوص العُلماء، وأقوال الأئمّة الكُبراء؛ الذين لايقيمون لهم وزناً، ولا يرفعون لهم رأساً.

تاسعاً: نصيحةٌ صادقةٌ، نابعةٌ مِن قـول النبـيِّ ﷺ «**الـدين النـصيحة**... »[1] أُوجِّهها لهؤلاء:

أن يتقوا اللهَ – تعالى – في أنفسهم، وفي المسلمين، وأن يتوبـوا مـن آرائهـم الغاليةِ المتطرّفة – تلـك –، وأن يعـودوا إلى العُلَـماء الربّـانيين ليأخـذوا عـنهم، ويستفيدوا منهم؛ بدلاً من الطعن الباطـل فـيهم، والإنكـار الفاشـل لإمـامتهم ومكـانتهم، وأن يفيئـوا إلى أُسَرِهـم، وبيـوتهم، ومجتمعـاتهم، وأوطـانهم: ليكونوا صالحين مصلحين؛ بدلاً من هـذا الفـساد والإفـساد الّـذي يـصدّرونه – جهلاً وإصراراً – باسم (الإسلام)، وهو مِن ذلك براءٌ...

* * * * *

(١) تقدّم تخريجه.

- ٢٤ -
ومِنَ الأسى ما لا يُنسى...

يقول الله -تعالى-: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ...﴾...

آية من كتاب الله -سبحانه- نذكرها ونكرِّرُها بعد مرور عام كامل على ما سُمّي بـ(تفجيرات عمان)[1].

تلك (التفجيرات) الآثمة التي كانت بسبب مَنِ ابْتُلِيَتِ الأُمَّةُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ -هَذَا- بهم؛ مِمَّن هُمْ مِنْ بَنِي جِلْدِتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا، وَيَنْتَسِبُونَ إِلَى دِينِنَا، وَيَعِيشُونَ بَيْنَنَا؛ الذين لَمْ يَعْرِفُوا حَقَّ المَعْرِفَةِ دَعْوَةَ أَبِينَا وَأَبِي الأَنْبِيَاءِ إِبْرَاهِيمَ -عَلَيْهِ السَّلام -: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ - بِحُكْمِهَا وَحِكَمِهَا -؛ فَأَبَوْا عَلَى أَنْفُسِهِمْ إِلاَّ أَنْ يَكُونُوا بِأَفْعَالِهِمُ الْمُنْكَرَةِ الظَّالِمَةِ - تِلْكَ - عَلِمُوا أَوْ جَهِلُوا -:

سَبَباً فِي نَقْضِ الأَمْنِ وَالأَمَانِ - اجْتِمَاعِيًّا -.

وَبَاباً إِلَى مُخَالَفَةِ أَحْكَامِ الدِّينِ وَالإِيمَانِ - شَرْعِيًّا -.

وَطَرِيقاً لِزَعْزَعَةِ مَبَانِي اسْتِجْلاَبِ رِزْقِ بَنِي الإِنْسَانِ - اقْتِصَادِيًّا -.

---

(١) وقد وقعت بتاريخ (٩/ ١١/ ٢٠٠٥م).

وَهَؤُلاَءِ القَوْمُ - أَنْفُسُهُمْ - بِأَفْعَالِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ - لَمْ يُدْرِكُوا آثَارَ وَتَبِعَاتِ مَا لَهُ يَفْعَلُون، وَمَا فِيهِ يَجْهَدُون فَيَكِعُّونَ، وَيُكَرِّرُونَ فَيَفْشَلُونَ:

مِنْ قَتْلٍ أَعْمَى جَبَان: لاَ تَزَالُ قُلُوبُنَا مُنْكَسِرَةً بِأَوْضَارِهِ...

وَمِنْ غَدْرٍ عَنِيفٍ خَوَّان: لَمْ تَزَلْ عُيُونُنَا دَامِعَةً مِنْ آثَارِهِ...

لَقَدْ قَلَبَ هَؤُلاَءِ التَّكْفِيرِيُّونَ السَّفَهَةُ - بِفَعَائِلِهِم السَّوْدَاء - الفِقْهَ الإِسْلاَمِيَّ العَالِيَ وَتَأْصِيلَهُ الغَالِيَ رَأْساً عَلَى عقِبٍ:

فَأَوْقَعُوا الأُمَّةَ فِي أَكْبَرِ المَفَاسِدِ وَالمَقَابِح..

وَأَذْهَبُوا عَنْهَا أَكْثَرَ المَحَاسِنِ وَالمَصَالِح...

فَشَوَّهُوا صَفَاءَ دِينِ الإِسْلاَمِ، وَمَوَّهُوا عَلَى الجَهَلَةِ الأَغْمَارِ بِحَارِّ القَوْلِ وَالكَلاَمِ؛ مُدَاعِبِينَ عَوَاطِفَهُمْ، مُدَغْدِغِينَ حَمَاسَاتِهِمْ؛ حَتَّى أَوْقَعُوهُمْ بِمُسْتَنْقَعَاتِ جَهَالاَتِهِمْ، وَأَغْرَقُوهُمْ بِآسِنِ ضَلاَلاَتِهِمْ:

فَصَارُوا لِحُكَّامِ الأُمَّةِ يُكَفِّرُون..

وَلأَبْنَائِهَا يُضَلِّلُون..

وَلِمُنْشَآتِهَا يُفَجِّرُون..

وَلِمَصَالِحِهَا يُدَمِّرُون..

وَمِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ وَلاَ تَمْيِيزٍ يَقْتُلُونَ وَيُقَتِّلُونَ..

وَقَدْ يُغْرِي الشَّيْطَانُ الرَّجِيمُ بَعْضاً مِنْ هَؤُلاَءِ القَوْمِ -لِيَغُرَّهُمْ، وَيُغَرِّرَهُمْ- بِفِعَالِ سُوءٍ مُنْكَرَةٍ: فَيُزَيِّنُهَا لَهُمْ بِاسْمِ الدِّينِ، وَيُزَخْرِفُهَا لَهُمْ بِوَجْهٍ لاَ يُظَنُّ فِيهِ

مُخَالَفَةُ الشَّرْعِ الحَكِيمِ؛ حَتّى نَرى ذَاكَ المُزَيَّنَ لَهُ فِعْلُ السُّوءِ - هَذَا - يُحَاوِلُ تغْطِيَةَ فِعْلِهِ القَبيحِ السَّيِّءِ - تَفْجِيراً، أَوْ تَقْتِيلاً - بِذَمِّ المَعَاصِي وَأَهْلِهَا، وَبَيَانِ ذُنُوبِ القَائِمِينَ بِهَا، وَآثَامِ المُوَاقِعِينَ لَهَا!؟

فَيُقَالُ لَهُ: عَلِمْتَ شَيْئاً وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ..

فَمَتَى كَانَتِ المَعَاصِي - أَيُّ مَعَاصٍ - عَلَى مَا فِيهَا مِنْ خَلَلٍ وَزَلَلٍ - مُبِيحَةً لِلدِّمَاءِ، مُوجِبَةً لِلْقَتْلِ وَالاعْتِدَاءِ؟!

لَقَدْ جاءَتْ نُصُوصُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُحَذِّرَةً التَّحْذِيرَ الشَّدِيد بالوَعِيدِ الأَكِيدِ مِنْ قَتْلِ الأَبْرِيَاءِ، وَالتَّلَوُّثِ بِالدِّمَاءِ؛ مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ ﷺ: «**لَزَوَالُ الدُّنْيَا جَمِيعاً أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ دَمٍ يُسْفَكُ بِغَيْرِ حَقٍّ**»(١).

فَبِالله العَظِيم:

أَيْنَ هُوَ الحَقُّ فِي قَتْلِ الأَطْفَالِ، وَالنِّسَاءِ وَالشُّيُوخِ -مِنَ المُسْلِمِينَ -؟!

أَيْنَ الحَقُّ فِي قَتْلِ الزَّائِرِينَ وَالوافِدِين - مِنَ المُسْتَأْمَنِين -؟!

لَقَدْ جَهِلَ أُولَئِكَ المُتَقَحِّمُونَ - وَلا يَزَالُونَ جاهِلِين - أَنَّ القَتْلَ بِغَيْرِ الحَقِّ مِنْ أَعْظَمِ المَعَاصِي بَعْدَ الشِّرْكِ بِالله؛ كَمَا قَالَ ﷺ: «**كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى أَنْ يَغْفِرَهُ الله؛ إِلاَّ الرَّجُلُ يَمُوتُ مُشْرِكاً، أَوْ يَقْتُلُ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً**»(٢).

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيّ (١٣٩٥)، وَالنَّسَائِيّ (٣٩٨٧) عن عبد الله بن عَمْرو، والبَيْهَقِيّ في «الشُّعَب» (٥٣٠٢)، وابن ماجه (٢٦١٩) عن البَرَاء بن عازب.

وانظر «غاية المرام» (٤٣٩) لشيخنا.

(٢) رواه أبو داود (٤٢٧٠)، والنسائي (٣٩٨٤)، وأحمد (١٦٩٥٣) عن أبي الدرداء.

وانظر «السلسلة الصحيحة» (٥١١).

فَهَلْ يَأْمَنُ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلاَءِ عَلَى نَفْسِهِ – ضَامِناً – أَنْ لاَ يَكُونَ مِمَّنْ قَالَ فِيهِمْ نَبِيُّنَا ﷺ: «**يَأْتِي المَقْتُولُ مُتَعَلِّقاً رَأْسَهُ بِإِحْدَى يَدَيْهِ، مَتُلَبِّباً قَاتِلَهُ بِاليَدِ الأُخْرَى – تشْخُبُ أَوْدَاجُهُ دماً –، حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ العَرْشَ، فَيَقُولُ المَقْتُولُ لِربِّ العَالِمِينَ: هَذَا قَتَلَنِي؛ فَيَقُولُ الله لِلْقَاتِلِ: (تَعِسْتَ)، وَيُذْهَبُ بِهِ إِلَى النَّارِ**»[١]؟!

فَمِنْ ثِمارِ أُولئِكَ (التُّعَسَاء) – وَبِفَعَائِلِهِمُ العَمْيَاء – نَعْرِفُ حَقِيقَةَ مَا هُمْ فِيهِ مِنْ دَاء، وَأَسَاسَ مَا رَكِبُوهُ مِنْ بَلاَء:

وَذَلِكَ بِمَا نَثَرُوهُ مِن دِمَاء..

وَمَا نَشَرُوهُ مِنْ أَشْلاَء..

وَمَا قَتَلُوا مِنْ شُيُوخٍ، وَرَمَّلُوا مِنْ نِسَاء...

وَمَا فَرَّقُوا بَيْنَ أَبْنَاءٍ وَآبَاء..

وَمَا زَرَعُوا مِنْ خَوْفٍ صَبَاحَ مَسَاء – بِالدُّمُوعِ وَالبُكَاء –...

وانْطِلاَقاً مِنْ قَوْلِ نَبِيِّنَا ﷺ: «**الدِّينُ النَّصِيحَة**»[٢]؛ أُنَبِّهُ إِلَى أَمْرَيْنِ مُهِمَّيْن – بِصِدْقٍ وَإِيمَان، وَحِرْصٍ وَأَمَان–:

أَمَّا أَوَّلُهما: فَهُوَ قَوْلُ الله – تَعَالَى –: ﴿فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرًا كَثِيرًا ﴾..

(١) رواه أحمد (٢٦٨٣) –وغيره– عن ابن عباس.

وانظر «السلسلة الصحيحة» (٢٦٩٧).

(٢) رواه مسلم (٥٥) عن تميم الداري.

فَقَدِ انْقَلَبَ السِّحْرُ عَلَى السَّاحِرِ! وَعَلَى نَفْسِهَا جَنَتْ بَرَاقِش!

وَأَثْبَتَتْ هَذِهِ المِحْنَةُ - الَّتِي كَانَ زَوَالُهَا - بِحَمْدِ الله وَمِنَّتِهِ- أَسْرَعَ مِنْ سَحَابَةِ صَيْفٍ - وَحْدَةَ هَذَا البَلَدِ الطَّيِّبِ، وَتَنَاصُرَهُ - وَفاءً حَقِيقِيًّا وَانْتِماءً-، وَالْتِفَافَهُ وَتَعَاضُدَهُ - حُكَّامَاً وَمحكُومين - وَلاءً شَرْعِيًّا وَنَماءً-....

وَنَزَعَتْ هذهِ المِحْنَةُ - أَيْضاً - بِانْكِشَافِهَا - ذَلِكَ القِنَاعَ الكَذُوبَ الَّذِي تَسَتَّرَ مِنْ وَرَائِهِ - جَهْلاً وتجَاهُلاً- تحْتَ دَعَاوَى (الدِّينِ)، وَ(الجِهَادِ)، وَ(الدَّعْوَةِ)، وَ(الأَمْرِ وَالنَّهْيِ): أُولَئِكَ التَّكْفِيرِيُّونَ المُنْحَرِفُونَ؛ لِيُسْفِرُوا عَنْ وُجُوهِهِمُ القَبِيحَة، وَأَفْعَالِهِمُ الطَّرِيحَة.

وَأَمَّا ثَانيهما: فَإِنَّ أَصَالَةَ دِينِ الإِسْلاَمِ عَلَى العِلْمِ مَبْنِيَّة؛ فَهِيَ عَالِمَيَّةٌ رَبَّانِيَّة، هَادِيَةٌ مَهْدِيَّة، رَحِيمَةٌ رَضِيَّة...

بَيْنَمَا ثَقَافَةُ العُنْفِ وَالغُلُوِّ وَالتَّطَرُّفِ - عِنْدَ هَؤُلاَءِ التَّكْفِيرِيِّينَ - ظَالِمَةٌ سَلْبِيَّة، مُظْلِمَةٌ ضَبَابِيَّة، حَاقِدَةٌ ضَلاَلِيَّة...

فَلاَ يَجُوزُ - الْبَتَّةَ - لِكُلِّ ذِي قِوَامَةٍ - فِي أَيِّ مَوْقِعٍ تَبَوَّأَهُ - أَنْ يَخْلِطَ بَيْنَ صَفَاءِ الإِسْلاَمِ وَأَهْلِهِ الصَّالِحِينَ المُسْتَقِيمِين، وَبَيْنَ بَلاَءِ هَؤُلاَءِ الجُهَلاَءِ، وَفِعْلِهِمُ الخَائِنِ غَيْرِ الأَمِين...

وَهَذَا - هَكَذَا - سَبِيلٌ مُمَهَّدٌ يَنْبَغِي أَنْ نَتَجَاوَزَ بِهِ -فِي مُعَالَجَةِ الأَحْدَاثِ، أَوِ اسْتِذْكَارِهَا- مُجَرَّدَ أَلْفَاظِ الشَّجْبِ، وَعِبَارَاتِ الاسْتِنْكَارِ، وَكَلِمَاتِ الاسْتِهْجَانِ؛ مِمَّا لاَ يَكُونُ مَرْدُودُهُ إِلاَّ مُؤَقَّتاً بِرُدُودِ أَفْعَالٍ جُزْئِيَّةٍ؛ لِنَلْتَزِمَ - بَعْدُ - بِثَبَاتٍ - لُغَةَ العِلْمِ وَالتَّأْصِيلِ، وَالنَّظَرِ الرَّشِيد، وَالفَهْمِ القَيِّمِ السَّدِيد..

وَأخِيراً:

إنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ، وَمَا عَايَشْنَاهُ، وَمَا خَرَجْنَا مِنْهُ - في عَمَّانَ الخَيْرِ -: مِنْ مِحْنَةٍ كُبْرَى، وَفِتْنَةٍ عُظْمَى؛ لَمْ نَنْسَهَا حَتَّى نَسْتَذْكِرَهَا، وَلَمْ تَغِبْ عَنَّا حَتَّى نَسْتَحْضِرَهَا - لَهُوَ فُرْصَةٌ كُبْرَى يَجِبُ اهْتِبَالُهَا، وَعَدَمُ تَفْوِيتِهَا؛ لِلْقِيَامِ بِوَاجِبِ حَقٍّ - فيهِ عِزُّنَا، وَقِوامُنا، وَتَلاحُمُنَا، وَوَحدَتُنا، وَتَضامُنِنا -أكثَرَ وَأَكْثَرَ- يَنْبَغِي عَلَيْنَا الْتِزَامُهُ، وَالحيَاةُ بِهِ، وَالتَّعَايُشُ مَعَهُ؛ أَلاَ وَهُوَ ذاكَ الحَقُّ الحَاسِمُ المُتَمَثِّلُ بِهَدْيِ رَبِّ العَالَمِين في قولِهِ -تعالى-: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ إِنَّ ٱلۡإِنسَـٰنَ لَفِى خُسۡرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾[1]...

---

(١) وفي (فاتحة القول) - من مجلّتنا (الأصالة) - عدد(٥٠/ سنة١٤٢٦هـ)، تحت عنوان:(**التَّقتيل الأعمى:فعلٌ محرّمٌ يبرأُ الإسْلامُ منه**) -ما نصُّه-:

إن ما يجري في المنطقة العربية والإسلامية -بل العالم أجمع-: مِن تفجير وتدمير وقتل وسفك للدماء، وترويع للآمنين والمستأمنين، لمَا يأباه الإسلام بعامَّة، والدعوة السلفيةُ بخاصَّة، بل هُمْ -جميعاً- مِن هذا كلّه براءٌ.

والدعوة السلفية الحقّة دعوة رحمة وحكمة وتوسط واعتدال، لا تُقرُّ هذه الأعمال الإجرامية -حتى في غير بلاد المسلمين-؛ بل تستنكر وتبرأ مِن كل صور الإرهاب وأشكاله وأنواعه، بدءاً مِن إرهاب الفكر، وانتهاءً بإرهاب السلاح.

وإننا لنخوِّفُ القائمين بهذه الأعمال بالله -تعالى-، ونُطالبُهُم بحزم وجزم وعزم أن يتقوا الله فيدَعوا قتل الأبرياء، وترويع الآمنين، وزعزعة أمن الدول، مِمَّا ينبني عليه الإساءة للإسلام العظيم وسمعته؛ فإن الإسلام -بحمد الله- لم يكن يوماً لعنة، بل هو رحمة للعالمين، ونبيُّه ﷺ أرحم خلق الله، وأهل السنة صفوة أهل الإسلام؛ فهم أعرف الخلق بالحق، وأرحمهم بالخلق.

وأَمَّا أولئك الذين يُنْسَبون إلى السلفية -زُوراً، وبُهتاناً- مِن الجماعات التكفيرية والتفجيرية، وأدعياء الجهاد-: فليسوا من السلفية في شيءٍ؛ إلا دعوى باطلةً، وادعاءً فاسِداً ...

والسلفية الحقَّة لم تكن يوماً -ولن تكون- إلا اتصالاً أميناً بدعوة السلف الرحيمة الرفيقة بالمسلمين وغير المسلمين، بالعلم النافع والعمل الصالح، والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة. =

= وكم جَلَبَت تلكم الأعمال الوحشية الإجرامية مِن ويلات للمسلمين ولبلادهم، وطمَّعت فيهم المتربصين والمتصيِّدين، وفرّقت شملهم، وشتَّت جمعهم، وزعزعت أمنهم، وأزهقت الأرواحَ البريئة -بغير أدنى حقٍّ شرعيٍّ-.

وعليه؛ فلا يجوز لأي دولة في العالم عانت من هذه الأعمال الفاسدة، وأصابها شيءٌ مِن بلائها، أن تُحمِّل الإسلام أو المسلمين -بعضاً أو كُلًّا- تبعاتها، ولا يجوز لها وصْمُ الإسلام بالإرهاب؛ كيف وبلاد المسلمين -نفسُها- عانت وتعاني من جرائم هؤلاء الغلاة العُتاةِ القتلةِ -أنفسهم- قبل غيرها؟!

كما لا يجوز لأي دولة من دُول الغرب -في أمريكا أو أوروبا- أن تُسيء معاملة رعاياها من المسلمين، أو أن تضيّق عليهم لانحراف بعض المسلمين، وتطرُّفهم؛ فالإرهاب -مِن حيث هُو!- لا دين له ولا وطن ولا هُويّة، بل في كل الملل والنحل غلاةٌ ومتطرفون وإرهابيون.

وعلى جميع شعوب ودول العالم أن يأخذوا على أيدي سفهائهم، والمجرمين في بلادهم، والله -عز وجل- يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

والإسلام العظيم ربَّى خير أمةٍ أُخرجت للناس على أحسن الأخلاق -في كُلِّ الأعصار وجميع الآفاق-.

فلا ينبغي تصديقُ صيحاتِ الحاقدين -مِن هنا أو هناك- ممّن يدّعون أن العلم الشرعي يُصدِّر الإرهاب أو يُؤيِّده، فيبنون على ذلك محاربتَه والتضييقَ على أهله وحملته، قال -تعالى-: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هود: ١١٣].

إنما الذي يجب حربه ومقاومته ومنعه: هو الغلو والجهل والتطرُّف، وظلم الشعوب المسلمة المقهورة المظلومة، المحتلة أرضها وأوطانها؛ مِمّا أدى إلى الإرهاب وانتشاره، وساعد على تعظيم آثاره.

وإغلاقُ أبوابِ الإرهاب، والتصدّي له: مسؤولية الجميع -بالحقِّ-، لا أن يُواجَه الإرهابُ بمثلِهِ، مِمّا يزيده ويضاعفه، وإنما الواجبُ أن يكون ذلك بالشرع، والعقل، والحكمة، وإنصاف المظلوم.

واللهَ العظيمَ نسألُ أن يقينَا وسائر المسلمين -وسائر المحبِّين للعدل والسِّلم- شرَّ كل ذي شر وحقد، إنه -سبحانه- سميعٌ مجيبٌ.

- ٢٥ -
التصعيدُ بالتطرُّف.... والتطرُّفُ في التصعيد!

.. لَمّا قال ربُّنا -تعالى- في كتابه: ﴿وَٱلْعَصْرِ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾: كان ذلك منه -جلَّ وعلا- كلاماً فَصْلاً جزْلاً، عظيماً جليلاً؛ له حقيقتُهُ، وله آثارُهُ...

فَخَتْمُ السّورة بذِكرِ (الصبر) بعد (الحقّ) دليلٌ حَتْمٌ على أنَّ الحقَّ قد يتفلّتُ مِن أصحابه، إنْ لم يُصاحِبْهُ صبرٌ عليه، ومُصابرةٌ بشأنِه..

فمِن صِفَةِ الحقِّ -الذاتيّة- أَنّه ثَقيلٌ على النُّفوسِ، شَديدٌ على القلوب؛ لأنَّه يُخالفُ مألوفَها، ويُغايرُ مسالكَها -إلا مَن رَحِمَ-...

وإنّي إذْ أذكُرُ هذا الكلام -هنا-، وأتذكَّرُهُ:

فإنَّ ذلك كذلك لِمَا يَصِلُ إلى مسامِعنا، وتُعاينُهُ أبصارُنا -بين الحين والآخَر- مِن رسائلَ -تصدُرُ مِن هُنا(!)، أو إشاراتٍ تَنطلقُ مِن هُنالك(!) -إمّا عن مجهولٍ مُبْهَم: لا يُدرى رسمُه، ولا يُعْرَفُ اسمُهُ! أو مِن مَعْروفٍ مُتَوارٍ: يُشِبُّ -كلاهما- النّارَ، ويُوَهّجُها، ويُعْلِي ألسنتَها، ويوسِّعُ دائرتَها؛ وهم عنها بمعزِل، ودونها بأبعد مَنْزِل!!

ويتلقَّف هذه الرسائلَ (!) أفرادٌ وجماعاتٌ، يُعْلونَ مِن شأْنها، ويَتَّخِذونها

منهجـاً، ويختطُّونهـا لأنفـسِهم طريقـاً؛ لـه يـسلكون، وفي فَلَكِـه يـدورون، فَيَثُورونَ ويُثَوِّرون!!

في الوقت الذي يطيرُ بهاتيك الرسائل -مِن جهةٍ-، وآثارِها وتَبِعَاتِها -مِـن جهةٍ أُخرى- أعداءُ الإسلام المُتربِّصون، وأضدادُهُ المتـصيِّدون -مِـن ظـاهرٍ أو مكنونٍ!-، لِيَشُدُّوا -أكثر وأكثر- قَبْضَتَهم، ولِيُضعِفوا -أكثر وأكثرَ- مَـن لهـم يَتَصَيّدون، ومَن بهم يتربّصون!!

فنرى، ونُحِسُّ، ونـسمعُ، ونُعـايش: ألوانـاً مِـن الـضُّغوط، وأصـنافاً مِـن الويلات، وأنواعاً مِن المُنَغِّصات، الّتي تنقطع دونها الأعمال، وتـضعُف أمامَهـا المسالك، و(يكادُ) تَتَهادَى بين يَدَيْها الآمالُ، وتَخِرُّ لها الأمانيُّ!!

ولكنَّ الأمرَ -مِن قبل ومِن بعد- كما قال ربُّنا ذو الجلالِ والإكرام: ﴿وَٱلْعَصْرِ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾.

نعم...

لن نَهِنَ..

ولن نحزَن..

ولن نستكين...

وأملُنا بربِّنا عظيمٌ..

وظَنُّنا بمولانا كبيرٌ..

ولكنْ؛ مَن المُستفيد مِن هذا التصعيد؟!

هل سيستفيد منه المسلمون؛ وهم المُسْتَضعَفون؟!

أم سيستفيد منه -تربُّصاً وتصيُّداً- أولئك الأعداءُ الماكرون -وهم الأَقوى فيما تراه العيون-؟!

إنَّ أولئك المُثَوِّرين -في تصعيدهم، وتثويرهم- سواءٌ منهم الظاهرون أم المُتوارون!- لم يُدْركوا حقيقةَ المصالح الشرعية المُرتبطة بمقاصد ديننا العليّة؛ فلم يكُن لهم مِن هَمٍّ -في سائر فعائِلهم- إلا أن يُثبِتُوا وجودَهم -كيفما كان الأمرُ!- ولو على حِسَاب ما يجري في مَنَاحٍ أُخرى في عالَمَ الإسلام الكبير المترامي الأطراف -اليومَ-؛ سواءٌ في العراق، أو أفغانستان، أو فلسطين... أم في السعودية، أو الجزائر، أو الأُرْدُنّ!!

وجميعُها شَهِدَتْ -وتشهدُ- ما اللهُ به عليمٌ: من فِتَنٍ ومِحَن- على نِسَبٍ وتفاوُتٍ...

ولقد ذكّرني هذا (التصعيدُ) -الشديد- بمقالٍ كتبتُه قبل نحو خمسةَ عَشَرَ عاماً -وذلك قبل (١١ سبتمبر) وتداعياتها!-، يومَ أن كان التصعيد -على ما قيل-:

أرى خَلَلَ الرمادِ وميضَ نار ويوشِكُ أن يكون لها ضِرامُ

فكتبتُ -يومئذٍ- ما نصُّهُ:

«**تصعيد المُواجهة... لمصلحةِ مَن؟!**

تعيش الأُمّةُ -منذ عقودٍ- أحوالاً سيئة مِن الضَّعفِ، والعجزِ، والخَوَر، وأخرى مُظلمةً مِن التَّبعيَّة، والتفرُّق، والتّشتُّت...

وما حصلَ هذا كلُّه إلا بعد انحِسَار مدِّ دولة الإسلام (الشاملةِ)، وتفرُّقها إلى دُويلات مُتَفَتِّتة، وممالكَ متعدِّدة، ذات حدودٍ مصطنعة، رَسَمَتها أصابعُ (المُستعمِرين!) في أوائل القرن العشرين...

.. ومنذ ذلك الحين والمُلتزمون مِن المُسلمين (يُحاولون) إعادة مَجدٍ، وإصلاح أمَّةٍ، وبناءَ عزٍّ، ولكنَّ الضغوط التي يُواجهونها أشدُّ وأنكى مِن أن تسمحَ لهم بشيءٍ مِن ذلك، وإن ظنَّ المستعجلون أنَّ الفُرَصَ (قد) تسنح بذلك!!

حتّى إنّ تلك الضُّغوط قد أدَّت في كثير من الأحيان إلى قتل العمل الإسلامي في مَهده، وكَبْتِهِ وَوَأْدِه، والشواهدُ ناطقةٌ بذلك، دالَّةٌ عليه، مشيرةٌ بحوادثها إليه...

ولقد عاشَ الجيلُ الإسلاميُّ الجديد -منذ مدَّة مضت، وسنينَ خَلَت- بدايات تجديد لهذا الدِّينِ، صاحَبَه التزام بالدَّعوةِ إلى الله -سبحانه وتعالى- في سائر بلادِ الدّنيا، سواءٌ منها ما كان في الشرق أو الغَرب...

وهذا الفجر لم يزل في أوَّلِهِ، وفي بداية تنفُّسه، فهو غضُّ العود، هشُّ الأركان، لا يتحمَّل أن تضربه هَزَّةٌ، أو يصيبه بأسٌ.. فلو أنَّ شيئاً من هذا حَصَل -لا قدَّر الله- لكان له أعظمُ أثر سلبيٍّ على هذا الجيل الصاعدِ في هذه البداية المباركةِ الخيِّرة.. وهذا ما لا يتمنَّاه مَن في قلبهِ ذرَّة إيمان!

وفي ظلِّ هذه (البداية) العَصِيبة كان لا بدَّ مِن أن تكون التربية التي يُنَشَّأ عليها هذا الجيلُ الفَتيُّ الصاعدُ تربيةً علميَّةً عقائديّةً؛ تستفيد مِن النَّظَر إلى

الوراء... لا للتثبيط والإحجام(!) ولكن لِتُتْقِنَ الإقدام، مستفيدةً من تجارِب غابرِ الأعوام، وأحداثِها الجِسام، مُسْتَشرِفَةً بِهِ مستقبلَ الأيام...

ولكي تكونَ هذه التربيةُ ذات ثمراتٍ إيجابيَّةٍ صالحةٍ مُصلحةٍ، لا بدّ مِن تعاون أهل الحقِّ من أصحاب النَّهج السليم، كُلٌّ في مجال تَخَصُّصِهِ؛ دعوةً وإرشاداً، ووعظاً، وتأليفاً، وفُتيا، وتوجيهاً... بِحِلمٍ يبني، وتأَنٍّ يُرَبّي، وتراحمٍ يحمي.

فأن يُخالفَ أحدٌ مِن هؤلاء (المُتَصَدِّرين) هذا النَّهج في التربية والتوجيهِ، سالكاً طريقاً آخَرَ، قد جرَّبَهُ المُجَرِّبون، وسَلَكَه مِن قَبلُ -السالكون- يعتمد (تصعيدَ) اللَّهجةِ وأسلوبِ الخِطاب، ويسلكُ (طريقةَ) الاستفزازِ والمواجهةِ، اغتراراً بجموعٍ مدفوعة، وأصابعَ مرفوعة، وجماهيرَ محتشدةٍ مجموعة:

فليس هذا -بحالٍ- مِن مصلحة المسلمين بعامَّةٍ، فضلاً عن ذاك الجيل الفتيِّ بخاصَّةٍ، بل المُستفيد منه -أوّلاً وأخيراً- هم أولئك المتربِّصون الَّذين يمكرون اللّيل والنَّهار المَكرَ الكُبَّار لمثل هذه اللَّحظة التي يُمَكِّنُهُم فيها المسلمونَ -أنفسُهم-(!) مِن أنفسِهم؛ وَلَو بذرائعَ مُلَفَّقة، وقصَصٍ مُختلَقَة!!

ولو نَظَرتَ -الآن- إلى العالم بقارَّاتِهِ؛ لرَأَيتَ دلائلَ ما قُلنا: آسيا، إفريقيا، أمريكا، أوروبا... وإن شِئتَ: فَصَغِّر دائرةَ نَظَرِكَ، لِيَصلَ إلى نيويورك، والبوسنة، وطاجكستان، وأبخازيا، والصومال، وأرتريا، وأخيراً... مصر، والجزائر.. و..!

فهلَّا استفدنا مِن هذه التجارِبِ التي كلَّفت الأمَّة ملايين النفوس، ومليارات الدولارات، فضلاً عن ضَعفٍ يضرِبُ بأطنابِهِ فيها.. قد حلَّ في سهولها وبَواديها...

وهلا كانت تلك الدروسُ (المتكررة) سبيلاً يُوقِفُنا بأنفسنا على واقع أنفسنا، وأنْ لا سبيل يُصلح ويُغَيِّر إلا السبيل النَّبوي الواضحُ المعالم، البيِّنُ الدلائل، المبنيُّ على الاهتداء بالصبر واليقين... اللَّذين بهما تُنال الإمامة في الدين.

﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾.

دونَ انفعالات حماسيّة، ومِن غير تأثُّرات عاطفيَّة، ومِن غير تصعيداتٍ كلاميَّة ضبابيَّة!!

ومع هذا كلِّه؛ فإنَّنا نبتهل إلى الله -سبحانه- أنْ يحفظَ دينَه، ويَكْلأ عبادَه، ويُبطلَ عمل الشيطان وكيده ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾.

فهل مِن ناصح أمين يَصدُقُ مع هذا الجيل الفتيّ، وَيَسُوسُه بهدي النَّبي ﷺ، ولا يُقدِّمه قرابين سائغةً في مذابح الفتنةِ؟!

وهل مِن مُستجيبٍ لدلائل السَّداد في كلام العلماء الربّانيين الذين يُربُّون الأمَّة على صغار العلم قبل كباره؟!

﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾».

قُلْتُ:

... هذا آخِرُ ما كتبته -يومَذاك- قبل نحو خمسَ عشرةَ سنةً خَلَتْ!

ولكنْ؛ بَعد ذا:

هل مِن مُستفيد؟!

هل مِن مُتّعِظ؟!

أم أنَّ المَسَار -وللأسَف الكُبَّار- في هُبوط وانحدار؟!

فوالله؛ إنَّ النَّفْسَ حَرُون، والقلبَ حزين...

فما بالكُمُ والأُمور تُفْهَمُ عكساً بعكس، وتُؤْخَذُ ظهراً لِبَطْنٍ؟!

فالحالُ أشدُّ وأنكى -إذَنْ-!

لمثلِ هذا يموتُ القلبُ مِـن كَمَـدٍ   إن كان في القلب إسـلام وإيـمانُ

... وعَوداً على بَدْءٍ:

فبعد تاريخ مقالي السابق هذا بأربع سنوات، وقبل أيّامنا هذه بأكثر من عشر سنوات: كتبتُ كلمةً -أيضاً قبل (١١ سبتمبر) وتداعياتها!- في مقام (التحذير)، مُطْلِقاً (صيحةَ نذير)؛ حذَّرتُ فيها -كنفثةِ المصدورِ، وكَبْتَةِ المصدوم- من الغُلُوِّ في التكفير؛ مشيراً إلى آثاره السيئةِ، ونتائجه المدمرة.

وقد تقدّمت كاملة في هذا الكتاب (ص١٢٧):

... وها هو التاريخُ -اليومَ- يعيدُ نفسَه، والأحداث تتكرّر، والوقائع الأليمة في ازدياد، وعُموم الأُمة -وللأسف- في دواهٍ مُدْلهِمّة، والمصائب تتّسع، ودائرتُها تكبُرُ...

ولا مُفَرِّج إلا الله...

اعْلَموا -يا عقلاءَ الأُمّة- أنّه:

لن تكونَ العواطفُ العواصفُ -يوماً- سبيلَ حلٍّ لمشكلةٍ...

ولن تكونَ الرسائلُ المُهَدَّفةُ المُثَوِّرة -مِن ظاهرٍ مأْفون، أو مُتوارٍ مكنون!- طريقاً يرتفعُ به الذلُّ عن الأمة...

ولن تكونَ كتابات زبانية الإنترنت(!) المتعثّرة -المُتستِّرة- مساراً لاحِباً تَضيق به الهُوَّة...

إنَّ الحلَّ الأوحَدَ -الذي لا حلَّ سواه- ما قاله رسولُ الله ﷺ -مُبَيِّناً المَخْرَجَ مِنْ ذُلِّ الأُمَّةِ-:

«... **سلَّط اللهُ عليكم ذُلاًّ؛ لا ينزعه عنكم حتّى ترجعوا إلى دينكم**»[1]..

ورضي الله عن الصحابي الجليل ابن مسعود -القائل-:

«السَّعيد مَن وُعِظ بغيره»[2].

ورحم الله مَن قال:

«**لن يصلُحَ آخِرُ هذه الأُمَّة إلا بما صَلَحَ به أولُها**»[3]..

❋ ❋ ❋ ❋ ❋

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه مسلم (٢٦٤٥) عنه -موقوفاً-.

(٣) هو في «التمهيد» (٢٣/ ١٠) -لابن عبد البَرّ- من قول وهب بن كَيْسان.
وانظره في «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٥٨) من قول الإمام مالك.

- ٢٦ -

الولاء والبراء.. والبلاء!

عقيدةُ (الولاء والبراء) بالنّسبة للعبد الصالح بمثابةِ الميزان الذي يضبطُ به إيمانَه، وأعمالَه، وتقواه؛ إذ يكونُ -بها- مُتَوَلِّياً صالحي المُؤْمنين، ومُتَبَرِّئاً مِن فعائل المُبْتَدعين والفاسقين والكافرين -كُلاًّ بِحَسَبِه-.

كلُّ ذلك -منه- تحقيقاً لقول النبيِّ ﷺ: **«أوثق عُرى الإيمان: المُوالاةُ في الله، والمُعاداةُ في الله، والحُبُّ في الله، والبُغْضُ في الله»**[1]، وقوله ﷺ: **«مَن أحبَّ لله، وكره لله، وأعطى لله، ومَنَعَ لله: فقد استكمل الإيمان»**[2].

ولا يزالُ أهلُ العلمِ والدِّين والصَّلاح قائمين بهذه العقيدةِ الحقَّةِ، محفوفةً بالرحمةِ والشفقةِ؛ فمقصودُها الأوّلُ والأخيرُ إصلاحُ النَّفسِ وإصلاحُ الآخرين؛ كما كان يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «أهل السنَّة أعرفُ النّاس بالحقّ، وأرحمُهم بالخلق»[3].

(١) انظر «السلسلة الصحيحة» (٩٩٨) و(١٧٢٨).

(٢) رواه أبو داود (٤٦٨١) عن أبي أُمامة.

وانظر «السلسلة الصحيحة» (٣٨٠).

(٣) انظر «منهاج السنة النبوية» (٥/ ١٥٨) -له-.

ولكنْ: ثمَّةَ مُكَدِّراتٌ عِدَّةٌ -مِن غُلُوٍّ، أو تقصيرٍ، أو خلطٍ- تُفسِدُ على جوانبَ مِن هذه العقيدة الحقَّةِ نقاءَها، وصفاءَها؛ مِن خلالِ مُمارساتٍ فرديَّةٍ -أو جماعيَّةٍ- فاسدةِ النهج، مُختلَّةِ التصوُّرِ -قد تقِلُّ أو تكثُرُ-!

وقد يكون مِن الصعبِ جدّاً حَصْرُ تلكم المُمارسات -جميعاً-، وإلقاءُ الضَّوْءِ عليها للتنبيهِ عليها -كُلِّها-، والتَّحذير منها؛ لكنْ: لا بدَّ ممَّا لا بُدَّ منه -ولو على سبيل التمثيل-:

فأوّلُ هاتيك الممارسات الشّنيعة التي تحملُ بين جَنَباتها بلاءً مُضاعَفاً: صنيعُ بعض الجماعات الحزبيَّة الإسلاميّة؛ التي تتخيَّل نَفسَها -تصوُّراً وواقعاً- (جماعةَ المسلمين)، بدلاً مِن (جماعة [من] المسلمين)!! فَيُنْتِجُ هذا الخللُ الفِكريُّ هَرَماً لا حَدَّ له مِن التّشرذُم، والتّمحوُر، والبلاء الذي ما بعده بلاء -مما تتقطَّع به المودّات، وتنفصم به العُرى الوثيقات، وتذوبُ له الحقائق والمسلَّمات-...

وهذا الخَلَلُ الجماعيُّ ينعكسُ -بداهةً- على الأفراد الذين يعيشون هذا التّصوُّر، ويَحْيَوْن هذا الاختلال؛ فانظر كم سيكون لهم مِن نصيبٍ في تلكم الممارسات الظالمة المظلمة!

وكم سيكون -بعد ذا- مِن خَطَر الخَبْط، وخَلَل الخَلْط بين (الفردِ) و (الجماعةِ)! وبين (جماعةٍ)، و (الجماعةِ)؟!

ومِن صُور (الولاء والبراء) -الفرديَّة- ذات البلاء -على سبيل التمثيل-:

صُورةُ ذلك المبتدع المنحرف -الجاهل-، الذي يرى نفسه -في غُلُوِّه- فوق

الآخرين ممَّن ليسوا على فِكره ورأْيِهِ؛ فتراه يُعْرِض عنهم، ولا يُسلِّمُ عليهم، بل إذا سلَّموا عليه: تغافل وتغاضى!! ونأى بجانبِهِ!!!

وهو -والله- أحقُّ بها وأهلُها، لكنَّ رحمةَ أهلِ السُّنّة أوسعُ مِن حَنقَ أهل البدعة ﴿لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾!!

﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعۡمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾..

ومِن صُور (الولاء والبراءِ) -الفرديَّة- ذات البلاء -أيضاً-:

صُورةُ ذلك المُدَّعي الذي يظنُّ نفسَه على شيءٍ، وليس هو على شيءٍ، وهذا -هكذا- يكادُ يكون أمراً طبيعيّاً لا يرتدُّ إلا على شخصهِ، ولا ينعكس إلى على ذاتهِ؛ لكنَّ مَكْمَن البلاء في هذا الشخص وفعائلهِ: اختلالُ موازينهِ -إن وُجدت!- في مِقياس ضوابط (الولاء والبراء) الشرعيَّة، ومُمارساتهِ لها؛ ففي الوقت الذي نراه فيه حَمَلاً وديعاً بين يَدَي بعض المُتَمَشْيخَةِ الغارقين في الانحراف الاعتقاديِّ والمنهجيِّ والفِكريِّ: نراه أسداً هَصُوراً (!) أمامَ مَن مسَّ طَرْفَ جَنَابِ شخصهِ، أو أصابَ جانباً من ذاتهِ!!

ولو أنَّ هذا النَّفَرَ -الظالمَ لنفسهِ- انْطَلَقَ في تناقُضهِ هذا مِن داخل شخصيَّته، ونَبَعَتْ تصرُّفاتُهُ -سُلُوكيّاً- مِن مأزقهِ الذهنيِّ: لَهانَ الأمرُ على شِدَّته، وسَهُلَ الخَطْبُ على حِدّتِهِ!!

لكنَّ الطامَّة الدهياء، والبليَّةَ العمياء: أنّه يسكُتُ -مُنْبكِماً- عن إطلاق أيِّ اسم على تراميهِ الظلوم بين يدي أولئك المنحرفين -ذاك-، في الوقت الذي

يُسارعُ فيه -بغير خشية ولا ورع- ولا نقول: علم!- مُسَمِّياً انعكاساتِهِ الشخصيَّةَ الفرديّةَ الظالمَةَ: (ولاءً وبراءً) في ذات الله...

وهي -والله- الذي لا يُحْلَفُ بغيره- ظُلُماتُ (الأنا!)، وأباطيل النفس الصغيرة الحقيرة -التي لم تُميِّز- في كثيرٍ من الأمور- بين الحقِّ والباطل، بين الهوى والهدى-...

﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُاْ ٱلْمُبِينُ﴾...

فـ:

متى سيكون لنا -نحن المسلمين- على اختلاف مواقفِنا ومواقعِنا، وبمختلف توجُّهاتِنا ومدارِكِنا- اعتبارٌ شرعيٌّ حَقٌّ لقاعدة (الولاء والبراء) -الحقَّة-؛ لِنَنْزِعَ عنها ما عَلِقَ بها مِن مُكَدِّرات الصفاء، وجالبات (البلاء)؟!!

﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة:٢٢].

* * * * *

- ٢٧ -
الغُلَوَاء في الولاءِ والبراء...

... مِن دُرَرِ الكلماتِ العِلميّةِ الهاديَةِ المهديّةِ قولُ مَن قال: «دينُ الله بين الغالي فيه، والجافي عنه»[1]؛ وهي كلمةٌ تُعَبِّرُ عن غَلَطِ مُمارساتٍ سلبيّةٍ مُنحرفةٍ يُمارسُها بعضُ المُنتسبين إلى الدين مِن المسلمين -إفراطاً أو تفريطاً-.

ولمّا كان موضوعُ (الولاء والبراء) أصلاً عظيماً مِن أصول الإسلام العظيم: كان تركيزُ العلماءِ عليه -مِن قبلُ ومِن بعدُ- كبيراً، وكثيراً؛ لِما يتضمّنُه ذلك مِن ضبطٍ للشخصية الإسلامية بالضوابطِ الشرعيّة دون النُّزوع أو الرُّكونِ إلى ما يُفسِدها مِن مُنَغِّصاتٍ مَستوردةٍ بعيدةٍ عنها...

والآياتُ والأحاديث في عِظَم هذا الأمرِ، وجليلِ أهميّته ومكانتهِ كثيرةٌ جدّاً، ولا تخفى على أقلِّ الناس علماً، وأدناهم حِفظاً..

نعم؛ قد تَغيبُ بعضٌ مِن صُور الفَهْم الصحيحِ لبعضٍ مِن هذه النصوص الشرعيّة؛ ممّا يُؤدّي إلى خلَلٍ في التصوُّر، وفسادٍ في الأحكام.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٨١)، و(٢١/ ٤٢٧)، و«منهاج السنة» (٣/ ٤٠)، و«الاقتضاء» (٣٣٥) -جميعها- لشيخ الإسلام ابن تيمية.

والقاعدةُ الشرعيّة المنضبطةُ -في هذا الباب المهمّ- راجعةٌ إلى قولِ شيخ الإسلام ابن تيميّة في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٢٧-٢٢٩):

«مَن كان مؤمناً وجبتْ موالاتُه مِن أيِّ صنفٍ كان، ومن كان كافراً يجبُ مُعاداتُه من أيِّ صنفٍ كان...

ومن كان فيه إيمانٌ وفيه فُجورٌ أُعطي من الموالاةِ بحسب إيمانه، ومن البُغض بحسب فُجوره.

ولا يُخْرَجُ من الإيمان -بالكُلِّيَّة- بمجرّد الذنوب والمعاصي».

ولكنَّ هذا الضابطَ الشرعيَّ يجبُ أن يكونَ منسجماً -تماماً- مع مثلِ قول الله -تعالى-: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

قال الإمامُ ابن جرير -في «جامع البيان» (١٤/ ٦٦)- مُفسِّراً الآيةَ الكريمة: «عَنى بذلك: لا ينهاكم اللهُ عن الذين لم يقاتلوكم في الدين -مِن جميع أصناف المِلَل والأديان- أن تبرُّوهم وتَصِلُوهم، وتُقسِطوا إليهم؛ لأن برَّ المؤمنِ من أهل الحرب ممّن بينَه قرابةُ نسبٍ -أو ممن لا قرابةَ بينه وبينه ولا نَسَبٌ- غيرُ مُحَرَّم ولا منهيٍّ عنه، إذا لم يكن في ذلك دِلالةٌ له، أو لأهلِ الحرب على عَورة لأهل الإسلام، أو تقويةٌ لهم بكُراع أو سلاح...

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ يقول: إن الله يحبُّ المنصفين الذين

ينصفون الناس، ويعطونهم الحقَّ والعدلَ من أنفسهم، فيبَرُّون من بَرَّهم، ويُحسِنون إلى من أحسن إليهم».

وعليه؛ فإنَّ غيابَ هذا المَعْلَم الشرعيِّ البارز الدقيق عن ذلك الأصل الإيماني المهمِّ العميق: يُوقعُ الأمَّةَ في بلاءٍ وتَضْييق، ومصائبَ على وجه القَطْع والتحقِيق.

ذلكم أنَّه سَيُوَلِّدُ فقهاً أعوجَ لا اعتدالَ له، ولا اعتدادَ به!

فقد رأينا (!) من يستدلُّ بمثلِ قول الله -تعالى-: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ على الحُكْمِ بالتكفير المطلق، أو بالردّة الكبرى: على المُواقِعِ لهذا النهي!

وقد كان من تفسير الإمام ابنِ عطيّة في «المُحرَّر الوجيز» (ص١٥/ ٤٥٧) لهذه الآية الكريمة قولُهُ: «لا يوجد من يؤمن بالله والبعث يُوادُّ من حادَّ اللهَ مِن حيثُ هو مُحَادٌّ؛ لأنه حينئذٍ يودُّ المحادَّةَ، وذلك يوجُب ألا يكون مؤمناً».

أي: يحبُّه لدينهِ -والعياذُ بالله-؛ لا لأمرٍ آخرَ ليس حُكْمُهُ حُكْمَهُ.

وللأخ الدكتور حاتم بن عارف العوني -أيّده الله- في كتابه «**الولاء والبراء بين الغُلُوِّ والجفاء في ضوء الكتاب والسنّة**» (ص٧٨-٧٩) كلامٌ حسنٌ -في هذا-؛ قال فيهِ:

«مناطُ التكفير في (الولاء والبراء) هو عَمَلُ القلب، فحُبّ الكافرِ لكُفْره، أو تمنِّي نُصرة دين الكفار على دين المسلمين، هذا هو الكفرُ في (الولاء والبراء).

أمّا مجرّدُ النصرةِ العمليّة للكفار على المسلمين، فهي -وحدَها-، لا يُمكن أن يُكَفَّر بها؛ لاحتمال أن صاحبَها ما زال يُحبُّ دين الإسلام ويتمنّى نصرته، لكنّ ضَعْفَ إيمانه جعله يُقدِّمُ أمراً دنيويّاً، ومصلحةً عاجلة على الآخرة.

وما دام مناطُ التكفير في (الولاء والبراء) هو عملَ القلب، وعملُ القلب لا يعلمه إلا اللهُ؛ فإنه لا يمكن أن يُكفَّر بدعوى انعدام هذا المعتقد في القلب.

أمّا إذا صرَّح الشخصُ بحبّه لدين الكفار، أو بتمنّيه نصرةَ دينهم على دين المسلمين، فتصريحه هذا كُفرٌ يُكفَّرُ به، وإن كان باطنُه -مع ذلك- قد يخالف ظاهِرَه، لكنّنا إنما نحكم بالظاهر، واللهُ -تعالى- يتولّى السرائر.

وأمّا الأعمالُ الظاهرةُ المخالفةُ لموجبات (الولاء والبراء) -كنصرةِ الكفار على المسلمين-، فهي وإن لم تكن وحدَها كفراً، لكنَّها ذنبٌ ومعصيةٌ، تعظُم كلَّما كان ضررُ النصرة على المسلمين أعظمَ، حتى تكونَ من أكبر الكبائر، وقد تكون كفراً: إذا صاحَبَها حُبٌّ لدين الكفار، أو تَمَنٍّ لانتصار دينهم على دين المسلمين.

المهم أنّ هذه المُصَاحَبَةَ التي صَيَّرَتْها كُفْراً، عملٌ قلبي، لا اطِّلاع لنا عليه.

ولذلك فإنّ كُفْر (الولاء والبراء) هو كُفْر نفاقٍ، تُجْرى أحكامُ الإسلام الظاهرة على مُقترِفِه، ويُوكَلُ أَمرُ تكفيرِه إلى العالِمِ بخفايا القلوب -سبحانه وتعالى-».

أقول:

هذه آخِرُ كلماتِهِ -سلَّمه الله-؛ وهي كلماتٌ سمينة، ووصايا أمينة، وأصولٌ ثمينة؛ ينبغي أن يندفعَ بها، ويقف عندها: كُلُّ مَن تلبّس بالغُلُوِّ، وحَكَمَ بالباطل؛ فكفَّرَ الخلْقَ، واسترسل مع هواه؛ مُخالفاً حقَّ ربِّه ومولاه..

وقد يستدلُّ (!) آخَرُ بمثل قولِ الله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾: على الإعلان بالتكفير، وإطلاق الحكم بالردَّة -بغير نكير-!!!

والرد على هذا الاستدلال الواهي من وجهين:

الأول: تفسيراً؛ فقد حمل الإمامُ ابنُ أبي زَمَنين في «تفسيره» (٢/ ٣٢) الآيةَ المذكورةَ -في موضعين- على اتخاذ الولاية (في الدين) و (على الدين).

وقال الثعلبي في «الكشف والبيان» (٤/ ٧٦): ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ﴾ فيوافقهم على الدين ويُعينهم».

والثاني: حديثيّاً؛ فقولُ النبيِّ ﷺ: «**من تشبَّهَ بقومٍ فهو منهم**» -عند أبي داود (٤٠٢٧) بسند حسن- مثلُ سياق نصِّ الآيةِ وحُكمِها -سواءً بسواء-؛ فهل ذهب أحدٌ من أهل العلم الربانيّين إلى تكفير أيٍّ من أهل التشبُّه بالكفار -مُطلقاً-؟!

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيميةَ في «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٢٧٠- ٢٧١) أن الحديث: «قد يُحمل على أنَّه (منهم) في القَدْر المشترَك الـذي شـابهَهُم فيه؛ فإن كان كفراً، أو معصيةً، أو شِعاراً لها: كان حكمُهُ كذلك».

فرجَعْنا إلى التفصيل والبيان، دون الغُلُوِّ والطغيان...

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

- ٢٨ -
التطرُّف كلُّهُ مذمومٌ..ولكنْ!

تكادُ تُجمِع كلمةُ (العقلاء) -اليومَ- في مواقعهم كافَّةً- على ذَمِّ التطرُّف، وردِّه، ونقضِه، وفضح مُمارساتِه؛ لِمَا تتضمَّنُهُ أفكارُ أهلِهِ مِن انحرافٍ عن الشرع الحكيم، فضلاً عمّا تُنْتِجُهُ فَعائِلُهم مِن ثَمَراتٍ وخيمةٍ على الأفراد، والمجتمعات، والجماعات -فساداً وإفساداً؛ تضربُها في أمنها وأمانها وإيمانها-..

ومِن أَبْيَنِ صُوَر هذا التطرُّف -بالمعنى المُعاصر الذّائع-: الفكرُ التكفيريّ المنفلتُ؛ الذي يُظْهِرُ أهلُهُ أنفسَهم بصورة حُماة الدِّين، ورُعاةِ الملّة! بينما هم عن (حقيقة) ذلك بعيدون ناشِزون...

فنراهم -مُتواطئين!- على تكفير حُكّام المسلمين -ابتداءاً-، ثم يختلفون فيمن بعدهم -تَبَعاً-: مِن تكفير الوزراء، والنُّواب، والعسكر!! إلى أن يَصِلَ التطرُّفُ ببعضِهم أقصاه؛ وذلك بتكفير عامّة المسلمين -أجمعين-، وأنه ليس هناك مِن المسلمين سِوَاهُم!!!

ومِن صُور التطرُّف القاتمةِ -أيضاً-: فعائلُ أدعياءِ الجهاد، الذين يُواقعون الإفساد باسْمِ الجهاد؛ بعيدين عن الجهاد الشرعيِّ الصحيح، بضوابطه المعتبرة؛ والّتي مِن أهمِّها: الالتزامُ بأحكام أولي الأمر -مِن العُلماء والحُكّام-؛ ولكنْ؛

كيف هم يفعلون؟! وأكثرهم -أيضاً- يكفّرون الحُكّام، ويُشَكِّكون بمرجعيّة علماء الإسلام!

فحصل مِن أُولئك الأدعياء -في أهل الإسلام (أكثَر) - ما الكُلُّ يعرفُهُ: مِن التقتيلِ، والتفجير، والتدمير، والفساد، والإفساد؛ فأهلكوا الحرثَ والنَّسْلَ: وباسْم الإسلام! وبتوقيع (المسلمين)!! ممّا أدّى إلى ذلك التَّسارع الأُمميِّ المجنون لإضعاف أُمّةِ الإسلامِ (أشدّ)، والطعن بالإسلام بصورة (أوْقَح وأقبح) -ولا أقول: أصرح وأوضح-!!

ومِن صُور التطرُّف الظالمِةِ -أيضاً-: ذلك التحزُّب الفكريُّ المقيت، الذي يُشَتِّتُ شملَ الأُمَّة، ويجعلُها دوائرَ مُغْلَقَةً مضغوطةً؛ ممّا يَشُلُّ حركة المجتمع المسلمِ الآمِن؛ بما يتضمّنُهُ ذاك التحزُّب الظلومُ مِن تشرذمٍ وتمحوُرٍ مبني على أفكار بعيدة عن أنوار الوحيين الشريفَين -الكتاب والسنة-؛ حتى تَؤُول ممارساتُ الأفعال والأقوال -بسبب ذلك- مرهونةً بمدى موافقةِ أفكار الحزب، أو مخالفتها؛ فضلاً عمّا يكونُ وراءَ ذلك من مواقفِ المُصادرة، والإقصاء، وتفتيت الأُمّة...

كلُّ ذلك والفئةُ المتحزّبةُ الضيّقةُ مُتَكَعْكِعةٌ في حزبيّتها، ومُنكمشةٌ في بوتقتها!!

.. هذه (بعضٌ) من صُوَر التطرُّف -بصورته المعاصرة الذّائعة- بما يحملُهُ مِن أثرٍ شنيع، ومآل فظيع؛ يُغْرِق الأُمَّةَ -أكثرَ وأكثرَ- في وَهْدَتِها، ويزدادُ -بسببِهِ- ضعفُها ووهنُها؛ فلا الأفراد يطمئنون! ولا المجتمعاتُ تَستقرُّ!!

هذا كلُّهُ -كما صدَّرْتُ- متفق عليه بين (العقلاء)؛ ولكنْ:

اطَّلَعْتُ -قريباً- على كتابٍ يبحث في «**التطرُّف**»، وبيانِ «**حقيقته، وبواعثه، ومظاهره، وعلاجه**»!! أَحْسَنَ (كاتبوه) -شيئاً ما- في كشفِ (بعضٍ) مِن صُوَر التطرُّفِ المُتقدِّمِ ذِكْرُها ونقدُها؛ وهي -بلا شك- الأخطرُ، والأشدُّ على الأفراد -حُكاماً ومحكومين-، وعلى المجتمعات -إسلاميةً وغيرَ إسلامية-.

وأمّا ما لم يُحْسِنْهُ (كاتبو) ذلك الكتاب، ولم يضبطوه على وجهه العلميِّ الحقّ الصواب؛ فهو: ذِكرُهُم -مِن صُوَر التطرُّف المذموم- بعضَ المسائل الفقهيّة الخلافية المعتبرة بين فقهاء الإسلام -قديماً وحديثاً-؛ ممّا قد يختار القولَ بهِ -تبعاً للدليل والحُجّة- بعضٌ مِن طلبةِ العلم، أو يُرَجّحُه -بحَسَب البيِّنة والبُرهان- بعضٌ مِن الفُقهاء والعُلماء، وهذا -كلُّه- عندهم، وعند كُلِّ ذي نَظَر- لا يخرجُ بأيِّ حالٍ من الأحوال عن مذاهب أهل السُّنة، ومقالات علمائها الأئمّة...

وإذِ الأمر كذلك؛ فمتى كان اختيارُ رأيٍ فقهيٍّ -ما- بترجيح علميٍّ مُعْتَبَر جارٍ على قواعد العلمِ -بِغَضِّ النَّظر عن موافقتِهِ الصوابَ أم لا-: سلوكاً قبيحاً؟! فضلاً عن أن يُسمَّى -بغير وجهِ حقٍّ- تطرُّفاً مذموماً!! لِيُلْحَقَ أصحابُهُ -بَعْدُ- ظُلماً وعدواناً- بِقالات التكفِيريّين، أو الحِزْبيِّن، أو المفسدين باسْم الجهاد -بغير هدى مِن ربِّ العالمين-!!

أقول هذا -كلَّه- بعد تقرير حقيقة علميّة مُعتبرةٍ؛ وهي:

أنَّ لتغيُّر الزَّمان والمكان أثراً مُباشراً في تغيُّر معاني المصطلحات، ودلالاتها، وآثار مفاهيمها:

فـ(التطرُّف) -في أصل معناه اللغويِّ- مأخوذٌ مِن: طَرَف الشيء؛ فإمّا أن يكونَ ابتداءه، وإمّا أن يكونَ نهايته، وهو -بجهتيه- بعيدٌ عن أن يكون قريباً مِن الوسط -كما هو مفهومُ كلام الإمام الجَصّاص في «أحكام القرآن» (٣/ ٥٥٠)-؛ على حدِّ قول الشاعر:

لا تَغْلُ في شيءٍ من الأمر واقتصدْ كِلا طَرَفي قَصْد الأمور ذَميمُ

فالأصل البعيد عن طرفيه هو الوسطُ الحقُّ العدلُ؛ الذي هو سِمَةُ هذه الأمّةِ المحمّدية وسَمْتُها؛ كما قال ربُّنا -ذو الجلال-: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾، والنبي ﷺ يقولُ: «**إيّاكم والغُلُوَّ في الدين؛ فإنما أَهلك مَن كان قبلكم: الغُلُوُّ في الدين**»[1].

و(الغُلُوُّ): مُجاوزة الحَدِّ الشرعيِّ.

و(التطرُّف) -بمعناه اللغويِّ- داخلٌ -ولا شَكّ- بهذا المعنى الشرعيّ (العامّ) -الذي يَجبُ الحَذَرُ منه، والتحذيرُ عنه-...

وحقيقةُ البحث المنصِف: ليس في هذا المعنى اللغويّ العامّ -الذي هو

(١) تقدّم تخريجه.

أصلٌ-؛ وإنما هو في المعنى الاصطلاحي المُعاصر الذّائع؛ الـذي يـربطُ التطـرُّف بالعنف، ويربطُه بالتكفير، ويربطُه بمجانَبَة الأمن والأمان...

فالتطرُّف -بالمعنى اللغوي العامّ- ليس ذا صِلَةٍ بالدين الإسلامي -فقط-، ولا بالمسلمين عُموماً أو فئاتٍ مُعَيّنةٍ مـنهم -حَـسْبُ-؛ بـل هـو عـامٌّ في سـائر الأفكار، والأديان، والمذاهب.

ولا تخفـى عـلى أحـدٍ تلـك المـصطلحاتُ الـسياسيةُ المُعـاصرةُ، المرتبطـةُ بالأحزاب اليمينيّة -أو اليساريّة- المتطرّفة -عنـد اليهـود، أو النـصارى-، بـل حتّى عند الشيوعيين!

فمِن الظلمِ البَيِّن: الخَلْطُ القبيحُ بين التطرُّف -بمعناه اللغويّ العامّ-، وبين التطـرُّف -بمعنـاه الاصـطلاحي المُعـاصر-؛ بحيـث يظـنُّ العامّـةُ، أو يتـوهّم (الخاصةُ): أنّ كلَّ مُواقِعٍ لشيء مِن ذاك التطرُّفِ اللغويِّ -إن سـلَّمْنا بمُواقِعتـهِ حقًّا وصدقاً!- مُواقعٌ للتطـرُّفِ الاصـطلاحي بمعنـاه المـذموم الـشائع الـذائع -عُنفاً، وتكفيراً، وتفجيراً-.

وإذِ الأمرُ على ما نَبَّهْتُ؛ وأنّ موضعَ الخَلْطِ مرتبطٌ بـذكر اختيـارات فقهيّـة (سُنِّية) معيّنة؛ أفلا يستطيعُ الطرفُ المقابلُ لجهـةِ الاتّهـام أن يعكـسَ الـصورةَ، ويقلبَ التهمَةَ -سواءً بسواءٍ- ليؤولَ المُتَّهِمُ مُتَّهَماً، والمُتَّهَمُ مُتَّهِماً؛ مُعلِّلاً فعلَه بأنَّ المبدأَ واحدٌ؛ وذلك لترجيح مُقابلِهِ -فقط- رأياً يُخالِفُهُ!!

فهل هذه الحالةُ الاتهاميّةُ الجائرةُ، وهذا التلاسنُ الظالم: ينفعُ الأمّـة، ويُفيـد

المجتمع؛ أم أنّه -حالاً أو مآلاً- سببٌ أكبرُ لتفكُّكِهِ وتفكيكِهِ، وطريقٌ أسرع إلى تَلَجْلُجِهِ وتشكيكِهِ؟!

بل إنّي (أخشى) أن أقولَ -مِن جهةٍ أخرى -تأصيليّة-:

إنّ اعتبار ترجيحِ بعض مسائل الفقه الخلافية، أو اختيارها: تطرُّفاً؛ هو التطرُّفُ بعينهِ!! وذلك لِمَا يحمِلهُ مِن إقصاءٍ للآخَر، يتعدّى مجرّدَ ادّعاءِ حق الصواب -فقط-؛ إلى التشكيكِ بالمقاصد، وأصول الأفعال والأقوال...

ولسنا نُريد -بذاك الاعتبار الجائر- أن نرجعَ بالأُمّةِ - ونحن في مُفْتَتَح القرن الحادي والعشرين - إلى بعض صُور التاريخ المظلمة، التي عانت منها الأمةُ -كثيراً- بسبب هذا (التطرُّف!) المشؤوم؛ كمثل ما كان يُفتي به بعض قُضاة القرون الخوالي: مِن عدم تزويج المرأة الحنفيّة مِن الرجل الشافعيِّ إلا إذا أُنْزِلَتْ منزلةَ أهل الكتاب!! فعَكَسَ آخرون قولَهم عليهم -بتطرُّف مُضَادٍّ-؛ بقول قائلهم: لو كان لي الأمرُ لأخذت مِن الشافعيّة الجِزيَةَ!!

وأهلُ الإنصاف من الشافعيّة والحنفيّة -فضلاً عن غيرهم من مُنتسبي العلم الشرعي، ومذاهب أهل السنّةِ - أبرياءُ مِن ذلك، وبُرآء ممّا هنالك...

وحتّى لا نُخلي المقامَ مِن بعض الأمثلة العلمية: أذكُرُ (صُوراً) مِن المسائل الفقهيّة (الخلافيّة=السُّنِّية) التي وسَمَها (كاتبو) كتاب «التطرُّف؛ حقيقته، وبواعثه، ومظاهره، وعلاجه» بالتطرُّف!! فجانَبوا فيها الحَقَّ، وجانَفُوا الصواب:

١- ذكروا: (التعصُّب للرأي، والغلظة في التعامل، وسوءَ الظنّ بالناس)!!

وهذه -لا شَك- أخلاق ذميمة، وسلوكيات غير مستقيمة؛ ولكنْ: هل هي خاصَّةٌ بفئةٍ من الناس -ولا أقول: من الدعاة، أو: طلبة العلم- دون فئة؟! أم أنَّها -وللأسف- شاملةٌ لكُلِّ أحد -مُقِلاًّ كان أم مُكثراً-!؟

بل حتى المُتلبِّسُ بها -في لحظةِ صفاءٍ- قد يُنكرها ويستنكرها...

ورحم اللهُ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية -القائلَ-: «لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا مَن كان فقيهاً فيما يأمر به، فقيهاً فيما ينهى عنه، رفيقاً فيما يأمُرُ به، رفيقاً فيما ينهى عنه، حليماً فيما يأمر به، حليماً فيما ينهى عنه»(١)...

فَمَنْ خالَفَ هذا التأصيل -مِن قريبٍ أو بعيد- فلا يَلومنَّ إلا نفسه، ولا يجوزُ -كيفما كان الأمرُ- أنْ يُلْحَق به غيرُهُ -أفراداً أو جماعاتٍ- ظُلْماً وتجنِّياً!

٢- ذكروا -من مظاهر التطرُّف-: (ربط بعض السلوكيَّات بالبدعة)، وأوردوا على ذلك بعضَ الأمثلةِ؛ منها: (الاحتفال بالمولد النبوي)!

ولا أريد من ذكر هذا المثالِ -فضلاً عمَّا بعده- ترجيحَ قولٍ على قولٍ -فالمقامُ ليس مقامَه-؛ ولكنِّي أريد الإشارةَ إلى أنَّ هذه المسائلَ فيها مِن الخلافِ العلميِّ مجالٌ ومقال، فهل العلماءُ القائلون بها متطرِّفون؟! وأيُّ (الطرفين) -منهما- الأَوْلى بوصف التطرُّف؟!

فالاحتفال بالمولد: أنكره غيرُ واحدٍ من العُلَماء؛ منهم: تاج الدين الفاكِهاني،

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٥/ ١٦٧)، و(٢٨/ ١٣٧)، و«منهاج السنة» (٥/ ٢٥٤)، و«الاستقامة» (٢/ ٢٣٣).

المتوفى سنة (٧٣٤هـ)، وابن الحاج المالكي، المتوفى سنة (٧٣٧هـ)، وأبو عبدالله الحفَّار، المتوفى سنة (٨١١هـ) -وغيرهم-.

فهل هم من المُتطرِّفين؟!

٣- وذكروا -أيضاً- مِن أمثلة (التطرُّف): إنكار الصلاة على النبيِّ ﷺ بعد الأذان!

وقد أنكرها عددٌ من العُلماء -قديماً وحديثاً-؛ منهم: العلامة ابن حجر الهَيْتَمي، المتوفى سنة (٩٧٣هـ)، وشيخ الأزهر الشيخ محمود شلتوت، المتوفى سنة (١٣٨٣هـ)، -وغيرهما-.

فهل هما من المتطرِّفِين؟!

٤- وذكروا -أيضاً- من أمثلة (التطرُّف): إنكار المصافحة بعد فراغ المصلِّي من صلاته، وقول: تقبَّل الله!

وقد أنكرها العلامة إدريس التركماني -من علماء القرن الثامن-، وابن زَرُّوق، المتوفى سنة (٨٩٩هـ).

٥- وذكروا -أيضاً- غفر الله لهم- مِن (مظاهر زعزعة المتطرِّفين لأفكار المسلمين): (محاربة المذهبيَّة)!

ولا شَكَّ أنَّ هذه المحاربة باطلةٌ مُنكَرةٌ -لو وُجدت!-؛ لكنِّي أخشى أن يكونَ (كاتبو) الكتاب قد خلطوا بين (المذهبيَّة) العلميَّة المنضبطة، وبين (التَّعصُّب المذهبيّ) الّذي تقدَّم ذِكرُ بعض آفاتهِ ومصائبهِ -مما يجبُ مُحاربتهُ ونبذه- حقَّاً-...

ورحم اللهُ الإمامَ الشافعيَّ القائلَ: «إذا وجدتم في كتابي خلافَ سنَّة رسول الله ﷺ، فقولوا بسنَّة رسول الله ﷺ، ودعوا ما قلت»، ومِنه قولُه -رحمه الله-: «إذا صحَّ الحديثُ فهو مذهبي»[1].

٦- وذكروا من ذلك -أيضاً-: عدم التفريق بين البدعة الحسنة، والبدعة السيِّئة!

ويكفي أن نعلم -لردِّ كلامهم- أنَّ الإمام أبا إسحاق الشاطبي -المتوفى سنة (٧٩٠هـ) ألَّفَ كتاباً كبيراً في مئات الصفحات، سمَّاه: «الاعتصام»؛ أقامه لنفي هذه التفريقات الشنيعة بدلائل اللغة والأصول -البديعة-، وقواعد العلم والشريعة.

وبَعْدُ:

فإنَّ ما ذكره (كاتبو) كتاب «التطرُّف» -مما ليس هو من التطرُّف في شيء!- كثيرٌ وكثيرٌ جدًّا، وكلُّهُ -وللأسَف- سارٍ على نَسَق هذه الأمثلةِ (الفقهية) التي ذكرتُها عنهم، ونقضتُها لهم -ممَّا يقولُ به بعض العُلَماء، أو يذهبُ إليه بعض الأئمة الفقهاء-...

وأُكرِّر: أنِّي لستُ أريد ممَّا ذكرتُ -ها هُنَا- ترجِيحَ رأيٍ على آخَرَ، أو الانتصارَ لقولٍ على نقيضهِ، ولكنِّي أردتُ التأكيدَ على أنَّ هذا الصنيعَ خَلْطٌ شنيع: ينقُضُ -وللأَسَف- ما ينبغي أنْ تتآلفَ عليه القلوبُ -وإنْ اختلفت

---

(١) «البداية والنهاية» (١٢/ ١٦٥).

وانظر «الفقيه والمتفقه» (١/ ٣٨٨) للخطيب البغدادي.

شيئاً ما- ردّاً للتطرُّفِ الفظيع المُتَرَبِّص بكُلِّ ما لا ينتمي إليه -على اختلاف طرائقه وتوجُّهاتِه-، وحرصاً على مصالح الأمّةِ، وأمنها، وأمانها، وإيمانها: أن تغتالها تلكم الأيدي الآثمةُ التي تظنُّ أنّها على شيءٍ! وليست هي على شيءٍ!!

هذا هو واجبُ الوقت -لِزاماً-؛ بدلاً من هذا الخلط والتنبيش والتحريش؛ المُؤدّي إلى الخبط والتهويش والتشويش، والذي لا يستفيد منه -في الحالِ أو المآل- إلا (المتطرِّفون)، ولا يخسَر بسببهِ إلا المسلمون الصالحون الحريصون!!

فأين عند (أولئك=الكاتبين) ميزان المصالح والمفاسد -إذن-؟!

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

وبخاصَّة أنَّ (كُتَّاب) كتاب «التطرُّف» -وفَّقهم الله- حَرَصوا جدًّا -ونحن معهم- على إظهار أهميَّة أقوال أئمّة المذاهب، ومكانتِها؛ فَلِمَ العَمَلُ بخلاف الدعوى؟!

أم أنَّ هذه الأقوالَ -المُدَّعى عليها التطرُّف- ليست من أقوال عُلماء المذاهب؟!

أم أنَّها من مذاهِبَ غيرِ معتبرة؟!

﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾...

* * * * *

- ٢٩ -
عقيدتُنا... ثُبُوتٌ وثَبَاتٌ

مِن أعظم سِمَات (عقيدتنا) الإسلاميّة المباركة: (الثبوت)؛ فهي ثابتةٌ بالنصِّ القرآني، والحديث النبويِّ؛ بما لا مجالَ لِتشكيكِ مُشَكِّكٍ، أو تَشَكُّكِ مُتَشَكِّكٍ!

وهذا مِن فضل الله -تعالى- ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾، فهو -سبحانه- القائلُ في كتابهِ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾، وأعظمُهُ -بلا ريب- عقيدةُ الإسلام، وأصولُها العِظام.

وهذا (الثُّبوتُ) يُوَرِّثُ نُفوسَ المؤمنين اطمئناناً عالياً، وثقةً رفيعةً جليلةً.

ولئن كان هذا (الثبوتُ) بهذا المحلّ من الرفعةِ والمكانة في صدور أهل الإيمان والعمل الصالح؛ فإنَّ له قريناً مهمّاً لا يقلُّ عنه أَثراً، ولا ينقصُ عنه قَدْراً، ألا وهو (الثباتُ):

فـ(الثبات) أَمام التحدِّيات سِمَةٌ عظيمة جدًّا من سِمَات عقيدتنا الإسلاميّة الخالدة؛ إِذْ واجَهَتْ عقيدتَنا الربانيّةَ مِحَنٌ عُظمى، وفِتَنٌ كُبرى -على مَرِّ التاريخ- ولا تزالُ تواجهُ-، وهي -بتوفيق الله- ثابتةٌ راسخةٌ، لا تتزعزعُ، ولا تتزحزحُ:

(ثابتةٌ) في أصولها، وأركانها...

(ثابتةٌ) في مواقفِها، وأحكامها...

(ثابتةٌ) في أهلها، ودُعاتها...

ولقد كُنّا -ولا نزال- منذ عشرات السِّنين -ومشايخُنا قبلَنا- مُحَذِّرين -أجمعين- من شَرِّ أَخطار العقائدِ المنتسبةِ للإسلامِ وهي -في الواقع- مُنحرفةٌ عنه، بعيدةٌ منه.

ومِن أخطر ذلك -منذ ثلاثين سنةً-: عقائدُ (الشيعة) -الشنيعة-، التي عاوَدَتْ ظُهورَها -بعد كُمُونٍ- على يَدِ الثورة الخُمينِيّة (الصفويّة)- التي أنشأت دولةً عقائديّةً متطرِّفةً في بلاد فارسَ تحت اسم (جمهوريّة إيران الإسلاميّة)!!!

وبسبب الظروف (السياسيّة) -المتغيرة باستمرارٍ! -تَنَوَّعَتْ مَواقفُ الدُّولِ -وأفرادُها بالتَّبع- في الحُكم على هذه العقائد المنحرفة، ذات الأفكار المتطرّفة!!

ومِن قريبٍ قريب: كان ما جرى في (لُبنان) من غزو صهيوني، ووقوف بعض الأحزاب الشيعيّة -إعلاماً وإعلاناً- بمواجهةِ هذا الغزو (!)، ثمّ ما ترتّب على ذلك من تخريب لُبنان، وتحميلها خسائرَ عشرات مليارات الدولارات، فضلاً عمَّا وقع فيها من قتل، وزعزعةِ أمنٍ، و... و...

أقول:

كان هذا -بصورتِه الإعلاميَّة الإعلانيّة المنفوخة- طريقاً لتغرير كثير من مُسلمي أهل السنّة -عامةً وخاصّةً- بالشيعة، وعقائدهم؛ حتى زعم زاعمُهُم الكَذُوبُ (!) -وَلَبِئْسَ ما زَعَم- أن الشيعةَ أقربُ إلى الحقِّ مِن أهل السنّة!!

﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾...

... ثمَّ بدأت تنقشعُ عن البصائر -فضلاً عن الأبصار- هذه الغمامةُ السوداءُ مِن الأفكار الملوّثة؛ وذلك بسبب ما كَشَفَت أحداثُ العراقِ المتتاليةُ (وكان ختامُها تلك الطريقةَ المُذِلَّةَ التي أُعْدِمَ بها صدام حُسين -حقداً شيعيًّا صارِخاً أسودَ قاتماً؛ حتى استهجنت ذلك أمريكا وبريطانيا!!)...

﴿فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾...

فكانت هذه المُجْرَياتُ الحاقدةُ -مِن تقتيل أهل السنّة، وتفريغ مدنهم وقُراهم منهم- حتى صار القتلُ على الهُويّةِ والأسماء: عمر، بكر، عثمان، معاوية...-!!

أقول: لقد كان هذا كُلُّه -سبيلاً قويّاً (تغيّرت) به نَظَراتٌ وسياسات، (وتعدّلت) به أمزجةٌ ومواقفُ، (وتبدّلت) -بسببه- رُؤى وتصوُّرات!!

أمَّا (العقيدة) -بثبوتها، وثباتها، فلم تتغيّر...

ولا تتغيّر...

ولن تتغيّر...

فقول كبيرٍ مِن كُبراء الشيعةِ الشنيعة يؤكد لزومَ التزامِ ثباتنا -تماماً-، وهذا نصُّ كلامِه:

«إنَّا لم نجتمع معهم [أي: أهل السنّة] على إله، ولا على نبيّ، ولا على إمام؛ وذلك أنّهم يقولوا (!): إنّ ربّهم هو الذي كان محمد -صلى الله عليه وآله- نبيّه، وخليفته بعدَه أبو بكر؛ ونحن لا نقول بهذا الرّب، ولا بذلك النبيِّ!

بل نقـول: إنّ الـرب الـذي خليفـة نبيِّـه أبـو بكـر: لـيس ربَّنـا، ولا ذلـك النبيُّ نبينا»!!!

-كما في كتاب «الأنوار النعمانيّة» (٢/ ٢٧٨) لنعمـة الله الجزائـري الـشيعي -المتوفّى سنة (١١١٢هـ) كما في «هدية العارفين» (٢/ ٤٩٧)- وقد نُـشر كتابـه في مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت/ سنة ١٤٠٤هـ-.

... فهل (تتغيّر) عقيدتُنا في حُكم مَن هذا حالُهُ، وذلك مآلُهُ؟!

أم أنّهـا (ثابتـةٌ) رسـوخَ الجبـال الراسـيات!!؟ مهـما تبـدّلت المواقـف وتغيّرت السياسات؟!!

اللهم يا مقلّبَ القلوبِ والأبصار ثَبّت قلوبَنا على عقيدتك...

ولقد طَالَعْتُ - مَرَّةً أُخْرى- وبَعْدَ نَحْـو رُبْـعِ قَـرنٍ مِـن المُطالَعَـة الأُولى - كتابَ: «الخُطُوطِ العَريضةِ للأُسُسِ التي قامَ عليها دِيْنُ الشِّيعة الإماميَّـةِ الاثْنَـي عَشْريّةِ» - للعلامة السَّلفيّ الأستاذ مُحب الدِّين الخطيب - رحمـه الله -؛ فَرسَّـخ ذلك ما كان عندي حوله - قَبْلاً - مِن كونِه كتاباً فَذًّا، جامعـاً، مختـصراً، قويًّـا، مُدلّلاً؛ أفْحَم، وأَخْرَسَ!

فلم أجد نَفسي - بَعْدُ - إلاّ مُمْسِكاَ قَلَمي؛ لأنْظِمَ - فَلْتَةً!- مُلَخَّصَ مقاصدِه بالشِّعر-؛ وإنْ كنتُ لستُ مِن أهله!-؛ **فقلتُ**:

سـائِلوا التَّـارِيخَ؛ قُولـوا: أَيُّ حَـقٍّ عِنْـدَ (شِـيعَة)؟!
فِيـهِ أَثْقـالٌ عِـظامٌ فيـهِ مَـا لَـن نَـسْتَطِيعَـهْ
أَعْـمِلُـوا العَقْـلَ بِجِـدٍّ بِأَسَالِيـبَ بَدِيعَـة

بالـتِـــــزامٍ واجـتِـهـــــادٍ واشْـتـراطـــــاتٍ مَنِيعَـــــة

بـارْتِــــساماتٍ لِـطـــــافٍ واحْـتِـــجاجاتٍ رَفيعَـــــة

وَدَعُـــوا الـتَّـقْـــلِيدَ طُـــرًّا أَسْقِـطُـــوهُ كَالوَشِيعَـــــة

شِـــيعَةٌ لِلبَـهْـــتِ دَوْمـــاً مَـــعْ مُعـــاداةِ الــشَّرِيعَـة:

فانـتِــــحالٌ (آلَ بَيْـــــتٍ) كـأَســـاسٍ لِلوَقِـيعَـــــة

وافْـتــــراءاتٍ كِـثـــــارٍ فَـتْـــحُ بـــابٍ لِلْخَدِيعَـــــة

وانْـقِــــلابٌ فِي عُقـــولٍ لِلهَـــوى صـــارَت صَريعَـــة

وَلِـتَـــغْرِيرٍ غَـــــشُـومٍ بِـكُـذَيْبـــاتٍ فَظِيعَـــــة

مَـــعَ (تَكْفِـــيرٍ لِـــصَحْبٍ) دائِمـــاً كَـــانُوا الطَّلِيعَـــة

وانْـفِـــصالٍ عَـــنْ أُصُـــولٍ فِيـــهِ هَتْـــكٌ لِلوَدِيعَــــة

مَـــعَ (قُـــرْآنٍ) وَدَعْـــوى -فِيـــهِ(تَحْرِيـــفٌ)- شَــنِيعَة

(وَاسْــــتغاثاتٍ بِخَــــلْقٍ) فِيهــا شِــــرْكٌ لا نَـفِـيعَـــة

أَيُّ (تَقْرِيــــــــبٍ) أرادوا بَـــينَ أَبْعـــادٍ وَسِيعَـــة؟!

بَـــيْنَ هَـــدْيٍ فِيـــهِ عَـــدْلٌ مَـــعْ ضَـــلالاتٍ مُرِيعَـــة

أَيْـــنَ حَـــقٌّ مِـــن دَعِـــيٍّ كَـــسَرابـاتٍ بِقِيعَــــة؟!

يَتَحَـــرَّى الكِــــذْبَ فينـــا (بِتَقِيَّـــاتٍ) الفَجِيعَـــة!

(مُتْعَـــةٌ) فِيهـــا نِـــســاءٌ بامـتِـــهانٍ وَصنِيعَــــة

دُونَ تَـقْـــوى أو حـــياءٍ لِلْخَـنَـــا شَرِّ ذَرِيعَـــــة

باشْـتِـــــهاءٍ لا اشْـتِـبـــاهٍ بِانْـعِـــكاساتٍ خَلِيعَـــــة

أَيْـــنَ صِـــدْقٌ مِـــن كَـــذُوبٍ كِـــذْبُهُ صـــارَ طَبيعَـــة؟!

صـــارَ جُـــزءاً مِـــن حَيـــاةٍ صـــارَ فِي القَـــبْرِ ضَـــجِيعَهْ

واحِـدٌ منـها لَكَـافٍ   كَيْـفَ إذْ كـانُوا جَمِيعَـهْ؟!

ذا (اعْتِقَـادٌ) فِي رُسُـوخٍ   لا (سِياسَـاتٌ) وَضِـيعَة!!

مِـن يَـمِـينٍ أَو شِمـالٍ   فِي حِـراكـاتٍ سَرِيعَـة!

أَوْ لِـشَرْقٍ أو لِغَـرْبٍ   هَـلْ دِيانَتُنـا رَقِيعَـة؟!

أَو كَسِمْـسارٍ مَتاعـاً   يَـشْتَرِيهِ كَـيْ يبِيعَـهْ

أيـنَ (فُـرْسٌ) مِـن (عِـرَابٍ)   أَيْـنَ (شـاهٌ) مِـن (رَبيعَـة)؟!

فـارتِـضاءٌ بِـلقـاءٍ   كالـسُّقُـوطِ بِـكُلِّ رِيعَـة

واجِـبٌ مِنَّـا صِـرَامٌ   وانْـقِـطـاعٌ وَقَـطِيعَـة

دَعْـوَةٌ حَـرَّى لِـرَبٍّ   -واثِقـاً- أَنْ لَـنْ يُـضِيعَهْ...

* * * * *

- ٣٠ -
وَبَعْدُ...

تشرئبُّ أَعناقُ المؤمنين الصالحين تطلُّعاً، واستشرافاً لغايةٍ عُظمى، وهَـدَفٍ سامٍ؛ أَلا وهو: الموتُ في سبيل الله -تعالى-؛ لِمَا وَرَدَ في فضلِه مِن نصوصٍ قرآنيَّةٍ عدَّةٍ، وأحاديثَ نبويَّةٍ متعدِّدة..

ولئِن كان طلـبُ المـوتِ في سـبيل الله -تعـالى- ثقـيلاً عـلى ذوي النفـوس المريضةِ -فضلاً عن تـزيين الـشيطان، وتلبيـسهِ ومـصايدهِ- فـإنَّ الرغبـةَ فيـه، والشوقَ إليهِ قد يدفعُ بعضَ المُخلِصين إلى خوض غِمار ما قد يظنُّونَه مـن سـبيلِ الله -تعالى-، وليس هو من سبيله -سبحانه-!

والتميز بين هذا الثلاثيِّ المُتشابك قد يكونُ عَسِراً بعضَ الشيءِ عـلى عامَّـةِ الناس؛ لِمَا يتضمَّنه مِن تداخلِ الرغبـة الـشرعيَّة الـصحيحة، بتلبـيس الـشيطان وشَرَكِهِ، بَلْهَ الجهلِ بالأحكام الشرعيَّة ومداركها المرعيَّة!

وقد يُزَيِّن الشيطانُ الرجيمُ -أكثرَ وأكثرَ- لبعضٍ من ذوي هـذه الأصـناف الثلاثة؛ لِيُسَرِّبَ على ألسنتِهم الطعنَ بالعلماء، أو طلبة العلم، أو الدعاة -بعـضاً أو كُلًّا- بِحُجَّةِ أنَّهم قاعدون... ومُتراخون... ومتخاذلون!!!

وليـست هـذه التوهُّمـاتُ -في جُلِّهـا- حقـائقَ أو مُـسَلَّماتٍ؛ بـل هـي -في أكثرها- فراغٌ في فراغٍ!

هذا -كلُّه- على ما فيه- جانبٌ....

أمَّا الجانبُ الآخَرُ؛ فهو جانبُ (الحياة في سبيل الله)؛ هذا الجانبُ الذي (قد) يرى فيه البعضُ شأناً سهلاً يسيراً، وأمراً خفيفاً ظريفاً؛ وإنْ كان الواقعُ خِلافَهُ؛ لِمَا تتضمَّنه الحياةُ الإيمانيَّةُ مِن واجباتٍ ومُتَطَلَّباتٍ وأحكامٍ: تلتقي -تماماً-، قولَ النبي ﷺ: «**خيركم من طال عمُرهُ وحَسُنَ عملُه**»، وقولَ الله -تعالى-: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِى كَبَدٍ﴾...

وهذا -عَيْنُهُ- ما عبَّر عنه بعضُ أئمّة هذا الزمان، وشيوخِه الأجلّةِ الكبار -**وهو سماحةُ أستاذنا الشيخ عبدالعزيز بن باز**- رحمه الله- لمّا قال: (الحياة في سبيل الله، أصعبُ مِن الموت في سبيلِهِ)، «**وفي كُلٍّ خيرٌ**»[1]...

... نسأل اللهَ العظيم -جلّ في عُلاه- أن يُحيينا حياةً طيِّبةً -بالحق-، وإلاّ: أن يتوفّانا -في سبيله- بالحقّ.

* * * * *

(١) رواه مسلم (٢٦٦٤) عن أبي هريرة.

مُحْتَوَيَاتُ الكِتَابِ

❊ ❊ ❊ ❊ ❊